الحرية والشيوعية

المجلة العربية للتيار الماركسي الأممي

العدد 15

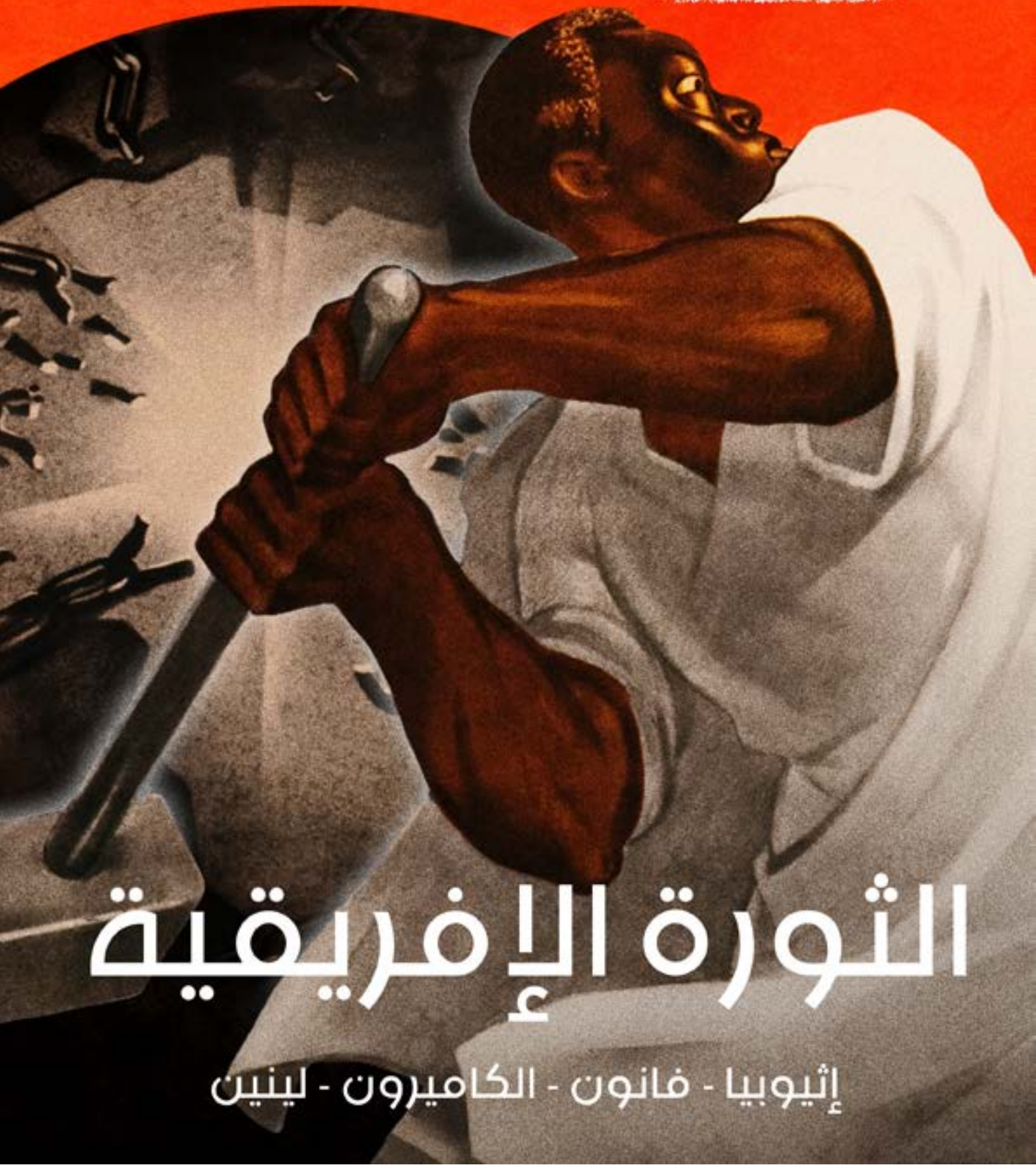

الثورة الإفريقية

إثيوبيا - فانون - الكاميرون - لينين

الصفحة: 04

افتتاحية:

لماذا نحتاج إلى أممية شيوعية؟

الصفحة: 08

50 سنة على الثورة الإثيوبية

الصفحة: 21

"معذبو الأرض" لفرانز فانون: نقد ماركسي

الصفحة: 32

جرائم الإمبـــريالية الفرنسية في الكاميرون

الصفحة: 39

لينين: بمَ نبْدأ؟

WORLD SCHOOL OF COMMUNISM 2024

Sign up now!

20+ sessions of revolutionary theory

The founding of a new Revolutionary Communist International

Watch parties on every continent

Find your pullout posters in the centre pages!

schooloofcommunism.com

لوحة "القيود تنكسر - صدى ثورتنا!" لفيكتور كوريتسكي ويوري كيرشين، 1967

للتواصل مع التيار الماركسي الأممي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمكنكم مراسلتنا على العناوين الآتية:

البريد الإلكتروني لموقع ماركسي:
contact@marxy.com

بريد موقع الدفاع عن الماركسية:
contact@marxist.com

مجلة الشيوعية والحرية:
communismliberty@marxy.com

زوروا مواقعنا:
www.marxy.com
www.marxist.com/arabic.htm

وصفحاتنا على مواقع التواصل الاجتماعي:

فايسبوك:
https://www.facebook.com/marxycom

تويتر:
https://twitter.com/marxycom

انستغرام:
https://www.instagram.com/marxy.imt

لماذا نحتاج إلى أممية شيوعية؟

بقلم: آلان وودز

الشيوعية إما أن تكون أممية، أو أنها لا شيء. وقد أوضح ماركس وإنجلز، منذ البدايات الأولى لحركتنا، في صفحات البيان الشيوعي، أن العمال ليس لديهم وطن.

لم يقم مؤسسا الاشتراكية العلمية ببناء حزب ألماني، بل قاما ببناء حزب أممي. وقد كرس كل من لينين وتروتسكي وروزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنخت حياتهم لنفس الهدف.

لم تكن نزعتهم الأممية نزوة، أو نتيجة لاعتبارات عاطفية. لقد انبثقت من حقيقة أن الرأسمالية نظام عالمي. فمن الاقتصادات والأسواق الوطنية المختلفة ينشأ كيان واحد مترابط وغير قابل للتجزئة هو: السوق العالمية.

واليوم قد تأكد بشكل كامل ذلك التوقع العبقري الذي طرحه مؤسسا الماركسية. حيث أن الهيمنة الساحقة للسوق العالمية هي الحقيقة الأكثر حسما في عصرنا.

لا يوجد اليوم كتاب أكثر راهنية من بيان ماركس وإنجلز [البيان الشيوعي]. إنه يفسر انقسام المجتمع إلى طبقات؛ ويشرح ظاهرة العولمة، وأزمات فائض الإنتاج، وطبيعة الدولة والقوى الأساسية المحركة للتطور التاريخي.

ومع ذلك، فحتى الأفكار الأكثر صحة لا يمكنها أن تحقق أي شيء ما لم تجد لها تعبيرا تنظيميا وعمليا. ولهذا السبب عمل مؤسسا الاشتراكية العلمية دائما وبلا كلل من أجل إنشاء منظمة أممية للطبقة العاملة.

لقد قام ماركس وإنجلز بدور رئيسي في بناء الجمعية الأممية للعمال (IWA)، المعروفة اليوم باسم الأممية الأولى. كانت تركيبة تلك المنظمة، في البداية، غير متجانسة على الاطلاق. واضطر ماركس وإنجلز إلى النضال من أجل تحقيق الوضوح الأيديولوجي.

وقد دارت معركة الأفكار على جبهتين: فمن ناحية، كان عليها محاربة الأفكار الإصلاحية للقادة النقابيين الانتهازيين.

و من ناحية أخرى، اضطرا إلى خوض معركة مستمرة ضد النزعات الفوضوية واليسارية المتطرفة والعصبوية. لم تتغير الأمور كثيرا اليوم. إذ يواجه الشيوعيون اليوم نفس المشاكل تماما، وعليهم النضال ضد نفس الأعداء. ربما الأسماء قد تغيرت، لكن المضمون هو نفسه.

إلا أن ماركس وإنجلز لم يحصرا عملهما في النضال النظري. فالأممية لم تقف بمعزل عن المشاكل اليومية للطبقة العاملة. لقد كانت منخرطة باستمرار في النضال العملي داخل الحركة العمالية.

وعلى النقيض من الافتراءات الكاذبة التي يطلقها أعداء الشيوعية البرجوازيون، فإنه لم يكن هناك أي استبداد على الإطلاق في أساليب كارل ماركس. بل على العكس، لقد أظهر في تعامله مع العمال ذوي الميول الإصلاحية براعة وصبرا هائلين. كتب إلى إنجلز:

«لقد كان من الصعب جدا صياغة الأمر بحيث تظهر وجهة نظرنا في شكل مقبول من وجهة النظر الحالية للحركة العمالية. [...] سوف يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن تسمح الحركة التي تستيقظ للتو باستعمال جرأة الكلام القديمة. سيكون من الضروري أن يكون المرء fortiter in re,

suaviter in modo [مرنا في الأسلوب وجريئا في المحتوى].»

إن هذه نصيحة جيدة جدا للشيوعيين اليوم الذين يرغبون في القيام بعمل جدي داخل المنظمات الجماهيرية للطبقة العاملة.

نهاية الأممية الأولى

لقد قطعت الأممية خطوات كبيرة إلى الأمام. لكن هزيمة كومونة باريس، عام 1871، وجهت ضربة قاتلة للمنظمة. وموجة الردة الرجعية التي تلت ذلك جعلت من المستحيل استمرار العمل في فرنسا، وتعرضت الأممية للاضطهاد في كل مكان.

لكن السبب الحقيقي للصعوبات التي واجهتها يكمن في فترة الازدهار الاقتصادي الذي عرفته الرأسمالية على المستوى العالمي بعد هزيمة الكومونة. وفي ظل تلك الظروف، أدت ضغوط الرأسمالية على الحركة العمالية إلى اندلاع خلافات داخلية وانشقاقات.

ومما زاد في تغذية الجو العام من خيبة الأمل واليأس، تفاقم مؤامرات باكونين وأتباعه. لتلك الأسباب، اقترح ماركس وإنجلز في البداية نقل مقر الأممية إلى نيويورك، وقررا أخيرا أنه سيكون من الأفضل حل الأممية، مؤقتا على الأقل. فتم حل الجمعية الأممية للعمال بشكل رسمي في عام 1876. ولمدة من الزمن لم تكن هناك أية منظمة أممية.

الأممية الثانية

نجحت الجمعية الأممية للعمال في إرساء الأسس النظرية لأممية ثورية حقيقية. لكنها لم تكن أبدا أممية عمالية جماهيرية حقيقية. لقد كانت في الواقع تحضيرا للمستقبل.

تأسست الأممية الاشتراكية (الأممية الثانية) عام 1889، وبدأت من حيث توقفت الأممية الأولى. وعلى عكس الأممية الأولى، كانت لها قاعدة جماهيرية. وكانت تضم في صفوفها أحزابا جماهيرية ونقابات عمالية قوية في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا، وغيرها من البلدان.

كانت الفترة ما بين 1871 و1914 هي الفترة الكلاسيكية للاشتراكية الديمقراطية. والتي كانت تتبنى، على الأقل بالكلمات، الماركسية الثورية. لكنه كان من سوء حظ الأممية الجديدة أن تنشأ خلال فترة ازدهار رأسمالي هائل.

وعلى أساس فترة طويلة من النمو الاقتصادي، كان من الممكن للرأسمالية أن تقدم تنازلات للطبقة العاملة، أو بشكل أكثر دقة، لشريحتها العليا. وتدريجيا، تشكلت أرستقراطية عمالية متميزة.

أصبح القادة الاشتراكيون الديمقراطيون مقتنعين بأنه من الممكن تحقيق أهدافهم دون ثورة. لقد توصلوا إلى الاعتقاد بأنه يمكن حل مشاكل الطبقة العاملة ببطء، وبشكل سلمي، وتدريجي، عن طريق الإصلاحات.

وعارضوا بهذه السياسة "العملية" ما اعتبروه "نظريات ماركسية متجاوزة". على الرغم من أنهم استمروا، من الناحية النظرية، يرددون لغة الحرب الطبقية في الخطابات التي كانوا يلقونها في عيد العمال.

وقد حاول أناس مثل تلميذ ماركس السابق، إدوارد برنشتاين، توفير أساس نظري لهذا التراجع، من خلال محاولة تحريف الماركسية.

لكن الأساس المادي للانحطاط القومي الإصلاحي للأممية (الاشتراكية) الثانية كان متجذّرا في الظروف الموضوعية للرأسمالية، والتي بدت كما لو أنها تقدم دليلا على أن التحريفيين كانوا على حق.

ومع ذلك، فقد تحطم صرح الإصلاحية برمته في عام 1914، عندما صوت قادة الأممية لصالح اعتمادات الحرب ودعموا برجوازيتهم في المذبحة الإمبريالية خلال الحرب العالمية الأولى.

كانت الحرب والثورة الروسية، التي انبثقت عنها، بمثابة إعلان عن بداية مرحلة جديدة وعاصفة من الثورات والثورات المضادة. وعلى ذلك الأساس المادي ولدت الأممية العمالية الجديدة.

الأممية الشيوعية

كان لينين قد استنتج منذ عام 1914، أن الأممية الثانية انتهت باعتبارها أداة لتغيير المجتمع. وأعلن عن الأممية الثالثة الجديدة، على الرغم من أن أعداد الأمميين الثوريين كانت في ذلك الوقت صغيرة بشكل مثير للشفقة.

كان التيار الأممي معزولا عن الجماهير التي كانت ما تزال تحت تأثير القادة الاشتراكيين الشوفينيين ومخدرة بسموم النزعة الوطنية. كان لا بد من أحداث عظيمة لتغيير ذلك الوضع. وقد حدث ذلك في عام 1917 مع اندلاع الثورة في روسيا.

قاد لينين وتروتسكي الطبقة العاملة الروسية إلى الاستيلاء على السلطة، وفي عام 1919 تمكنا من إعلان تأسيس الأممية (الشيوعية) الثالثة.

لقد وقفت الكومنترن، كما أصبحت تعرف، على مستوى أعلى نوعيا من سابقتيها. فمثلها مثل الجمعية الأممية للعمال، كانت تدافع عن برنامج أممي ثوري واضح. ومثلها مثل الأممية الثانية، كانت لها قاعدة جماهيرية تضم ملايين الأعضاء.

وتحت قيادة لينين وتروتسكي، حافظت الأممية الشيوعية على خط ثوري صحيح. كان مصير الثورة العالمية يبدو أنه في أيد أمينة.

إلا أن عزلة الثورة الروسية، في ظل

ظروف التخلف المادي والثقافي المخيفة، انعكست في الانحطاط البيروقراطي للثورة.

اكتسب الفصيل البيروقراطي بقيادة ستالين اليد العليا، وخاصة بعد وفاة لينين في عام 1924. وقد كان صعود الستالينية في روسيا سببا في خنق الإمكانيات الهائلة للأممية الثالثة.

أدى الانحطاط الستاليني للاتحاد السوفياتي إلى إحداث الفوضى بين قيادات الأحزاب الشيوعية العالمية والتي كانت عديمة الخبرة وغير ناضجة.

"الاشتراكية في بلد واحد"

في عام 1928، توقع تروتسكي أن القبول بـ"نظرية" الاشتراكية في بلد واحد سيؤدي حتما إلى الانحطاط القومي للأحزاب الشيوعية. وقد أكد التاريخ بشكل كامل صحة هذا التوقع.

لقد مثلت تلك النظرية المزعومة قطيعة حاسمة مع الأممية اللينينية. لقد كانت تعبيرا عن ضيق الأفق القومي للبيروقراطية، التي نظرت إلى الأممية الشيوعية باعتبارها مجرد أداة للسياسة الخارجية لموسكو. وبعد أن استخدم ستالين الكومنترن لتحقيق أغراضه الخاصة، قام بحله في عام 1943 دون حتى التظاهر بعقد مؤتمر.

حاول ليون تروتسكي والمعارضة اليسارية الدفاع عن التقاليد الناصعة لثورة أكتوبر ضد الردة الرجعية الستالينية. لقد دافعوا عن التقاليد اللينينية للديمقراطية العمالية والأممية البروليتارية. لكنهم كانوا يخوضون معركة خاسرة ضد التيار القوي للتاريخ.

وفي عام 1938، أعلن تروتسكي عن الأممية الرابعة، مقدما راية ثورية طاهرة للجيل الجديد. لكنها تعرضت بعد اغتياله للتخريب بفعل أخطاء القادة الذين جاءوا بعده.

وبسبب الافتقاد إلى توجيه تروتسكي، انتهى الأمر بالأممية الرابعة إلى الفشل. وبعد عقود من الزمن، لم يتبق من تلك المنظمة سوى عدد لا يحصى من الانقسامات والجماعات العصبوية، التي كل واحدة منها أكثر غرابة من الأخرى.

لم يحققوا أي شيء سوى نشر ارتباك لا نهاية له وتشويه سمعة التروتسكية نفسها في أعين العديد من مناضلي الطبقة العاملة.

ما تبقى من الأممية الرابعة اليوم، هي أفكار مؤسسها، ليون تروتسكي، والتي ما تزال تحتفظ بكل راهنيتها وأهميتها. لقد بقيت تلك الأفكار حية بفضل العمل الدؤوب الذي قام به الرفيق الراحل تيد غرانت، والتي يمثلها اليوم التيار الماركسي الأممي.

انحطاط الأحزاب الشيوعية

نحن فخورون بتراثنا الأيديولوجي. ومع ذلك فإنه يجب علينا أن نواجه الحقائق. اليوم، وبعد 150 عاما على تأسيس الأممية الأولى، وبسبب مجموعة من الظروف، الموضوعية والذاتية، تراجعت الحركة الثورية، وتقلصت القوى الماركسية الحقيقية إلى أقلية صغيرة.

تعود أسباب ذلك بشكل رئيسي إلى الظرف الموضوعي. فقد أدت عقود من النمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى حدوث انحطاط غير مسبوق للمنظمات الجماهيرية للطبقة العاملة. لقد تعرض التيار الثوري للعزلة، وتحول في كل مكان إلى أقلية صغيرة جدا.

دق انهيار الاتحاد السوفياتي المسمار الأخير في نعش انحطاط الزعماء الستالينيين السابقين، الذين استسلم معظمهم لضغوط الرأسمالية وانتقلوا علنا إلى المعسكر الإصلاحي.

ولكن هناك وجه آخر للعملة. فالأزمة الحالية تكشف الطبيعة الرجعية للرأسمالية، وتضع مسألة إحياء الشيوعية العالمية على جدول الأعمال.

الحل الوحيد

لقد اضطررنا لعقود من الزمن إلى السباحة ضد التيار. إلا أن اتجاه تيار التاريخ بدأ الآن في التحول لصالحنا.

ففي كل مكان، وتحت القشرة السطحية للهدوء والسكينة، هناك تيار خفي من الغضب والسخط والاستياء، وفوق كل شيء الإحباط إزاء الحالة الراهنة في المجتمع والسياسة.

حتى الولايات المتحدة بدورها تشهد استياء واسع النطاق وتشكيكا في الوضع الراهن، وهو ما لم يكن موجودا من قبل.

إن كل محاولات البرجوازية لاستعادة التوازن الاقتصادي لا تؤدي إلا إلى تحطيم التوازن الاجتماعي والسياسي. لقد وجدت البرجوازية نفسها محاصرة في أزمة ليس لديها أي حل لها. وهذا هو المفتاح لفهم الوضع الحالي.

تجد الأزمة تعبيرا لها في انتشار الاضطرابات في كل المجالات: الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية.

المستقبل الذي يقدمه هذا النظام للجنس البشري لا يمكن أن يكون سوى مستقبل من البؤس والمعاناة والأمراض والحروب وكل أشكال الموت. إن الرأسمالية هي الرعب بدون نهاية، على حد تعبير لينين.

ومن سخرية التاريخ أن زعماء الأحزاب العمالية الجماهيرية يتشبثون بالرأسمالية المحتضرة وباقتصاد السوق حتى وهما ينهاران أمام أعين الجميع.

يمكن اختصار المشكلة المركزية ببساطة: إنها مشكلة القيادة. في عام 1938 صرح

ليون تروتسكي أن أزمة الإنسانية يمكن اختزالها في أزمة القيادة البروليتارية. وهذا ما ينطبق تماما على الوضع الحالي.

إن ما يسمى باليسار، وبسبب افتقاره إلى قاعدة النظرية الماركسية، قد استسلم وتخلى عن النضال من أجل الاشتراكية. وفي مكانه هناك فراغ هائل. لكن العلم يخبرنا أن الطبيعة تمقت الفراغ. الشيء الذي يضع على كاهلنا تحديا ملموسا للغاية.

إن العمال والشباب يرغبون بشدة في تغيير المجتمع. لكنهم لا يجدون أي تعبير منظم لجهودهم. وفي كل خطوة، يجدون طريقهم مسدودا من طرف المنظمات والقيادات البيروقراطية القديمة التي تخلت منذ فترة طويلة عن أي ادعاء بالدفاع عن الاشتراكية.

في جميع أنحاء العالم، يتشكل بسرعة جيل جديد من المناضلين الطبقيين على أساس أزمة الرأسمالية. وهذا ما يؤدي إلى تغيير عميق في الوعي، وخاصة بين الشباب.

تقدم لنا آخر استطلاعات الرأي التي أجريت في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا، وغيرها من البلدان، مؤشرا واضحا للغاية على أن فكرة الشيوعية تنتشر بسرعة.

هؤلاء الشباب لا يحتاجون إلى أن يتم إقناعهم. إنهم شيوعيون بالفعل. لكنهم لا يرون أي بديل في أي من المنظمات الموجودة. بل إنهم، على العكس من ذلك، ينفرون منها.

إنهم يبحثون عن راية نظيفة، عن منظمة قطعت بشكل جذري مع الإصلاحية اليمينية الخائنة والانتهازية "اليسارية" الجبانة.

إن إمكانات الشيوعية هائلة. ومهمتنا هي أن نجعل هذه الإمكانية حقيقة واقعة. لكن كيف يمكننا تحقيق ذلك؟

نحن أمام تناقض صارخ: فاليوم أصبحت أفكار ماركس أكثر راهنية وملاحية من أي وقت مضى. لكن الأفكار، في حد ذاتها، غير كافية.

علينا أن نتخذ الإجراءات العملية اللازمة لإيجاد هذا الجيل الجديد من الشيوعيين وتنظيمهم تحت رايتنا. وهذا يعني بالضرورة أنه يتعين علينا تزويد الأفكار بتعبير تنظيمي ملموس.

إن الحاجة إلى أممية جديدة ليست قرارا تعسفيا. كما أنها ليست تعبيرا عن أي رغبة ذاتوية أو تسرع غير مدروس. إنه أمر يتطلبه بشكل واضح الوضع برمته.

هل الوقت مناسب لمثل هذه الخطوة الجريئة؟ بالنسبة لبعض الناس، بطبيعة الحال، لن يكون هناك أبدا أي وقت مناسب. فهم سيجدون دائما ألف مبرر لتأخير اتخاذ القرار. لكنه لا يمكننا أن نؤسس برنامجا وسياسة على التردد والشك.

قد يتم الاعتراض بأن أعدادنا صغيرة جدا بحيث لا يمكننا اتخاذ مثل هذه الخطوة. لكن كل الحركات الثورية في التاريخ بدأت دائما أقلية صغيرة وظهرت في بدايتها وكأنها غير ذات أهمية.

في عام 1914، كانت القوى المجتمعة حول لينين صغيرة بشكل مثير للشفقة. لكن ذلك لم يمنعه من إعلان الحاجة إلى أممية شيوعية جديدة. وقد كانت هناك شكوك كثيرة، حتى بين أنصاره، لكن التاريخ اثبت أنه كان على حق.

صحيح أن قوانا ما تزال صغيرة جدا مقارنة بالمهمة الهائلة التي تواجهنا، وليست لدينا أية أوهام في هذا الشأن. لكن هذا الوضع قد بدأ يتغير بشكل ملحوظ بالفعل.

لدينا عمل مهم يتعين علينا القيام به، وهذا العمل، الذي وصل إلى مرحلة حاسمة، بدأ يؤتي ثماره بالفعل. يتجلى ذلك بوضوح في النجاح الملحوظ الذي حققته حملة "هل أنت شيوعي/ة؟".

نحن ننمو بسرعة في كل مكان. وهذا ليس من قبيل الصدفة. لقد صار تيار التاريخ متوافقا مع مسارنا. ولدينا، قبل كل شيء، الأفكار الصحيحة. وهذا في النهاية هو الضمان الوحيد للنجاح.

إن المطلوب هو حزب شيوعي حقيقي، يرتكز على أفكار لينين وغيره من المعلمين الماركسيين العظماء، وأممية على غرار الأممية الشيوعية خلال سنواتها الخمس الأولى.

هذه هي المهمة التي وضعناها على كاهلنا. وهي مهمة ضرورية وعاجلة للغاية ولا تقبل أي تأخير.

لقد تمكن التيار الماركسي الأممي، الذي بدأ بقوى صغيرة، وفي ظل أصعب الظروف التي يمكن تصورها، من أن يبني بالفعل منظمة تضم الآلاف من أفضل العمال والشباب في العديد من البلدان.

هذا انجاز عظيم! لكنها البداية فقط. لقد حان الوقت الآن لاتخاذ خطوة حاسمة ألا وهي: إعلان تأسيس الأممية الشيوعية الثورية.

ونحن نناشد كل عامل وكل شاب يتفق معنا على هذا الهدف أن يساعدنا على تحقيق هدفنا النهائي، أي: انتصار الاشتراكية الأممية.

ضد الرأسمالية والإمبريالية!

من أجل التغيير الاشتراكي للمجتمع!

انضموا إلينا في النضال من أجل الثورة العالمية!

يا عمال العالم اتحدوا!

لندن

11 مارس 2024

50 سنة على الثورة الإثيوبية

يصادف هذا العام الذكرى الخمسين للثورة الإثيوبية، التي بدأت على شكل انتفاضة ضد الاستبداد شبه الإقطاعي للإمبراطور هيلا سيلاسي، لكنها ذهبت إلى أبعد من ذلك بكثير، وبلغت ذروتها بالقضاء على الرأسمالية في البلاد. في هذا المقال، يسرد الرفيق **بن كوري** هذه الأحداث الدرامية، ويشرح السيرورات المعقدة التي شكلت مسار الثورة.

"الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي هو حزبنا! رابطة الشباب الثوري للشعب الإثيوبي هي منظمتنا الثورية"، ملصق عام 1978

يصادف شهر فبراير من هذا العام [2024] الذكرى الخمسين لاندلاع الثورة الإثيوبية عام 1974، وهي الثورة التي أطاحت بالإمبراطور هيلا سيلاسي، ووضعت نهاية لسلالة حكمت 800 عام، وكانت تدّعي أن جذورها تعود إلى الملك سليمان المذكور في الكتاب المقدس.

في سياق الأحداث التي تلت ذلك، لم يتم فقط سحق النظام الاستبدادي، بل تم كذلك القضاء على سيطرة الملاكين العقاريين وعلى الرأسمالية أيضا. ولم تكن إثيوبيا البلد الوحيد الذي حدث فيه ذلك؛ ففي فترة ما بعد الحرب [العالمية الثانية] تم بناء الاقتصادات المخططة المؤممة في عدد من البلدان في جميع أنحاء أفريقيا، بما في ذلك أنغولا وموزمبيق والصومال.

لكن وبدلا من أن تشكل تلك الأنظمة الشرارة لثورة اشتراكية على مستوى القارة، فقد اتخذت نفس الخصائص المشوهة على صورة النظام الستاليني الروسي. وبحلول التسعينيات، انقلبت السيرورة وتمت إعادة الرأسمالية.

واليوم، لا يقدم النظام الرأسمالي، الذي تنخره الأزمة، أي منظور للتطور أو التقدم. بل إنه، في الواقع، يهدد منطقة القرن الأفريقي، بل والقارة بأكملها، بالهمجية.

وحدها الثورة الاشتراكية العالمية هي التي يمكنها أن تقدم الحل. إن الأحداث الثورية، كتلك التي شهدتها إثيوبيا قبل خمسين عاما، بكل خصوصياتها، تحتوي على دروس عظيمة، يستعيدها اليوم، بتضحيات هائلة، جيل الشباب من الثوريين في أفريقيا ومختلف أنحاء العالم.

تحديث الدولة الإقطاعية

من الناحية التاريخية، كانت إثيوبيا فريدة من نوعها، إلى حد ما، بين بقية بلدان أفريقيا، حيث نجت من الاحتلال الاستعماري المباشر من القوى الأوروبية -باستثناء فترة احتلال قصيرة من قبل إيطاليا الفاشية. لكنها ومنذ بدايتها، تشكلت اقتصاديا وسياسيا، وحتى على مستوى حدودها، بفعل الضغط الإمبريالي الشديد عليها.

لقد تشكلت الدولة القومية الإثيوبية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر، وسط "تدافع الإمبريالية الأوروبية على أفريقيا". لقد ظهرت كخليط معقد من الإثنيات والجنسيات واللغات والأديان التي حكمها الإمبراطور المسيحي الأمهري وزمرته بمنتهى الوحشية ودون أدنى اعتبار لرعاياه.

وفي عام 1916، اعتلى الإمبراطور الشاب هيلا سيلاسي العرش الإثيوبي. لم يكن سيلاسي أحمقا، فقد أدرك أنه لكي يتمكن من الصمود في وجه الغزو المباشر من طرف إحدى الإمبراطوريات الأوروبية، فلا بد له أن يدخل التحديث على نظامه الإقطاعي، ولذلك بدأ في وضع برنامج للإصلاحات.

والواقع أن شريحة من النخبة الأرستقراطية القديمة قد شاركته رؤيته. كان يطلق عليهم اسم "اليابانيين"، وكانوا يحلمون بمعالجة التخلف التنموي في إثيوبيا من خلال محاكاة نموذج ميجي في اليابان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كانت الدولة اليابانية الإقطاعية في ذلك الوقت قد نجحت في فرض تطوير

الإمبراطور هيلا سيلاسي والملكة إليزابيث الثانية

رأسمالية يابانية محلية قوية من خلال تقليد الممارسات الصناعية والتجارية للغرب. لكن المشكلة هي أن "اليابانيين" في إثيوبيا كانوا يأملون في تحقيق نفس الإنجاز بعد حوالي خمسين إلى مائة عام، عندما كانت حفنة من القوى الإمبريالية المتقدمة قد هيمنت كليا على العالم.

كان تطور إثيوبيا متأخرا للغاية. وبحلول ثورة عام 1974، كان البلد **ما يزال متخلفا للغاية**، بل وأكثر تخلفا حتى مما كانت عليه روسيا في عام 1917.

في ظل النظام الإقطاعي الإثيوبي، كان أربعة أخماس السكان من الفلاحين الفقراء. وكانت جميع الأراضي الصالحة للزراعة تقريبا مملوكة للأرستقراطية والكنيسة. كان الفلاحون يتركزون إلى حد كبير في مناطق المرتفعات الباردة، وكانوا يدفعون جزية أو إيجارات باهظة للأرستقراطيين الإقطاعيين المحليين، والتي كانت تصل، في بعض الحالات، إلى 50% أو أكثر من إنتاجهم، بالإضافة إلى التزامات السخرة والالتزامات العسكرية.

كانت نسبة الأمية تبلغ 93%، وكان متوسط العمر المتوقع هو 33 عاما، وكان الدخل السنوي للفرد 60 دولارا فقط، أي عُشر نظيره في الجزائر المعاصرة لها، مما يعكس حقيقة مفادها أن قسما كبيرا من الفلاحين لم يكونوا يستخدمون المال أصلا[1]. وكما كان الحال في أوروبا خلال العصور الوسطى، فقد تشكل أساس الدولة من هرم إقطاعي تقليدي من الالتزامات العسكرية، والذي كان على قمته الإمبراطور. ولذلك تمتعت الأرستقراطية بسلطة كبيرة.

لكن وعلى أساس إصلاحات سيلاسي، حلت بشكل متزايد محل تلك الأرستقراطية بيروقراطية حديثة وجيش مكون من جنود محترفين يتقاضون رواتب، وتدفع تكاليفهم من المساعدات الأجنبية (التي كانت اثيوبيا تتلقاها في فترة ما بعد الحرب، من الولايات المتحدة بشكل رئيسي) وكذلك من مداخيل المحاصيل المزروعة من أجل التصدير، مثل القهوة. ولتلبية حاجيات الدولة إلى الموظفين وتشجيع نمو الصناعة المحلية والتطور، ساعدت الدولة الشباب من خلفيات متواضعة على السفر إلى الخارج للدراسة في الجامعات الأجنبية.

ومهما كان الهدف من وراء ذلك، فإن النتيجة لم تكن بناء دولة رأسمالية ليبرالية متقدمة. لم تمس إصلاحات سيلاسي بعلاقات الملكية الإقطاعية التي كان تدميرها ضروريا للغاية للقضاء على التخلف الشديد الذي تعرفه البلاد.

أدى انتعاش الرأسمالية بعد الحرب إلى هيمنة السوق العالمية بشكل ساحق، مما أدى إلى تدمير شروط عيش الفلاحين. وبينما كانوا يسعون للهروب من الموت البطيء بسبب الجوع في قراهم، شهدت المدن، مثل أديس أبابا، نموا بوتيرة مذهلة. لكن وعلى عكس الأمم شبه المستعمَرة الأخرى، لم يدخل رأس المال الأجنبي إلى إثيوبيا إلا بنسبة ضعيفة. وفي المدن أيضا، كان التطور الرأسمالي محدودا للغاية. بحلول عام 1974، كان عدد سكان المدن حوالي 3 ملايين نسمة، من أصل 32 مليونا. لكن غالبية هؤلاء السكان كانوا إما جزءا من القطاع غير الرسمي، أو عاطلين عن العمل أو من البروليتاريا الرثة. كانت الطبقة العاملة أقلية حتى في المدن. وكان اتحاد نقابات العمال الإثيوبية (CELU)، الذي كان يضم عمالا من كافة القطاعات، لا يضم سوى 80 ألف عضو فقط.[2]

ومع ذلك، فإن البروليتاريا الاثيوبية، وعلى الرغم من صغر حجمها، تركت بصمتها الحاسمة على الثورة الإثيوبية.

وعلى الرغم من أن إصلاحات الإمبراطور لم تنجح في بناء رأسمالية وطنية قوية، فإن إنشاء دولة بيروقراطية حديثة خدم مصلحته في تحريره من الاعتماد على الأرستقراطية الإقطاعية. ونتيجة لذلك، أصبحت السلطة متركزة بشكل متزايد في أيدي الحاكم المطلق سيلاسي، الذي كان يرتكز على قاعدة دعم ضيقة: الجيش المحترف الذي تم تشكيله حديثا. والذي سيترك هو أيضا بصمته الخاصة على الأحداث.

ثورة فبراير 1974

أصداء التجذر الذي شهدته العديد من بلدان العالم خلال الستينيات ترددت في إثيوبيا كما حدث في كل مكان آخر. وهؤلاء الطلاب الذين تم إرسالهم إلى أوروبا وأمريكا ليصيروا موظفين في الدولة البيروقراطية، عادوا بأفكار راديكالية، متأثرين بالحركة المناهضة لحرب فيتنام، وحركة الحقوق المدنية، وحركات التضامن مع فلسطين، وقبل كل شيء بالأفكار الماوية التي كانت سائدة في ذلك الوقت بين العديد من الطلاب في الغرب.

بحلول الستينيات، كانت إثيوبيا قد صارت بمثابة برميل بارود. اندلعت ثورات الفلاحين وتم سحقها في سيدامو وكوجام وبيل وأماكن أخرى. وكانت العديد من تلك الثورات قد اتخذت شكل حركات تحرر وطني.

وفي فترة ما بعد الحرب، قامت الأمم المتحدة، بكل حكمتها المعروفة، بضم مستعمرة إريتريا الإيطالية السابقة إلى

ملصق "الموت للفاشيين والخونة"، ملصق الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي

إثيوبيا، دون أدنى اعتبار لآراء الشعب الإريتري. وكانت حركات حرب العصابات البطولية قد بدأت تنمو بين الإريتريين وفي منطقة أوغادين ذات الأغلبية الصومالية في الشرق.

في تيغراي، تفاقمت الذكريات حول الطريقة التي سحقت بها انتفاضة ويان في ماي 1943 على يد طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني التي أُرسلت من عدن، وكيف قام نظام سيلاسي بذبح الفلاحين وفرض ضرائب عقابية قاسية أعلى بخمس مرات من تلك التي فرضها الفاشيون الإيطاليون[3].

ولمواجهة حركات التمرد الفلاحية تلك، والتي كانت تتمركز بشكل دائم في الأراضي المنخفضة الحارة والقاحلة والموبوءة بالبعوض والتي كان المقاتلون ينطلقون منها، تم ارسال فرق من الجنود العاديين الذين كانوا يتقاضون أجورا زهيدة.

أراد سيلاسي بناء دولة بيروقراطية حديثة كوسيلة لمواجهة الضغوط الإمبريالية. لكن هؤلاء الذين شكلوا الفئات الدنيا من بين ضباط جيشه كانت لديهم أفكارهم الخاصة حول المسار الذي ينبغي لإثيوبيا أن تسير فيه. لقد كانوا يحتقرون الأرستقراطية الطفيلية التي تعيش على نهب البلد دون أن تقوم بأي شيء لتنمية الأمة.

في بداية عام 1960، قامت مجموعة من الضباط بمحاولة انقلاب ضد سيلاسي، الذي رأوا أن نظامه هو القوة الأساسية التي تبقي إثيوبيا في حالة تخلف. فشل الانقلاب وتم إعدام قادته بشكل علني. لكن وبالرغم من ذلك فإن هيبة النظام الملكي كانت قد تشوهت إلى الأبد، وكان ما حدث مجرد مقدمة للأحداث القادمة.

الظروف المعيشية، التي كانت صعبة أصلا، أصبحت لا تطاق بالنسبة للجماهير. وفي حين أن الانتعاش الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب كان قد سمح للطبقة السائدة

اللجنة التنسيقية للقوات المسلحة خلال ثورة 1974

في البلدان الرأسمالية المتقدمة بمنح بعض الإصلاحات، فإن الصورة كانت مختلفة تماما فيما يسمى بالعالم الثالث. ووصل كل شيء إلى ذروته مع الأزمة العالمية للرأسمالية في السبعينيات.

في عام 1973، أدى تأثير المبالغ الهائلة التي استخلصتها الأرستقراطية الإقطاعية من الفلاحين، إضافة إلى موجة الجفاف، إلى حدوث مجاعة رهيبة في شمال إثيوبيا. مات ما لا يقل عن 200 ألف شخص بسبب الجوع. قامت الدولة بمحاولة غير مجدية للتغطية على جريمتها، لكن مشاهد المجاعة انتشرت، مصحوبة بلقطات لاحتفالات سيلاسي الفاحشة بعيد ميلاده الثمانين، والتي بلغت تكلفتها 35 مليون دولار.

في العام نفسه، كانت الحرب في الشرق الأوسط بمثابة المحفز للركود العالمي. وأدت الصدمة إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير. وفي وضع يشبه ما يعيشه العالم اليوم، أدى الارتفاع السريع في أسعار النفط إلى ارتفاع أسعار البنزين في إثيوبيا بنسبة 50% بين عشية وضحاها[4].

كان ذلك أكثر مما يمكن للجماهير أن تتحمله. اندفعت الطبقة العاملة إلى الساحة. انطلقت موجة من الإضرابات: أولا بين سائقي سيارات الأجرة، الذين كانوا من بين الأكثر تضررا من ارتفاع أسعار الوقود. وسرعان ما انضم إليهم المعلمون والطلاب الراديكاليون. ومن هناك انتشرت حركة الإضراب كالنار في الهشيم.

وسرعان ما أصبح من الواضح أن ما بدأ لم يكن مجرد موجة إضراب، بل كان ثورة.

اغتنت المطالب الاقتصادية بالمطالب السياسية المتعلقة بحق الاحتجاج والديمقراطية. وعلى الرغم من أن الحركة في تلك المرحلة كانت حضرية بالكامل، إلا أن الطلاب بدأوا في رفع المطلب المهم المتمثل في "الأرض لمن يزرعها".

وانطلاقا من هذه الفئات، انتشرت الاضطرابات الاجتماعية إلى كل فئات الجماهير. واندلعت أعمال شغب كبيرة في أديس أبابا.

لم يكن الجيش محصنا ضد ذلك الوضع. كان الجنود العاديون يعانون من نفس الحرمان الذي كان العمال وفقراء المدن يعانون منه، وتفاقم ذلك بسبب استيائهم من التورط الدائم في حملات مكافحة التمرد في إريتريا وأوغادين.

وهكذا اندلعت تمردات بين الجنود بسبب الأجور والمعاشات التقاعدية وقوانين الانضباط التعسفية والقاسية. وفي إحدى الحوادث المتفجرة، أخذ الجنود جنرالا كرهينة. كان على النظام أن يتحرك بحذر، وفي تلك الحادثة اضطر هايلي سيلاسي

للتدخل شخصيا لتحرير الجنرال المأسور. لكن مباشرة بعد إطلاق سراحه، قام نفس الجنرال البائس بزيارة كتيبة أخرى فتم القبض عليه **مرة أخرى** على الفور، وأجبره الجنود على أكل خبز مملوء بالحصى وشرب المياه الملوثة، أي نفس الطعام الذي كانوا هم مجبرين على أكله[5].

وفي غضون أسبوعين، اضطر رئيس الوزراء إلى الاستقالة. في كل مكان انتشرت فيه الحركة، تم إنشاء "لجان تنسيق" بشكل عفوي من قبل العمال والطلاب والمعلمين والجنود. وفي جيما، التي كانت أكبر مدينة في مقاطعة أوروميا، تولت لجنة التنسيق السلطة لفترة من الوقت.

لم تكن هذه اللجان تختلف على الإطلاق عن السوفييتات، والتجمعات الثورية للعمال والجنود التي ظهرت في روسيا في عامي 1905 و1917. ولو كان هناك حزب ثوري في إثيوبيا في ذلك الوقت، لكان قد أطلق الدعوة لتنظيم جميع تلك اللجان في مجالس على مستوى المدينة والإقليم وعلى المستوى الوطني. وكان من الطبيعي أن يستدعي ممثلين عن لجان التنسيق التي أقامها الجنود للجلوس مع ممثلي العمال. كما كان من الممكن أن تشن حملة منظمة لكسب تأييد قواعد الجيش، ومن خلال تلك العلاقات كان من الممكن تسليح العمال. وعلى هذا الأساس كان بإمكان حزب كهذا أن يستولي على السلطة.

لكن الطبقة العاملة الإثيوبية كانت قد ظهرت إلى الوجود للتو. لم يكن هناك مثل هذا الحزب. صحيح أن الطلاب العائدين من الخارج **بدأوا** في تشكيل نواة الأحزاب الجماهيرية المستقبلية. لكنهم كانوا قد بدأوا بالكاد في بناء روابط مع العمال.

في الواقع، لم يكن لدى الطلاب حتى ولو **تصور** عن ثورة تقودها البروليتاريا من خلال الأجهزة الديمقراطية لحكم الطبقة العاملة على غرار تلك التي حدثت في روسيا عام 1917. وبدلا من ذلك، تشبثوا بالفكرة الماوية المتمثلة في حرب عصابات الفلاحين. لو أن هناك من بلد يصلح مثالا لاختبار مدى صحة المفهوم الماوي لحرب العصابات الريفية، فمن المؤكد أنه إثيوبيا الفلاحية. لكن مخططاتهم تحطمت تماما بفعل أحداث 1974، التي فاجأتهم تماما.

لذلك كانت تلك بمثابة درس للطبقة العاملة الإثيوبية الشابة. لكن وبسبب عدم وجود حزب قادر على التنظيم وإضفاء الوضوح على شرائحها الأكثر تقدما، لم تتمكن من احتلال مكانتها الصحيحة على رأس الثورة. وفي ظل تلك الظروف، جرت الأحداث بطريقة غريبة للغاية.

صعود المجلس الإداري العسكري المؤقت

في شهر مارس تمكن الإمبراطور، من خلال تقديم التنازلات، من إقناع الجيش بالعودة إلى ثكناته. لكن وبمجرد أن استقرت الاضطرابات مؤقتا بين صفوف الجيش، بدأ عمال التبغ إضرابا، وفي 08 مارس 1974، أعلن اتحاد نقابات العمال عن إضراب عام. كل فئات المجتمع الإثيوبي التي عانت من الاضطهاد أو الأذى خرجت بمطالبها الخاصة. وفي 20 إبريل، نظمت مسيرة ضمت 100 ألف مسلم في أديس أبابا للمطالبة بالحق في حرية العبادة ووضع حد للتمييز. وحتى العمال الذين تستخدمهم الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية دخلوا في إضراب![6]

كان المطلب الرئيسي الذي أثير في كل مكان هو إقالة المسؤولين الفاسدين وحكام المقاطعات وضباط الجيش الفاسدين. في الواقع، لم يقتنع الجنود بالعودة إلى الثكنات إلا بناء على الوعد الذي قدم لهم بإقالة كبار الضباط المكروهين. لكن وبحلول شهر إبريل، وعندما بقيت أغلبية الضباط القدامى في مناصبهم، بدأت لجنة التنسيق في الفرقة الرابعة بالجيش في تولي زمام الأمور بنفسها. واعتقلت نحو 200 من كبار الضباط.

لكن في شهري ماي ويونيو، بدأت حركة الإضرابات في الانحسار. وبسبب غياب قيادة ثورية موحدة قادرة على توجيه كافة تيارات السخط، بدأت الأحداث تتطور بشكل متفاوت.

ظهر وضع غريب آنذاك داخل الجيش. أدى الانحسار المؤقت لموجة الإضرابات إلى عزل الجنود وصغار الضباط. كانوا خائفين من القيام بانقلاب، لئلا يلقوا نفس مصير منظمي انقلاب 1960. لكنه لم يكن في إمكانهم التراجع: فمن خلال قيامهم باعتقال كبار الضباط، كانوا قد ذهبوا بعيدا جدا وكانوا يخشون من التعرض للانتقام.

لذلك استمرت اللجان في الانتشار بين صفوف القوات المسلحة حتى يونيو 1974، حيث دعت اللجنة التنسيقية للفرقة الرابعة كل وحدات الجيش لإرسال ثلاثة مندوبين (من أي رتبة باستثناء كبار الضباط المكروهين) لتشكيل جهاز جديد. أطلقت تلك الهيئة، المكونة من 106 مندوبا، على نفسها اسم المجلس الإداري العسكري المؤقت (والتي كانت تُعرف باختصار باسم "ديرغ" (Derg) من الكلمة الأمهرية التي تعني "اللجنة")[7].

وسرعان ما بدأت هذه اللجنة القوية في استعراض عضلاتها. بدأت "تطلب" من الوزراء بأدب أن ينفذوا هذا الطلب أو ذاك... ولم يكن بوسع الوزراء أن يرفضوا تلك الأوامر. بل توجه المجلس إلى الإمبراطور سيلاسي نفسه و"طلب" منه الإذن "بالعمل مع الحكومة" من أجل "تعزيز وحدة البلاد وتطورها". وافق سيلاسي على ذلك، واكتسب المجلس غطاء قانونيا لأعماله.

وباختصار، فإنه في النصف الثاني من عام 1974، شهدت إثيوبيا ما أطلق عليه منذ ذلك الحين "انقلابا زاحفا"، حيث بدأ الديرغ بتركيز المزيد والمزيد من السلط بين يديه. وفي شتنبر من عام 1974، أعلن أخيرا أنه خلع الإمبراطور من منصبه، وفي

عام 1975 توفي سيلاسي في ظروف غامضة، إذ ربما قتل بناء على أوامر الديرغ.

وصول الديرغ إلى السلطة

عندما تم في البداية توجيه الطلب إلى وحدات الجيش لإرسال ممثلين إلى الديرغ، معظم الوحدات لم تفهم أهمية ذلك. لا شك أن أولئك الذين شكلوا الديرغ لم يكونوا على دراية كافية بالوجهة التي سيقودهم إليها مسارهم. التحقت به جميع أنواع الشخصيات العرضية. وفي بعض الحالات، كان الضباط يرسلون أشخاصا فاسدين كممثلين إلى الديرغ وذلك لمجرد إبعادهم عن الطريق، لكنهم سوف يندمون على ذلك. كان هذا هو السبب في وصول أحد مندوبي الديرغ: منغستو هايلي مريم، دكتاتور إثيوبيا المستقبلي.

ما ظهر كان عبارة عن طغمة عسكرية من الجنود والضباط ذوي الرتب الدنيا. لكن مطالبته بحقه في الحكم لم تمر دون نزاع. في شتنبر 1974، بعد أن شعر اتحاد نقابات العمال أن الديرغ يعمل على ترسيخ دكتاتورية عسكرية، دعا إلى إضراب عام تم تنظيمه على عجل. لكن وبسبب التحضير السيء فشل الإضراب العام، وكان رد فعل الديرغ هو القمع، وقام بإغلاق لجان التنسيق في أماكن العمل.

كما أن لجان التنسيق في بقية وحدات الجيش -وخاصة تلك الأكثر تعاطفا مع العمال في هيئة الهندسة والقوات الجوية- اعترضت على سعي لجنة تنسيق الفرقة الرابعة إلى تشكيل طغمة حصرية تتحلق حولها. وطالبوا بالحكم المدني، وتأميم الأراضي والمؤسسات الكبرى، وتطبيق الاقتصاد المخطط. فتعرضوا هم أيضا للقمع.

لكن الضربات التي وجهها الديرغ لتعزيز سلطته لم تكن موجهة نحو اليسار فحسب، بل قام باعتقال مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى من الأرستقراطية القديمة. في 23 نوفمبر 1974، ذاق الديرغ طعم الدم لأول مرة عندما قام بإعدام 60 من معارضيه. كان معظمهم من كبار المسؤولين في النظام القديم، لكن كان بينهم أيضا أعضاء في الديرغ، بمن في ذلك رئيسه الأول، أمان عندوم. كان هذا بمثابة مقدمة لاقتتال داخلي عنيف بين الفصائل داخل الديرغ.

لكن الزمرة الحاكمة لم تكن راضية عن العدد القليل من الاعتقالات التي طالت أنصار النظام. فلتعزيز سلطتها كان عليها

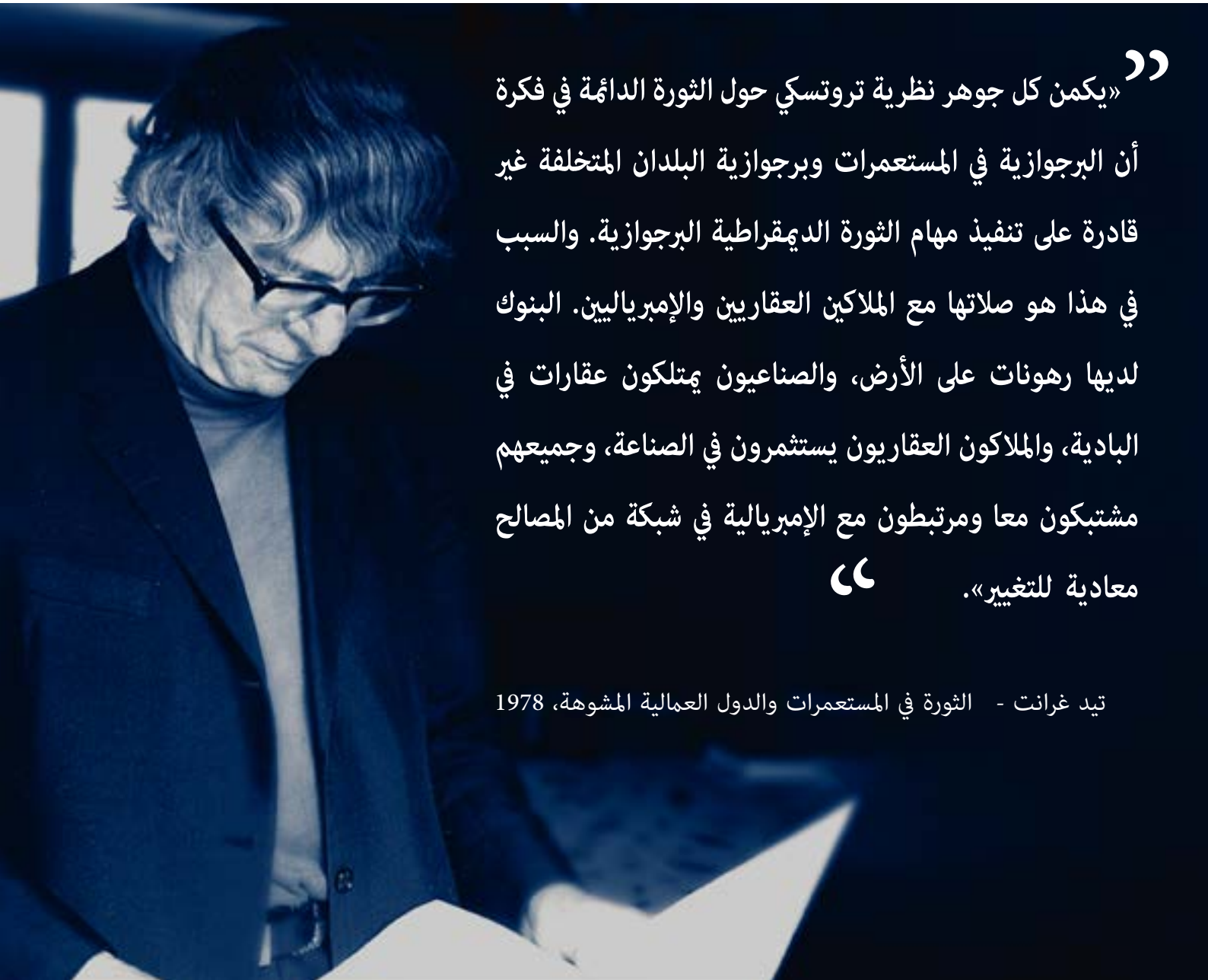

«يكمن كل جوهر نظرية تروتسكي حول الثورة الدائمة في فكرة أن البرجوازية في المستعمرات وبرجوازية البلدان المتخلفة غير قادرة على تنفيذ مهام الثورة الديمقراطية البرجوازية. والسبب في هذا هو صلاتها مع الملاكين العقاريين والإمبرياليين. البنوك لديها رهونات على الأرض، والصناعيون يمتلكون عقارات في البادية، والملاكون العقاريون يستثمرون في الصناعة، وجميعهم مشتبكون معا ومرتبطون مع الإمبريالية في شبكة من المصالح معادية للتغيير».

تيد غرانت - الثورة في المستعمرات والدول العمالية المشوهة، 1978

أن تذهب إلى أبعد من ذلك. وفي أوائل عام 1975، اتخذت خطوات حاسمة لكسر ظهر الطبقة السائدة القديمة بشكل كامل.

وعلى الرغم من أنه لم تكن لدى الديرغ أية نية أو رغبة في التنازل عن السلطة للجماهير، فإنه اعتمد عليها لتوجيه الضربات ضد النخبة الأرستقراطية القديمة والدولة القديمة. بدأ بالإصلاح الزراعي. فتم تأميم الأرض وتخصيصها للفلاحين على أساس الانتفاع. وقد حظيت تلك الإجراءات بشعبية كبيرة وأدى الإعلان عنها إلى خروج مئات الآلاف من مظاهرات مؤيدة لها[8].

لم يتمكن الديرغ من كسر الأرستقراطية بالاعتماد على جهاز الدولة القديم. ولذلك، حشد حوالي 60.000 من الطلاب والمعلمين الراديكاليين وأرسلهم إلى الريف لتحريض الفلاحين على إعادة توزيع الأراضي فيما بينهم. لم يكن الفلاحون محتاجون لمن يشجعهم، لكن ذلك الإجراء كانت له أهمية بالنسبة للديرغ، حيث قام بإبعاد آلاف الشباب الراديكاليين الذين اعتبرهم، بحق، تهديدا خطيرا لحكمه وتشتيتهم في الأرياف.

لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد. حيث تم تأميم قطاع الإسكان في المدن، وكذلك البنوك وشركات التأمين ومعظم الصناعات الكبرى.

وصلت عمليات التأميم التي قام بها الديرغ إلى حد أنها ألغت الرأسمالية في إثيوبيا، ومع ذلك فإن قيمة رأس المال المصادر لم تتجاوز 30 مليون دولار! جاءت 10 ملايين دولار من رؤوس أموال البنوك الكبرى التي تهيمن عليها بريطانيا وإيطاليا، أما الطبقة الرأسمالية الإثيوبية، التي كانت بالكاد موجودة، فقد شكلت جزءا صغيرا من بقية المبلغ[9].

ما هو الديرغ؟

أوضح تيد غرانت في مقال يحلل هذه السيرورة بعنوان: الثورة في المستعمرات والدول العمالية المشوهة، أن ما كان يتكشف يؤكد صحة نظرية تروتسكي حول الثورة الدائمة، لكن بطريقة مشوهة:

«يكمن كل جوهر نظرية تروتسكي حول الثورة الدائمة في فكرة أن البرجوازية في المستعمرات وبرجوازية البلدان المتخلفة غير قادرة على تنفيذ مهام الثورة الديمقراطية البرجوازية. والسبب في هذا هو صلاتها مع الملاكين العقاريين والإمبرياليين. البنوك لديها رهونات على الأرض، والصناعيون يمتلكون عقارات في البادية، والملاكون العقاريون يستثمرون في الصناعة، وجميعهم مشتبكون معا ومرتبطون مع الإمبريالية في شبكة من المصالح معادية للتغيير».

ولذلك، فإن الطبقة الثورية الوحيدة في إثيوبيا التي كان في مقدورها الاستيلاء على السلطة وتولي مهام تحطيم الإقطاع وتنفيذ الإصلاح الزراعي وتحديث الأمة، هي الطبقة العاملة، المستندة على دعم الفلاحين. لكن الطبقة العاملة لن تتوقف عند هذا الحد. بل سيكون عليها أيضا أن تهاجم وتصادر ممتلكات الطبقة الرأسمالية المعادية للثورة، وبالتالي تبدأ مهام الثورة الاشتراكية، على الرغم من أن هذه المهام لا يمكن إكمالها إلا على نطاق عالمي. وهكذا تصبح الثورة "دائمة".

كانت الأحداث تسير على نفس المسار الذي تنبأ به تروتسكي، لكن مع وجود اختلاف، وهو أنه في عام 1975، كان قد تم تحطيم الرأسمالية والاقطاع في إثيوبيا.

لكن لم يتم سحق الرأسمالية على يد الطبقة العاملة المنظمة التي تستولي على السلطة على أساس منظور ثورة اشتراكية عالمية، كما حدث في روسيا عام 1917. بل تم سحقها على يد زمرة عسكرية اعتمدت على الجماهير لتوجيه ضربة قاتلة للرأسماليين وملاكي الأراضي، لكنها وجهت الضربات أيضا إلى الجماهير نفسها.

كيف يمكن وصف هذا النظام غير العادي؟ تبرز هنا أهمية وجود تصور نظري صحيح مبني على المنهج الماركسي.

ومن المؤسف أن المجموعتين الماويتين الرئيسيتين في إثيوبيا -الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي والحركة الاشتراكية لعموم إثيوبيا (أو "ميسون" نسبة إلى اختصارها باللغة الأمهرية)- فشلتا في فهم طبيعة النظام. وكانت لأخطائهما عواقب كارثية.

أشار كلاهما في البداية إلى القمع الذي تعرض له العمال في أواخر عام 1974، وأدانا النظام بشكل سطحي باعتباره "فاشيا". لكن بعد ذلك جاءت الإجراءات الثورية لعام 1975، والتي أصابت كلا المجموعتين بالارتباك التام.

وفي سياق محاولتهما تقديم توصيف نظري للديرغ، تمسكت كل مجموعة بإحدى سماته وتوصلت إلى استنتاجات متعارضة تماما مع استنتاجات المجموعة الأخرى. استمر الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي في اعتبار النظام نظاما "فاشيا" من خلال الإشارة إلى حملاته القمعية المستمرة. في حين انقلبت حركة ميسون 180 درجة، وبدأت تشير إلى الإجراءات الثورية التي يطبقها الديرغ، وأعطت دعمها الكامل للمجلس العسكري.

وكما هو الحال في حكاية العميان الذين وجدوا فيلا، فبدأوا يتحسسونه فتوصل كل منهم إلى وصف مختلف تماما للحيوان بناء على الجزء الذي تمكن من لمسه، فقد حددت كل مجموعة من المجموعتين الماويتين الإثيوبيتين جانبا واحدا من جوانب النظام دون فهم جوهره. إنها لحقيقة أن تيد غرانت كان **وحده** من فهم الأهمية الحقيقية للديرغ.

عندما اندلعت الثورة في إثيوبيا، كانت الطبقة العاملة صغيرة جدا وبدون القيادة اللازمة للاستيلاء على السلطة. لكن إذا

كانت الطبقة العاملة ضعيفة، فإن الطبقة الرأسمالية الإثيوبية كانت أضعف.

وفي ظل هذا المأزق تدخل الضباط الصغار والمتوسطين، الذين استولوا على السلطة ورفعوا أنفسهم فوق المجتمع من خلال التوازن بين الطبقات، وتوجيه الضربات للجماهير وللطبقة السائدة القديمة. وهذه سمة نموذجية لما يشير إليه الماركسيون باسم الأنظمة "البونابارتية"، قياسا على دكتاتورية نابليون بونابرت، وهي أنظمة تميل إلى الظهور عندما يصل الصراع الطبقي إلى طريق مسدود.

كانت مثل هذه الأنظمة، التي يتوازن فيها الجيش بين الطبقات من أجل البقاء في السلطة، قد صارت هي القاعدة في الكثير من بلدان ما يسمى بـ"العالم الثالث" خلال فترة ما بعد الحرب. لماذا؟ لأن نفس الظروف تؤدي إلى نفس النتائج. فالطبقة السائدة القديمة فقدت مصداقيتها بسبب الأزمة الاجتماعية المزمنة لدرجة أنها لم تعد قادرة على الحكم، لكن الطبقة العاملة افتقرت إلى القوة أو القيادة للاستيلاء على السلطة. وهكذا وصل الصراع الطبقي إلى طريق مسدود.

لكن ليست كل الأنظمة البونابرتية متشابهة.

إن حقيقة أن الدولة الرأسمالية كانت حديثة العهد في معظم أنحاء العالم المستعمَر وشبه المستعمَر، وخاصة في آسيا وأفريقيا، كانت عاملا مهما، كما أوضح تيد غرانت. حيث لم تبن على مدى قرون، كما هو الحال في العالم الرأسمالي المتقدم. وقد أبانت الطبقة الرأسمالية أنها عاجزة عن ترسيخ ولاء الجيش لدولتها، وهو ما ليس بوسعها تحقيقه إلا من خلال تطوير قوى الإنتاج بشكل جدي.

العديد من الضباط من ذوي الرتب الدنيا والمتوسطة يحتقرون الملاكين العقاريين والرأسماليين، الذين يستهلكون كل شيء دون أن يساهموا بأي شيء في التنمية الوطنية. وبالتالي فإنه أينما ومتى كان هؤلاء الضباط يستولون على السلطة، خلال فترة ما بعد الحرب، لم تكن لديهم أية تحفظات بشأن توجيه ضربات قوية للطبقات السائدة القديمة.

ولم يكن بوسع القوى الإمبريالية الرئيسية التدخل بشكل مباشر. ففي ذلك الوقت بالتحديد، كانوا مضطرين إلى التراجع عن الحكم الاستعماري المباشر بسبب الموجة الهائلة من الثورات في المستعمرات، مما شجع العديد من هؤلاء الضباط على اتخاذ إجراءات جذرية.

قامت الأنظمة العسكرية في عدد من البلدان بتوجيه ضربات جدية لممتلكات الطبقة الرأسمالية: ففي مصر، على سبيل المثال، قام عبد الناصر بتأميم عدد من الشركات الأجنبية، وقطاعات مهمة أخرى، بما في ذلك قناة السويس؛ بينما في العراق، قام الضباط بتأميم حقول النفط وموارد أخرى. ومع ذلك فإن الدولة لا تستطيع تشكيل المجتمع بالكامل كما تشاء. إذ يجب على كل نظام أن يبني نفسه في نهاية المطاف على قاعدة شكل معين من أشكال الملكية والعلاقات الطبقية في المجتمع. عمليات المصادرة في تلك البلدان لم تصل أبدا إلى حد إلغاء الرأسمالية بالكامل. فقد ظلوا أنظمة بونابرتية **برجوازية** ترتكز على الاقتصاد الرأسمالي، على الرغم من حرمان الطبقة البرجوازية من السلطة السياسية.

لكنه لم يكن منصوصا مسبقا بأي حال من الأحوال أن الأنظمة المماثلة قد لا تسير على طول الطريق، مما يؤدي إلى مصادرة كامل ممتلكات الطبقة الرأسمالية الضعيفة.

وهذا بالضبط ما حدث ليس فقط في إثيوبيا في عهد الديرغ، بل أيضا في سوريا وبورما والصومال وعدد من البلدان الأخرى خلال الثورات ضد الاستعمار. فهناك ألغيت الرأسمالية بفعل المصادرة الكاملة لملكية البرجوازية. وبطبيعة الحال، لم يكن هذا إنجازا خارقا بالنظر إلى الطبيعة الضعيفة للطبقة الرأسمالية في إثيوبيا. إذ وكما أوضح تروتسكي فإنه لكي تصطاد أسدا تحتاج إلى بندقية، أما بالنسبة للبرغوث فإن الظفر سيفي بالغرض.

لكن في ظل تلك الأنظمة، كانت الطبقة

الكثافة السكانية والمجموعات العرقية في إيثيوبيا سنة 1976

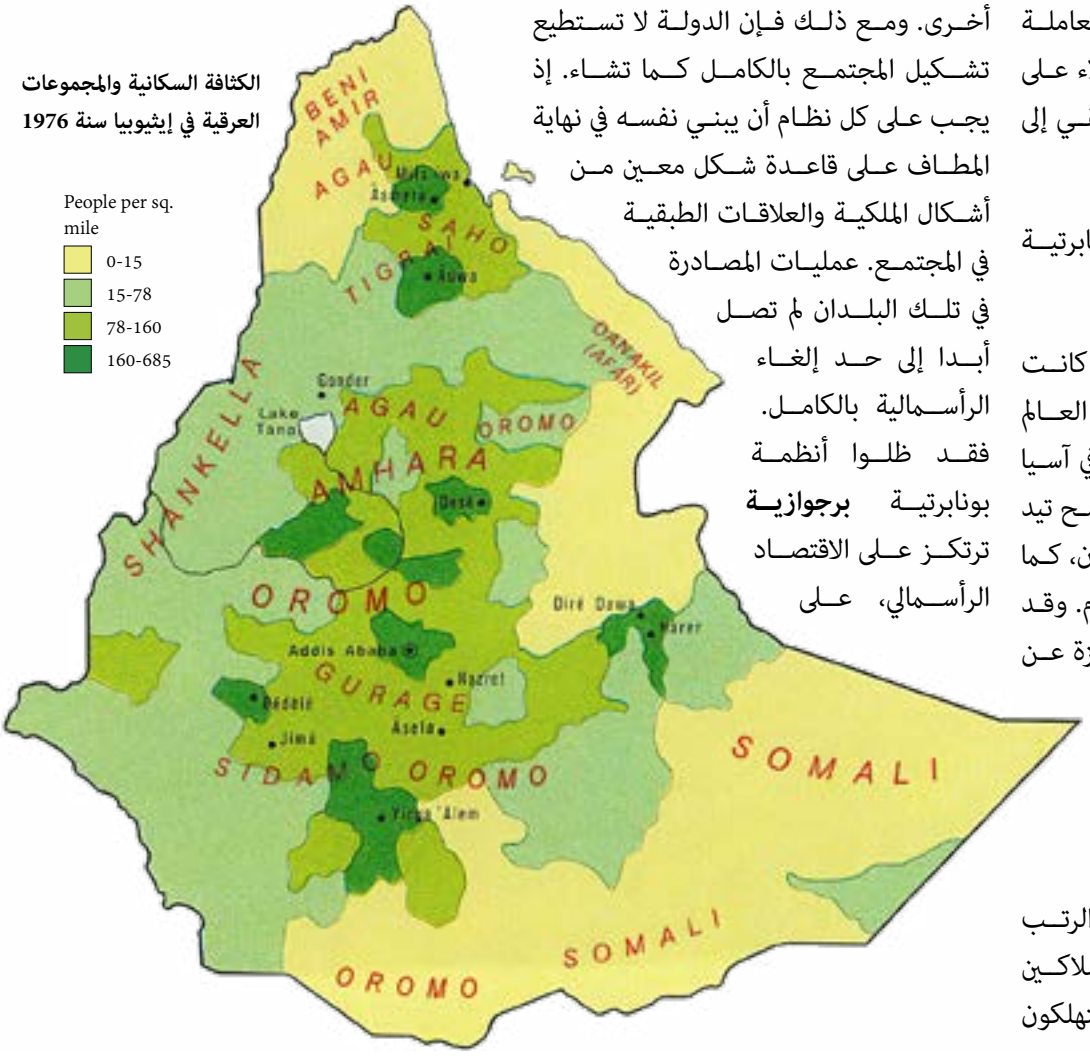

العاملة مجرد متفرجة سلبية ولم تمارس السلطة السياسية، والتي هي شرط أساسي للانتقال نحو الاشتراكية. وكما أوضح تيد غرانت، فإنه لم تكن هناك سوفييتات أو أجهزة للسلطة العمالية.

قال: «إن مثل تلك اللجان والمنظمات التقليدية لا غنى عنها بالنسبة لثورة سليمة. إنها بمثابة ساحة تدريب للطبقة العاملة على فن إدارة الدولة، وتنمية التضامن والتفاهم بين العمال. لتصير بعد الإطاحة برأس المال، أدوات للسلطة العمالية، وأجهزة الدولة الجديدة والديمقراطية العمالية.

لكن وحيثما تتم الإطاحة بالرأسمالية **بدعم** بالتأكيد من العمال والفلاحين **لكن دون سيطرتهم النشطة** -كما هو الحال في أوروبا الشرقية والصين وكوبا وسوريا وإثيوبيا- فمن الواضح أن النتيجة يجب أن تكون مختلفة. إن المثقفين البرجوازيين الصغار وضباط الجيش وقادة العصابات المسلحة، يستخدمون العمال والفلاحين كوقود للمدافع، أو مجرد نقاط دعم، أو كمسند للسلاح، إذا جاز التعبير.

إن هدفهم، الواعي أو غير الواعي، ليس إعطاء السلطة للعمال والفلاحين، بل إعطاء السلطة لنخبتهم»[10].

ومن ثم يمكن وصف هذه الأنظمة بأنها بونابرتية. لكنها بونابرتية قائمة على ملكية الدولة، **وليس** على الملكية الرأسمالية، التي تم إلغاؤها. كانت هذه، كما وصفها تيد غرانت، أنظمة بونابرتية **بروليتارية**. وكان نموذجها هو الدولة العمالية المشوهة في الاتحاد السوفياتي، والتي لم تختلف عنها إلا ظاهريا.

وقد وصلت أنظمة أخرى إلى نفس النتيجة عبر طريق مختلف. ففي الصين وكوبا، تمت مصادرة الرأسمالية على أيدي جيوش حرب العصابات المنتصرة. أما في أوروبا الشرقية، فقد جرت عمليات المصادرة بأوامر من الجيش الأحمر ابتداء من عام 1948. وفي كل تلك الحالات افتقرت السيرورة إلى **المشاركة النشطة** للطبقة العاملة، رغم أنها تلقت دعما **سلبيا** من جانبها.

لقد ظهر الاتحاد السوفياتي إلى الوجود، في عام 1917، بكونه نظاما سليما للديمقراطية العمالية، لكنه في ظروف العزلة والتخلف الاقتصادي انحط، مما أدى إلى مصادرة السلطة السياسية للطبقة العاملة من قبل بيروقراطية طفيلية، مع بقاء التخطيط الاقتصادي على حاله. ولم تكن هذه الأنظمة الجديدة مختلفة جوهريا عن النظام الستاليني المنحط في روسيا.

وقد تعززت الستالينية بشكل كبير بالانتصارات التي حققها الجيش الأحمر والثورة الصينية عام 1949. فنشأت هناك أمثلة جاهزة للبونابارتية البروليتارية التي يمكن تقليدها. كان وجود تلك الصورة الكاريكاتورية البيروقراطية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي عامل جذب قوي لمجموعات من الضباط في جميع أنحاء ما يسمى بـ"العالم الثالث"، ولم تؤد تشوهاتها البيروقراطية إلا إلى تعزيز جاذبيتها.

إذ بعد كل شيء، يبدو أن "الاشتراكية"، كما ظهرت في شكل الاتحاد السوفياتي، تثبت أن هناك طريقا آخر أمام البلدان المتخلفة، حيث يمكن تطوير المجتمع من خلال الاقتصاد المخطط، مع السماح للشريحة العليا بالاستمرار في التمتع بامتيازات هائلة. وكما قال تيد غرانت:

«إن التحول إلى البونابرتية البروليتارية يؤدي في الواقع إلى توسيع سلطتهم وهيبتهم وامتيازاتهم ودخلهم. إنهم يصبحون الطغمة الوحيدة القائدة والموجهة في المجتمع، ويرفعون أنفسهم فوق الجماهير أعلى مما كانوا عليه في الماضي. وبدلا من الخضوع للبرجوازية الضعيفة والجبانة وغير الفعالة، يصبحون هم أسياد المجتمع»[11].

في ظل النظام البونابرتي البروليتاري تكون أدنى بادرة للاستقلال السياسي للطبقة العاملة بمثابة تهديد لمصالح الطغمة الحاكمة صاحبة الامتيازات، والتي ليست لديها أية مصلحة في الانتقال نحو الاشتراكية الحقيقية. فتعمل هذه الشريحة حتما على سحق مثل تلك المعارضة عندما تصبح تهديدا خطيرا. وعلى هذا النحو، فقد كان الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي محقا في وصف ذلك النظام بأنه نظام دكتاتوري كان يحاول ترسيخ سيطرته من خلال القمع. وكما أوضح تيد غرانت فإنه:

«لم يكن عبثا أن أوضح تروتسكي لحزب العمال الاشتراكي الأمريكي أن النظام السياسي السائد في روسيا، **إذا فصل عن ملكية الدولة للصناعة والأرض**، هو نظام فاشستي! لم يكن هناك ما يميز النظام السياسي لستالين عن نظام هتلر سوى تلك الحقيقة الحاسمة المتمثلة في أن أحدهما يدافع عن حقوقه ويحصل على امتيازاته على أساس ملكية الدولة، بينما كان الآخر يتمتع بامتيازاته وقوته ودخله وهيبته على أساس الدفاع عن الملكية الخاصة»[12].

هذا الاختلاف في علاقات الملكية هو المفتاح. وهكذا فإن الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي عندما يساوي بين الديرغ وبين الفاشية، ويعارضه بمفهوم مجرد عن "الديمقراطية"، ارتكب خطأً سياسيا فادحا، مما قوض قدرته على مواجهة الديرغ. كانت الأساليب الديكتاتورية للديرغ مكروهة عند تطبيقها على الجماهير، لكن وبقدر ما كانت تستخدم ضد الإقطاعيين والرأسماليين، فإنها لم تكن تحظى بشعبية كبيرة فحسب، بل

منغستو هايلي مريم

كانت تقدمية من وجهة النظر التاريخية. إن حديث الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي المجرد عن "الديمقراطية" جعله عرضة لاتهامات الديرغ له بأنه طابور خامس معاد للثورة يدافع عن الحقوق الديمقراطية للطبقات المعادية للثورة.

وفي الوقت نفسه فقد أدت الأخطاء النظرية لحركة ميسون إلى هبوطها إلى مستوى أدنى بكثير. فمن خلال تركيزها فقط على الاجراءات الثورية للديرغ وتقديم الدعم الكامل له ضد أعدائه، أخضعت نفسها للضباط البرجوازيين الصغار، ووجدت نفسها متواطئة في جميع جرائم الإرهاب التي ارتكبها منغستو عندما سعى الأخير إلى تعزيز سلطته عن طريق سحق الشباب الثوري.

صعود منغستو

عندما وصل الديرغ إلى السلطة، لم تكن هناك سوى القليل من العناصر التي توحد بنيانه وكان من الممكن أن يصبح زمرة حاكمة هشة للغاية. من المؤكد أنه لم يزعم أن لديه أي صلة بالأفكار الماركسية، التي كانت غريبة تماما عن أعضائه. وإذا كانت هناك من أيديولوجية توحد هؤلاء الضباط، فقد كانت أيديولوجية قومية، تتلخص في شعار الديرغ: "إثيوبيا تكديم" ("إثيوبيا أولا").

وسرعان ما انقسم الديرغ حول العديد من المسائل، بما في ذلك كيفية التعامل مع النفوذ الجماهيري المتزايد لميسون وخاصة الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي، الذي نما نفوذه بشكل كبير. لقد صار يتمتع بدعم الأغلبية العظمى من الشباب، واستولى على قيادة اتحاد النقابات العمالية، وكان نفوذه ينمو بسرعة داخل الجيش أيضا. كما ظهرت خلافات أخرى داخل الديرغ، مثل كيفية التعامل مع المسألة القومية الإيريترية.

وفي خضم تلك الاختلافات، قام أيضا أفراد طموحون بالمناورات، وكان منغيستو من بين أبرعهم في المناورات. فرأى، لأسباب براغماتية وليست مبدئية، فرصة لتعزيز سلطته من خلال السعي للحصول على دعم الاتحاد السوفياتي، فضلا عن التلاعب بمهارة بالخلافات بين الجماعات الطلابية الماوية.

مع عودة الطلاب الراديكاليين من المنفى، اتصل فصيل منغستو بأعضاء ميسون، ودخل في تعاون معهم. اعتقد قادة ميسون بحماقة أنه بإمكانهم "التأثير" على منغستو، الذي أعطوه دروسا فيما وصفوه بأنه نظرية "ماركسية لينينية"! كان كل ما أخذه منغستو منهم، في الواقع، هو رصيد لغوي كاف ليصبح ديماغوجيا فعالا. كان هو الذي يستخدم ميسون، الذي قام بتثبيت كوادره بشكل بيروقراطي في مناصب داخل الدولة، وفي لجان الأحياء المعروفة باسم كيبيليس، وحتى في المناصب الوزارية.

وبحلول فبراير 1977، شعر منغيستو بالقوة الكافية للاستيلاء على السلطة، مستفيدا من دعم ميسون والكيبيليس -فضلا عن الدعم السوفياتي. لقد ذبح خصومه داخل الديرغ، مما جعل منه مجرد لجنة للمصادقة على دكتاتوريته الشخصية.

ولتعزيز تلك الديكتاتورية، كان لا بد أن تكون خطوته التالية هي تصفية الثورة، وخاصة طليعتها. وكان هذا يعني القضاء على الأحزاب الماوية الجماهيرية. فعمل على شن حملة تقتيل ضد الحزب الثوري الشعبي والمتمردين القوميين فيما سماه منغستو وميسون بـ"الإرهاب الأحمر". ومن المخزي أن ذلك الإرهاب المعادي للثورة حظي بالدعم الكامل، ناهيك عن المساعدة الفنية، من طرف الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك أجهزة التنصت على الهواتف، ومعدات المراقبة عالية التقنية وخبراء الاستخبارات[13].

تم إطلاق العنان لوحدات الجيش الموالية لمنغيستو، والغوغاء المسلحين المنحدرين من البروليتاريا الرثة، والمرتبطين بالكيبيليس بقيادة كوادر من حركة ميسون، لمهاجمة الحزب الثوري الشعبي.

في فاتح ماي من عام 1977، نظم الحزب الثوري الشعبي مسيرة فاتح ماي في أديس أبابا. فرد النظام بإطلاق نيران الرشاشات على المتظاهرين مما خلف أكثر من 1000 قتيل. والغريب أنه تم تحميل عائلات القتلى أداء تكلفة الرصاص الذي اخترق أجساد أبنائهم قبل أن يسمح لهم بإخراج جثثهم من مشرحة المستشفى.

لقد أدى عهد الإرهاب الذي فرضه منغستو إلى مقتل الآلاف من الشباب، زهرة الجيل الثوري. ومن الصعب أن نتصور وجود نظام تجاوز نظام منغستو

من حيث تنوع وقسوة أساليب التعذيب التي طبقها ضد ضحاياه[14].

يزعم الناجون من تلك الفترة أنه لم يكن في مدن إثيوبيا في تلك الفترة أي رجل أو امرأة، ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و40 عاما، لم يتعرض للتعذيب في أحد سجون النظام بين عامي 1977 و1979.

وبحلول منتصف عام 1977، لم يعد للحزب الشعبي الثوري أي وجود في المناطق الحضرية. وفر من نجا من كوادره إلى الريف.

وبعد اعتماده على حثالة البروليتاريا لسحق الحزب الثوري الشعبي، أطلق منغستو العنان لموجة ثانية من الإرهاب في أواخر عام 1977. وهذه المرة، كان الهدف الرئيسي هو حركة ميسون نفسها. كانت هذه عملية بوليسية أبسط بكثير. لم يكن لدى ميسون أي تنظيم سري، وكان أعضاؤها معروفين جيدا لدى النظام. فتم الانتهاء منها بسرعة.

وبحلول عام 1979، جعل منغستو إثيوبيا رسميا دولة الحزب الواحد. لقد تبنى كل أساليب وأدوات النظام البيروقراطي في الاتحاد السوفياتي.

لكنه بقضائه على الشباب الثوري، قتل نظام منغستو على وجه التحديد تلك الفئة من السكان التي كان من الممكن أن تقاتل من أجل الحفاظ على مكاسب الثورة. لقد كان نظاما ضعيفا، وأصبح أضعف مع تصاعد قوى الانقسام في جميع أنحاء البلاد.

من الحرب الأهلية إلى الانهيار

مع نهاية عقد السبعينات، حل صمت القبور على الحركة الثورية في المدن. بينما عمل أولئك الذين استمروا في مقاومة النظام على مواصلة ذلك انطلاقا من قواعد حرب العصابات في الأرياف. حيث ارتبط العديد من الشباب الذين فروا من المدن بما يسمى بحركات العصابات القومية "الماركسية اللينينية".

أثبت نظام منغستو الستاليني أنه عاجز تماما عن حل المهام التي بدأتها الثورة الإثيوبية، وقبل كل شيء المسألة القومية، التي يمكن أن تكتسي طبيعة متفجرة، خاصة في البلدان المستعمَرة وشبه المستعمَرة السابقة حيث لم تكتمل الثورة الديمقراطية البرجوازية مطلقا.

ليس من قبيل الصدفة أن قام الطلاب الراديكاليون في الستينيات باستعارة عبارة لينين في وصفهم لإثيوبيا بأنها "سجن للأمم". في روسيا قبل عام 1917، اتخذت المسألة القومية أبعاد حادة مماثلة. لقد تطلب الأمر نهج سياسة شديدة الحساسية من جانب البلاشفة لإقناع العمال والفلاحين من القوميات المضطهَدة بأن مصالحهم تتوافق تماما مع مصالح العمال الروس، ولدمج العمال من جميع القوميات في حركة ثورية موحدة.

ولكي يقنعوا اللاتفيين والأوكرانيين والقوقازيين واليهود، وغيرهم من الأقليات، بأنهم جادون في إنهاء الاضطهاد القومي الهمجي الذي تمارسه القيصرية الروسية، وعد البلاشفة باحترام حق الأمم في تقرير مصيرها، بما في ذلك الانفصال.

في إثيوبيا، كان الإرتيريون يخوضون نضالا طويلا من أجل الاستقلال يعود إلى زمن سيلاسي. بدأت حركات حرب العصابات القومية الاثنية في الظهور منذ الستينيات، ونمت مع الصحوة الثورية لجماهير الفلاحين. ثار المتمردون الصوماليون في أوغادين، ومنذ عام 1975، أسس طلاب راديكاليون جبهة تحرير شعب تيغراي، والتي استمرت في لعب دور مهم في السياسة الإثيوبية حتى يومنا هذا.

كان من الممكن لنظام عمالي سليم قائم على المبادئ اللينينية أن يتجنب الحرب الأهلية. في الواقع، لم يكن المطلب الرئيسي لمتمردي تيغراي هو الانفصال، بل الحكم الذاتي، وهو المطلب الذي كان من الممكن منحه بسهولة. لكن السياسة القومية للينين والبلاشفة كانت غريبة تماما عن الديرغ.

لقد اعتاد الضباط، بسياستهم القومية المبنية على "إثيوبيا تكديم"، على فرض طريقتهم بالقوة. لجأوا إلى الأساليب الديكتاتورية لسحق التطلعات القومية للإرتيريين والصوماليين والتيغراي وغيرهم.

أدى "الإرهاب الأحمر" الذي شنه منغستو إلى تأجيج الوضع بشكل أكبر وأقنع القوميات المضطهَدة بأن هذا النظام لا يختلف كثيرا عن نظام الأباطرة. كما أدت الأساليب البيروقراطية في سياسة منغستو بخصوص مسألة الأرض إلى زيادة تأجيج النزعات القومية بين الفلاحين.

ولكي يحقق ما أسماه حلا لمشكلة التقسيم الشديد للأراضي، أطلق النظام حملة "التوطين"، والتي هي حملة لإعادة التوطين القسري للفلاحين في مناطق غير مزروعة، غالبا في بيئات قاسية. كانت هذه العملية مطبوعة، في كثير من الحالات، بالفساد البيروقراطي، حيث لم يتلق الفلاحون أيا من أشكال الدعم التي وُعدوا بها. وفي أغلب الأحيان كانت تلك السياسة المكروهة مجرد خدعة كلبية لمكافحة حركات التمرد من خلال إعادة توطين مجتمعات الفلاحين المتعاطفة مع المتمردين.

ويجب أن نذكر هنا أيضا اللعبة الرجعية تماما التي لعبها الاتحاد السوفياتي وسط تلك الفظائع التي كانت تجري في منطقة القرن الأفريقي. كانت موسكو سعيدة بمساعدتها لمنغستو في الوصول إلى السلطة. لكنها كانت قبل ذلك متحالفة مع نظام اللواء بري في الصومال والمتمردين الإرتيريين الذين يقاتلون ضد استبداد سيلاسي.

كان النظام الصومالي قد قام بدوره بمصادرة أملاك الرأسماليين وملاكي الأراضي،

إجبار المشتبه انتمائهم للحزب الثوري الشعبي الإثيوبي على ارتداء لافتات كتب عليها: "نعترف بأننا إرهابيون"

ولم يكن مختلفا بشكل جوهري عن نظام الديرغ. لكن نظام بري الذي اتبع بدوره سياسة قومية ضيقة، استعد، بفضل الاسلحة التي حصل عليها من الاتحاد السوفياتي، لشن حرب لانتزاع أوغادين من إثيوبيا.

حاولت موسكو التوفيق بين حليفيها، فدعت في البداية إلى إنشاء اتحاد فيدرالي يضم إريتريا وإثيوبيا والصومال. لقد كان من شأن إنشاء فدرالية اشتراكية لمنطقة القرن الأفريقي أن تكون النتيجة الأفضل لشعوب المنطقة، لكن حقيقة سيطرة زمر قومية ضيقة الأفق على كل من إثيوبيا والصومال حالت دون التوصل إلى مثل هذه النتيجة.

ما الذي فعلته البيروقراطية الروسية آنذاك؟ لقد قامت ببساطة بالتخلص من حلفائها القدامى وغيرت مواقفها، وانضمت إلى منغستو. لقد كانت تلك خطوة خالية من المبادئ، هدفها الوحيد هو خدمة المصالح الجيوسياسية للبيروقراطية الروسية، بحيث تكون إثيوبيا هي "الجائزة" الأكبر لموسكو.

لكن الدعم الروسي لم ينقذ نظام منغستو. إن الثورة المعزولة في ظل ظروف التخلف التي كانت سائدة في إثيوبيا كانت ستواجه دائما صعوبات هائلة، على الرغم من مزايا الاقتصاد المخطط. لكن في عهد منغستو، تفاقمت العزلة بسبب سوء الإدارة البيروقراطية والحرب الأهلية المدمرة. وأدى هذا، إلى جانب الانخفاض القياسي في هطول الأمطار، إلى أهوال مجاعة 1984-1985 وسقوط مئات الآلاف من القتلى. فردت الحكومة بمزيد من موجات إعادة التوطين البغيضة بعيدا عن الشمال الذي مزقته الحرب.

وعندما صار سقوط نظام منغستو يبدو حتميا على نحو متزايد، سحب الاتحاد السوفياتي (الذي كانت لديه مشاكله الخاصة) دعمه له في أواخر الثمانينيات. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، حاول منغستو المعزول، الذي لم يكن أبدا مدفوعا بأية مبادئ، مسايرة التيار، فأسقط قناع "الماركسية اللينينية" وتحول بين عشية وضحاها إلى قوى السوق. وبالمناسبة، فقد كان ذلك نفس ما فعله من يسمون بالمتمردين "الماركسيين" الذين كانوا يقاتلون ضد نظامه في تيغراي وإريتريا.

وفي عام 1991، واجه نظام منغيستو زواله الحتمي مع وصول الجبهة الشعبية بتحرير تيغراي وحلفائها إلى السلطة. وفي العام نفسه، انهار النظام البونابرتي البروليتاري، بقيادة سياد بري في الصومال المجاورة، مما أدى إلى انهيار الدولة، والحرب الأهلية، والمجاعة والتمرد الإسلامي، الذي تفاقم بسبب التدخل الإمبريالي الأمريكي.

لقد مرت الآن أكثر من ثلاثة عقود منذ انهيار نظام منغستو. والرأسمالية تتفشى عبر منطقة القرن الأفريقي. لكن ما الذي جلبته للمنطقة؟ زمر حاكمة جديدة وحشية تم تنصيبها في إثيوبيا وإريتريا والصومال.

كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي تجاوز 10%، والذي تمتعت به إثيوبيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، موضع ترحيب باعتباره معجزة اقتصادية. لكن ذلك قد بدأ الآن في التراجع، وعادت كل الجروح القديمة إلى الانفتاح مرة أخرى. الاضطرابات؛ الحرب الأهلية في تيغراي؛ وشبح المجاعة الذي يخيم على رؤوس الملايين في جميع أنحاء المنطقة؛ خطابات الحرب بين الأنظمة. ليس من الصعب أن نرى المستقبل الذي تخلقه الرأسمالية في القرن الأفريقي: مستقبل البؤس الرهيب، والقتل الجماعي، والصراعات الإثنية، والجوع. أو بكلمة واحدة: **الهمجية**.

لكن هناك طريق آخر أمام شعوب القرن الأفريقي. إن القارة بأكملها اليوم مرجل يغلي من السخط. والطبقة العاملة، التي كانت في مهدها قبل خمسين عاما، أصبحت اليوم أقوى من أي وقت مضى،

أعضاء جبهة التحرير الإرترية

ليس في إثيوبيا فقط، بل في كل مكان.

إذا تمكن العمال والشباب في إثيوبيا من تشكيل حزب ثوري، متشبع بدروس الماضي، فعندئذ، وعلى عكس ما حدث من عام 1974، سيكون بمقدورهم أن يأخذوا مكانهم الصحيح على رأس الموجة الثورية القادمة، والتي ستكون مختلفة بشكل ملحوظ عن التي سبقتها.

إن الظروف التي أدت إلى صعود البونابرتية البروليتارية لم تعد موجودة، لقد تحطم النموذج الستاليني البيروقراطي القومي لـ"الاشتراكية في بلد واحد"، والذي كان دائما طريقا مسدودا. إذا أرادت الموجة الثورية القادمة أن تنتصر، فيجب عليها أن تضع السلطة **مباشرة** في أيدي الطبقة العاملة. لن تتمكن أي مجموعة من الضباط، أو أي مجموعة من المثقفين، أو متمردي حرب العصابات، من القيام بذلك من أجل العمال. هذا هو الدرس الذي ينبغي استخلاصه. يجب على الموجة الثورية القادمة أن توصل الطبقة العاملة في السلطة، وأن تنتقل إلى نضال عام على مستوى القارة للإطاحة بالرأسمالية والإمبريالية في كل مكان.

وعندئذ فقط، عندما سيتم انتزاع مفاتيح الاقتصاد من أيدي الإمبرياليين وعملائهم المحليين، سيمكننا أن نتحدث بجدية عن تطوير قوى الإنتاج، وإنهاء الصراع القومي والاثني، وخلق مستقبل خال من العوز ومن البؤس ومن الفوضى ومن الشقاء لملايين العمال والفلاحين.

مراجع وهوامش:

1: The Ethiopian People's Revolutionary Party Program, printed by the Ethiopian Students Union in North America, 1975, pg 1

2: A Tiruneh, The Ethiopian Revolution (1974 to 1984), Cambridge University Press, 1993, pg 51

3: A Bertha, A political history of the Tigray People's Liberation Front, Tsehai Publishers, 2009, pg 54

4: A Tiruneh, The Ethiopian Revolution (ibid), pg 64

5: ibid. pg 63

6: ibid. pg 72

7: ibid. pg 104

8: ibid. pg 152

9: ibid. pg 139

10: ibid. pg 355

11: ibid. pg 345-346

12: ibid. pg 363

13: J Wiebel, "The Ethiopian Red Terror", in T. Spear (Ed.), *Oxford research encyclopedia of African history*, Oxford University Press, 2017 pg 20

14: B Tola, To Kill a Generation, Free Ethiopia Press, 1989

"معذبو الأرض" لفرانز فانون: نقد ماركسي

يرتبط اسم فرانز فانون ارتباطًا وثيقًا بالنضال ضد الاستعمار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ودائما ما يُستشهد بانتظام بكتابه الرئيسي: "معذبو الأرض"، باعتباره دليلًا للنضال ضد الإمبريالية في جميع أنحاء العالم. في هذا المقال، يَفْصل الرفيق **خورخي مارتن** بين فانون الحقيقي ومفسريه من أنصار "ما بعد الاستعمار"، ويشرح نقاط القوة والضعف في أفكاره.

كتاب فرانز فانون "معذبو الأرض" كتاب مشهور ومؤثر للغاية، خاصة في الجامعات. ومن الشائع رؤية أفكاره تُطرح على أنها "تصحيح" للماركسية فيما يتعلق بمسألة النضال ضد الاستعمار، وذلك غالبا من قبل أشخاص لم يسبق لهم أن قرأوا لا ماركس ولا فانون.

لكن إذا أردنا أن نفهم حقا أفكار فانون وعلاقتها بالماركسية، فمن الضروري دراسة السياق الذي كتب فيه "معذبو الأرض"، ومقارنة المنظور الوارد في الكتاب مع الأحداث اللاحقة. هذه الدراسة لا يمكن إلا أن تؤدي إلى استنتاج مفاده أنه على الرغم من أن الكتاب يحتوي على عدد لا بأس به من الأفكار والتحذيرات المثيرة للاهتمام، فإنه يحتوي أيضا على عدة نقاط خاطئة حول الاستراتيجية الثورية، والتي لا يمكنها أن تقدم الطريق للمضي قدما للثوريين اليوم.

التأثيرات المبكرة

ولد فرانز فانون عام 1925 في المارتينيك، التي ما تزال مستعمرة فرنسية حتى يومنا هذا. وقد ولد لعائلة من الطبقة المتوسطة، مما سمح له بالحصول على تعليم مناسب. التحق بمدرسة ثانوية خاصة حيث تلقى تعليمه حول قيم الجمهورية الفرنسية -الحرية والمساواة والأخوة- ودرس الكلاسيكيات الفرنسية في الأدب، وتأثر بمفكري عصر الأنوار الفرنسيين، والثورة الفرنسية. هذه المصادر

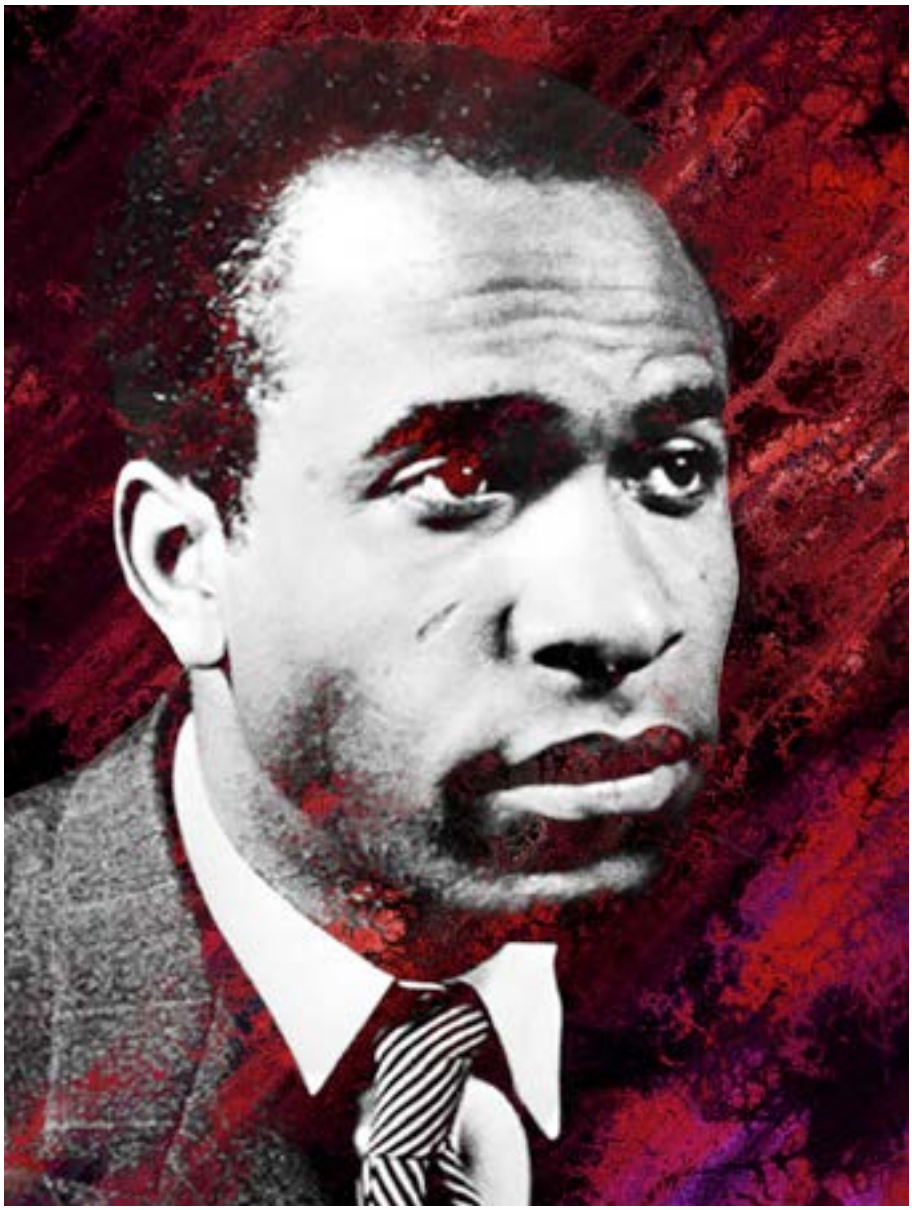

شكلت أفكاره المبكرة. كما تأثر فانون أيضا بأحد المعلمين في مدرسته الثانوية: إيمي سيزار، الذي كان عضوا في الحزب الشيوعي، مثله مثل العديد من المثقفين السود الآخرين من جيله.

استسلمت فرنسا لألمانيا النازية في عام 1940، وانقسمت مستعمراتها بين تلك التي دعمت نظام "فيشي" المتعاون مع النازيين، برئاسة المارشال بيتان، وبين التي دعمت "فرنسا الحرة"، برئاسة ديغول. وفي عام 1943، قام فانون، عندما كان عمره 17 عاما، بمحاولة فاشلة للانضمام إلى قوات "فرنسا الحرة"، من خلال الفرار

إلى دومينيكا، وفي عام 1944 عبر المحيط الأطلسي، وهبط في المغرب ثم سافر لاحقا إلى الجزائر لينضم إلى جيش ديغول.

لكنه ومن خلال تجربته في الجيش، سرعان ما أدرك أن نظرته المثالية للجمهورية الفرنسية، كبلد للتنوير والديمقراطية والمساواة، هي نظرة لا تتوافق مع الواقع. تمكن من أن يرى كيف أنه حتى داخل صفوف الجيش الفرنسي كانت هناك العنصرية والتمييز والتحامل. وأنه يتم تقسيم الجنود على أسس إثنية إلى فئات ووحدات مختلفة.

بعد الحرب، عاد إلى المارتينيك. وفي عام 1945 شارك في حملة إيمي سيزار لانتخابه نائبا شيوعيا.

دراسته للطب النفسي

في عام 1946، ذهب فانون إلى فرنسا لإكمال دراسته في الطب النفسي. وقد كان كتابه "بشرة سوداء، أقنعة بيضاء"، في الأصل أطروحة للحصول على درجته العلمية. لكن تم رفضه فقام بنشره كعمل منفصل. يحاول الكثيرون استخراج الكثير من ذلك الكتاب، كما لو أنه كان مؤلفا للنظرية السياسية. بينما هو في الواقع محاولة لتحليل التأثير النفسي للعنصرية، سواء على عقول الشعوب المستعمَرة المضطهَدة، أو على عقول المستعمِرين. ولهذا السبب فهو كتاب محبوب جدا في الأوساط الأكاديمية لما بعد الحداثة، والتي تحب أي شيء غامض ويتعامل بشكل أساسي مع العقل.

إن الادعاء، الذي يردده كثيرون اليوم، بأن وجهة نظر فانون كانت تدافع عن الحاجة إلى "إنهاء استعمار العقل" هو قول خاطئ تماما. في الواقع، إذا قرأتم ما كتبه فانون بالفعل، ستجدونه يجادل بأن الناس يتغيرون من خلال العمل الثوري المباشر، وأن الانتفاضة العنيفة ضد الاستعمار هي وحدها القادرة على تغيير الناس الذين هم رعايا مستعمرين. وهو بالضبط عكس ما يقوله أكاديميو ما بعد الحداثة أو "ما بعد الاستعمار" اليوم.

وبعد انتهاء دراسته عمل في مستشفى للأمراض النفسية في سان أوبان بفرنسا. هناك، أصبح صديقا مقربا ومتعاونا مع فرانسيسك توسكيليس، الذي كان عضوا في حزب العمال للوحدة الماركسية (POUM) أثناء الثورة الإسبانية، وتم نفيه إلى فرنسا.

يرى توسكيليس أنه لا ينبغي للمرء أن ينظر إلى المريض النفسي بمعزل عن الآخرين، أو يحاول علاجه فقط على أساس السيرورات الكيميائية والنفسية في دماغه، بل يجب التعامل مع المريض بكونه شخصا اجتماعيا أيضا؛ وأنه لا بد من أخذ بيئة المريض وخلفيته في الاعتبار، ليس فقط لتشخيص حالته بل أيضا لعلاجه. كان لهذا التوجه تأثير كبير على فانون الذي تحدى النهج العنصري السائد في الطب النفسي فيما يتعلق بوجود ما يسمى بـ"متلازمة شمال أفريقيا".

في عام 1953، تولى فانون منصب مدير مستشفى للأمراض النفسية في البليدة-جوانفيل، الجزائر. لم يكن لذلك القرار دوافع سياسية، بل كان مدفوعا بحقيقة أنه كان من الأسهل الحصول على مثل هذا المنصب في الجزائر (التي لم تكن تعتبر من الناحية القانونية مستعمرة، بل جزءا من فرنسا نفسها) مقارنة بفرنسا المتروبولية.

حرب الجزائر

في عام 1945، بعد استسلام النازية، اندلعت في جميع أنحاء الجزائر المظاهرات المطالبة بالحقوق الوطنية والديمقراطية. وقد تعرضت تلك المظاهرات لقمع وحشي، لا سيما في سطيف وقالمة وخراطة، حيث تم ذبح الآلاف، أو ربما عشرات الآلاف، من الجزائريين على يد الجيش الفرنسي والمستوطنين المسلحين.

▲ "يجب إعادة بناء الإمبراطورية – انضم للجيش الاستعماري"، ملصق تجنيد نظام فيشي

كانت الفضيحة هي موقف الحزبين الشيوعيين الفرنسي والجزائري الذين وقفا إلى جانب الدولة الفرنسية، واصفين المتظاهرين الجزائريين بـ"الرعاع" و"الفاشيين". كان أحد أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي وزيرا للقوات الجوية، وكان مسؤولا عن القصف الجوي للمتظاهرين الوطنيين، كما قام الحزب الشيوعي الفرنسي بدعم قرار إعطاء "سلطات خاصة" للحكومة الفرنسية في الجزائر في عام 1956. وقد تسببت تلك السياسات في إحداث قطيعة دائمة بين الأحزاب "الشيوعية" الستالينية وبين حركة التحرير الجزائرية.

وتحت ضربات النظام الاستعماري، انقسمت حركة التحرير نفسها حول الموقف من مسألة العنف، لتتبلور في نهاية المطاف شريحة أكثر كفاحية في جبهة التحرير الوطني (FLN). في فاتح نوفمبر 1954، نفذت جبهة التحرير الوطني سلسلة من الهجمات على البنية التحتية الاستعمارية الفرنسية، والتي كانت بمثابة

بداية للحرب الجزائرية.

انضم فانون إلى جبهة التحرير الوطني عام 1955، وأجرى اتصالات معها من خلال أصدقاء ومعارف في المستشفى. في البداية، كان دوره الرئيسي هو توفير العلاج الطبي والمأوى في المستشفى لمقاتلي جبهة التحرير الوطني، لكن سرعان ما أصبح الوضع غير محتمل بالنسبة له. وفي يناير 1956، كتب خطاب استقالته من عمله طبيبا ومديرا للمستشفى وعاد إلى فرنسا، ومنها إلى تونس، التي كانت إحدى قواعد جبهة التحرير الوطني في الخارج.

أصبح في تونس، باعتباره شخصية فكرية بارزة آنذاك، أحد محرري صحيفة جبهة التحرير الوطني، المجاهد، حيث كتب أو شارك في كتابة العديد من المقالات الرئيسية، التي كانت تنشر بدون توقيع. كما تم تعيينه سفيرا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في غانا. وبهذه الصفة، سافر إلى عدة مؤتمرات في البلدان الأفريقية حيث حصل على انطباع مباشر عن الوضع في تلك البلدان المستقلة حديثا.

في نهاية عام 1960، تم تشخيص إصابته بسرطان الدم وقيل له إنه لن يعيش سوى أشهر قليلة. وبعد محاولات فاشلة لعلاجه، توفي في دجنبر 1961 في الولايات المتحدة عن عمر يناهز 36 عاما.

هذا ما يحدد السياق الذي كتب فيه "معذبو الأرض"، في ربيع وصيف عام 1961. عرف فانون أنه سيموت وأراد أن يخلد بشكل مكتوب بعض أفكاره الأخيرة، حول ما رآه في جميع أنحاء أفريقيا، وتجربته في الثورة الجزائرية وأي دروس يمكن استخلاصها منها لحركات أخرى مماثلة.

في الواقع، الكتاب لم يُكتب، بل أملاه فانون، وهو ما ينعكس في أسلوب النص. إذ لا يحتوي على مراجع كثيرة، ولا توجد فيه اقتباسات كثيرة. إنه مجرد خطاب خام لرجل يحتضر، رجل يائس وغاضب، ويريد أن يترك شيئا مكتوبا عن القضايا التي تقلقه حقا. كان لتلك الطبيعة الخام للكتاب ولغته القوية تأثير كبير على الثوريين الآخرين في ذلك الوقت، وما زال يؤثر على الحركات المناضلة في جميع أنحاء العالم. لكن من الضروري لأي ثوري أن يفصل بين ما هو صحيح في كتاب فانون وبين ما هو خاطئ.

الأممية

عنوان الكتاب مأخوذ من بيت في نشيد الأممية باللغة الفرنسية: "Debout les Damnés de la terre" [هبوا يا معذبي الأرض]. إلا أن فانون لم يأخذه مباشرة من نشيد الأممية، بل عبر قصيدة بعنوان "*Sales nègres*" [الزنوج القذرون] للشاعر الهايتي جاك رومان، الذي كان أيضا من مؤسسي الحزب الشيوعي الهايتي. قصيدة "*Sales nègres*"، التي كتبت عام 1945، هي قصيدة عن تمرد الشعوب المستعمرة ونضال عمال البلدان المتقدمة، وتستخدم كلمات الأممية كصرخة حاشدة للثورة من أجل القضاء على عالم أصحاب الأبناك والرأسماليين.

إن العلاقة بين نضال الجماهير المضطهَدة المستعمَرة وبين نضال البروليتاريا في البلدان الإمبريالية، كانت أيضا شيئا قد تطرق له فانون. وعلى عكس ما يدعيه معظم منظري ما بعد الاستعمار، فإن فانون لم يقل بأن الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة لا يمكنها أن تلعب أي دور ثوري. بل إنه اشتكى بمرارة من أن اليسار الفرنسي والديمقراطيون الفرنسيون، وخاصة الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، لم يقوموا بواجبهم في دعم حركة التحرير الجزائرية، وهو ما يظهر، على سبيل المثال، في رسالته الشهيرة "المثقفون والديمقراطيون الفرنسيون والثورة الجزائرية" (نُشرت في سلسلة من ثلاث مقالات في جريدة المجاهد: في أعداد 1 و15 و30 دجنبر، 1957) حيث يقول:

الزنوج القذرون

جاك رومان

أقول لكم: سيكون قد فات الأوان
لأنه حتى الطبل سيكون قد تعلم
لغة الأممية.
لأننا سنكون قد اخترنا يومنا
يوم الزنوج القذرين
والهنود القذرين
والهندوس القذرين
والهندو صينيين القذرين
والعرب القذرين
والملايو القذرين
والبروليتاريين القذرين
واليهود القذرين.
وها نحن نهب
جميعنا نحن معذبو الأرض
جميع أنصار العدالة
ونسير لنهاجم ثكناتكم
وأبناككم
مثل غابة من المشاعل الجنائزية
لكي نقضي
مرة
وإلى
الأبد
على هذا العالم
عالم الزنوج
والعبيد
عالم الزنوج القذرين

«إن إحدى أولى واجبات المثقفين والعناصر الديمقراطية في البلدان المستعمِرة هي دعم التطلعات القومية للشعوب المستعمَرة دون تحفظ. ويرتكز هذا الموقف على اعتبارات نظرية مهمة للغاية: ... اتفاق المصالح بين الطبقات العاملة في البلد المستعمِر ومصالح مجموع سكان البلد المحتل والمهيمن عليه...».

وتنتهي هذه الرسالة المفتوحة بمناشدة واضحة لليسار الفرنسي، للربط بين نضال الشعب الفرنسي من أجل تحسين الظروف المعيشية والحقوق الديمقراطية وبين نضال الشعب الجزائري من أجل التحرر الوطني:

«إن جبهة التحرير الوطني تخاطب اليسار الفرنسي، والديمقراطيين الفرنسيين، وتطلب منهم تشجيع كل إضراب يقوم به الشعب الفرنسي ضد ارتفاع تكاليف المعيشة، والضرائب الجديدة، وتقييد الحريات الديمقراطية في فرنسا، والتي هي كلها نتيجة مباشرة لحرب الجزائر. وتطالب جبهة التحرير الوطني اليسار الفرنسي بتعزيز عمله في نشر المعلومات ومواصلة العمل بين الجماهير الفرنسية لتوضيح خصائص نضال الشعب الجزائري والمبادئ التي تحركه وأهداف الثورة الجزائرية. إن جبهة التحرير الوطني تحيي الفرنسيين الذين تحلوا بالشجاعة لرفض حمل السلاح ضد الشعب الجزائري، والذين هم الآن في السجن. هذه الأمثلة يجب أن تتضاعف...»[1].

ويضيف في كتابه "معذبو الأرض" إن مهمة تحرير البشرية، «البشرية جمعاء، سيتم تنفيذها بمساعدة لا غنى عنها من جانب الشعوب الأوروبية»، ولكن لكي يكون ذلك ممكنا، يجب عليهم أولا أن يقرروا "الاستيقاظ. وينتفضوا"[2].

دور البرجوازية

تعكس كل صفحات الكتاب انشغال فانون الشديد بدور البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمَرة. وهذه إحدى نقاط القوة في الكتاب. إنه يصف البرجوازية الوطنية بالخيانة. ويقول إنه لا ينبغي السماح لها أبدا بالاستيلاء على السلطة، لأنها إذا تمكنت من ذلك فإنها ستصبح عميلة للإمبريالية. فهدفها الوحيد هو استبدال الحكم الإمبريالي بحكمها هي. ويقول إنها لا تتمتع بأي من الخصائص الثورية التي كانت تمتلكها البرجوازية الغربية تاريخيا (وفقدتها اليوم)، وما إلى ذلك. وهو على حق تماما في كل هذا.

كان فانون يتحدث من خلال التجربة. فباعتباره ممثلا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تمكن من أن يرى بالضبط هذه السيرورة تحدث في العديد من البلدان الأفريقية المستقلة حديثا التي زارها، وخلص إلى ما يلي: «من الشائع أن نلاحظ... أنه في غالبية الحالات، بالنسبة لخمسة وتسعين في المائة من سكان البلدان المتخلفة، لا يجلب الاستقلال أي تغيير فوري»[3].

يوضح فانون أن:

«البرجوازية الوطنية ستكون راضية تماما بلعب دور وكيل الأعمال لصالح البرجوازية الغربية، وسوف تلعب دورها دون أي عقدة بطريقة متقنة. لكن هذا الدور المربح نفسه، ووظيفة الخادم الرخيصة هذه، وقصر النظر، وغياب كل طموح، يرمز إلى عجز الطبقة الوسطى الوطنية عن الوفاء بدورها التاريخي كبرجوازية... منذ البداية تتماهى البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمَرة مع انحطاط برجوازية الغرب. ولا ينبغي لنا أن نعتقد أنها تقفز إلى الأمام؛ إنها في الواقع تبدأ من النهاية. لقد شاخت بالفعل قبل حتى أن تتعرف على نزق الشباب أو شجاعتهم أو رغبتهم في النجاح»[4].

ومن هذا المنطلق، استخلص فانون استنتاجات حادة للغاية: «في البلدان المتخلفة، لا ينبغي السماح للبرجوازية بإيجاد الظروف اللازمة لوجودها ونموها». ويضيف: «إن السؤال النظري الذي ظل يُطرح طوال الخمسين سنة الماضية، كلما طرح تاريخ البلدان المتخلفة على طاولة النقاش -حول ما إذا كان يمكن تخطي المرحلة البرجوازية أم لا- ينبغي الإجابة عليه في مجال العمل الثوري وليس بالمنطق».

ورغم أن فانون يبدو هنا وكأنه يرفض دور النظرية، فإن استنتاجه واضح: «إن المرحلة البرجوازية في تاريخ البلدان المتخلفة هي مرحلة عديمة الفائدة تماما»[5]. ويصر على أنه: «يجب أن نكرر، أنه من الضروري أن نعارض بقوة وبكل تأكيد ميلاد البرجوازية الوطنية»[6].

وهو محق بشكل كامل في هذا الصدد. إنه لم يتوصل إلى هذه الاستنتاجات من خلال البحث النظري، بل من خلال تجربته العملية الخاصة. وقد تمت كتابة لائحة الاتهام هذه ضد البرجوازية الوطنية والطبقة الوسطى وقيادة حركات التحرر الوطني في عام 1961، أي قبل وقت قصير من استقلال الجزائر. ومن المرجح أنه لم يكن يشير فقط إلى ما رآه في بلدان أفريقية أخرى، بل أيضا إلى ما يمكن أن يكون قد رآه في جبهة التحرير الوطني نفسها: عناصر برجوازية صغيرة تصل إلى قيادة الحركة، وتقتسم الغنائم فيما بينها ولا تهتم بمعذبي الأرض الذين يخوضون النضال.

إن موقف فانون بشأن هذه المسألة (دور البرجوازية الوطنية في البلدان

المتخلفة) يقترب، في واقع الأمر، من ذلك الذي أوضحه تروتسكي في كتابه "الثورة الدائمة" والذي يظهر كذلك في أطروحات الأممية الشيوعية حول المسائل الاستعمارية، والتي تم تبنيها في عام 1920 و1922.

لقد أصر كل من لينين وتروتسكي على أن البرجوازية في البلدان المتخلفة والمضطهَدة لن تلعب، ولن تستطيع أن تلعب، أي دور تقدمي في النضال ضد الإمبريالية. وأوضحا أنه يجب على الجماهير المضطهَدة، بقيادة الطبقة العاملة، أن تستولي على السلطة وتطيح بالرأسمالية.

وكما قال لينين فإنه:

«ينبغي على الأممية الشيوعية أن تطرح، مع تقديم الأساس النظري المناسب، الاقتراح القائل بأنه بمساعدة بروليتاريا البلدان المتقدمة، يمكن للبلدان المتخلفة أن تنتقل إلى النظام السوفياتي، وأن تتمكن، من خلال مراحل معينة من التطور، من الانتقال إلى الشيوعية، دون الحاجة إلى المرور بالمرحلة الرأسمالية»[7].

لكن هناك اختلافات مهمة بين مفهوم فانون للثورة في المستعمرات، وبين المفهوم الذي طرحه لينين وتروتسكي. وهنا تتضح عيوب كتاب "معذبو الأرض".

الطبقة العاملة

ومن أبرز نقاط ضعف الكتاب هي أن فانون لا ينطلق من تحليل علمي مفصل للمجتمع الجزائري وتاريخه. صحيح أنه يشير في بعض الأحيان إلى ماركس وإنجلز في أعماله، لكن من الواضح أنه لم يكن ماركسيا على الإطلاق. ويقول في كتابه "معذبو الأرض" إن «التحليل الماركسي يجب دائما أن يتم تعديله قليلا في كل مرة نتعامل فيها مع المشكلة الاستعمارية».

لكن ذلك "التعديل الطفيف" يصبح، في الواقع، وكما سنرى، قطيعة كاملة مع التحليل الماركسي. كان منطقه في ذلك هو أنه: «عندما تدرس عن كثب السياق الاستعماري، فمن الواضح أن ما يقسم العالم هو البدء بحقيقة الانتماء أو عدم الانتماء إلى عرق معين، إلى صنف معين. ففي المستعمرات، البنية التحتية الاقتصادية هي أيضا بنية فوقية. السبب هو النتيجة؛ أنت غني لأنك أبيض، وأنت أبيض لأنك غني»[8].

هذا التحليل القائم على وضع العرق محل الطبقة في المجتمعات المستعمَرة قاده إلى استنتاج أنه «من الواضح أنه في البلدان المستعمَرة الفلاحون وحدهم هم الثوريون، لأنه ليس لديهم ما يخسرونه وسيكسبون كل شيء»[9]. ويضيف أن البروليتاريا الرثة هي أيضا ثورية: «وهكذا فإن القوادين، والبلطجية، والعاطلون عن العمل، وصغار المجرمين، الذين يتم حثهم من الخلف، يندفعون بأنفسهم إلى النضال من أجل التحرر مثل عمال شجعان»[10]، على الرغم من أنه هو نفسه يعترف لاحقا بأن البروليتاريا الرثة يمكن أن تستخدم من قبل القوى الاستعمارية الرجعية:

«سيجد الاستعمار أيضا في البروليتاريا الرثة مساحة كبيرة

مظاهرة الاستقلال بالجزائر العاصمة في 11 ديسمبر 1960

Image: Associated Press / Alamy Stock Photo

حوالي ألفي متظاهر يمنعون مغادرة قطار من محطة لوهافر يحمل جنود احتياط في الجيش إلى الجزائر في 7 يونيو 1956. ويظهر على مقدمة القطار شعار "السلام في الجزائر"

للمناورة. ولهذا السبب فإن أي حركة تناضل من أجل الحرية ينبغي لها أن تولي أقصى اهتمامها لهذه البروليتاريا الرثة. سوف تستجيب جماهير الفلاحين دائما للدعوة إلى التمرد، ولكن إذا اعتقد قادة التمرد أنهم سيكونون قادرين على التطور دون أخذ الجماهير في الاعتبار، فإن البروليتاريا الرثة سوف ترمي بنفسها في المعركة وسوف تشارك في الصراع، لكن إلى جانب المضطهِد هذه المرة. والمضطهِد، الذي لا يضيع أبدا أية فرصة لدفع الزنوج ضد بعضهم البعض، سيكون ماهرا للغاية في استخدام ذلك الجهل وانعدام الوعي اللذان يمثلا نقطة ضعف البروليتاريا الرثة. إذا لم تعمل قوى التمرد فورا على تنظيم هذا الاحتياطي المتاح من الجهد البشري، فسوف يجد نفسه يقاتل كجنود مأجورين إلى جانب القوات الاستعمارية»[11].

لقد أصر لينين وتروتسكي والأممية الشيوعية تحت قيادتهما، على الدور القيادي للبروليتاريا، بما في ذلك في البلدان المستعمَرة المتخلفة، والتي عليها، أثناء مشاركتها في الحركة العامة للتحرر الوطني، أن تنظم نفسها بشكل مستقل منذ البداية.

يرى فانون أن الطبقة العاملة في بلد مثل الجزائر هي، في الواقع، طبقة "برجوازية"، طبقة محظوظة لا يمكن للمجتمع الاستعماري أن يوجد بدونها. ومن هنا يستنتج أن العمال لديهم مصلحة في الإبقاء على الاستعمار، وبالتالي لا يمكن الوثوق بهم أو الاعتماد عليهم في النضال من أجل التحرر الوطني:

«إن البروليتاريا في البلدان المستعمَرة هي نواة السكان المستعمَرين الذين تعرضوا أكثر من غيرهم للتدليل من قبل النظام الاستعماري. إن البروليتاريا الجنينية في المدن تتمتع بوضع متميز نسبيا. في البلدان الرأسمالية، ليس لدى الطبقة العاملة ما تخسره؛ إنهم هم الذين سيكسبون كل شيء على المدى الطويل. أما الطبقة العاملة في البلدان المستعمَرة، فإن لديها كل شيء لتخسره؛ إنها تمثل، في الواقع، ذلك الجزء من الأمة المستعمَرة الضروري والذي لا يمكن تعويضه إذا أرادت الآلة الاستعمارية أن تعمل بسلاسة: ويشمل ذلك سائقي الترام، وسائقي سيارات الأجرة، وعمال المناجم، وعمال الموانئ، والمترجمين الفوريين، والممرضين، وما إلى ذلك. إن هذه العناصر هي التي تشكل أكثر أتباع الأحزاب الوطنية إخلاصا، **والتي تشكل أيضا، بسبب المكانة المتميزة التي تحتلها في النظام الاستعماري، الجزء "البرجوازي" من الشعب المستعمَر**»[12].

إن أفكار فانون حول الدور الذي تلعبه مختلف الطبقات في الحركة الثورية في

البلدان الرأسمالية المتخلفة قد تم دحضها مرات عديدة في العديد من البلدان، بما في ذلك الجزائر نفسها. صحيح أن الطبقة العاملة الجزائرية كانت صغيرة جدا في ذلك الوقت. لكن الطبقة العاملة الروسية كانت هي أيضا صغيرة بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان في وقت الثورة الروسية، ومع ذلك فقد اعتمد البلاشفة على العمال لقيادة ثورة ناجحة.

كانت للطبقة العاملة الجزائرية تقاليد ثورية متجذرة: تقاليد شيوعية كفاحية. ولإعطاء مثال واحد على ذلك نشير إلى أنه في عام 1950، أي قبل عشر سنوات فقط من كتابة فانون لتلك السطور، كان هناك إضراب لعمال الموانئ الفرنسيين ضد شحنة للأسلحة مخصصة للحرب الاستعمارية الفرنسية في الهند الصينية. تلك الحركة، التي دعت إليها نقابة CGT، كانت، في الواقع، قد بدأت في ميناء وهران بالجزائر، **قبل** موانئ فرنسا نفسها. حيث قام 2500 من عمال الميناء بشل الميناء بالكامل، ومنعوا أي شحنة من الأسلحة للحرب. وردا على القمع البوليسي الوحشي، اتسع نطاق الحركة لتتحول إلى إضراب عام شامل في كل أنحاء المدينة، وصراع استمر لأسابيع عجزت السلطات الاستعمارية عن إخماده[13].

لدينا هنا مثال رائع عن الدور الذي تلعبه الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي، حتى في مجتمع متخلف ومستعمَر. مجموعة صغيرة من العمال يستخدمون قوتهم لشل قطاع رئيسي من الاقتصاد، ثم يحشدون خلفهم جماهير السكان، في حركة **سياسية مناهضة للإمبريالية** في هذه الحالة. هذه هي الفئات التي وصفها فانون بـ"القسم البرجوازي من الشعب المستعمَر"!

وحتى خلال حرب التحرير الوطني الجزائرية، كانت هناك العديد من الإضرابات العامة المهمة. في يوليوز 1956، دعت جبهة التحرير الوطني إلى إضراب وطني عام، ليس فقط في الجزائر، بل أيضا بين العمال الجزائريين في فرنسا. انخرط في ذلك الإضراب عدد كبير من المشاركين، ليس فقط من العمال بل أيضا من شرائح أوسع من السكان، بما في ذلك إغلاق المتاجر والمقاولات الصغيرة، كما عرف مشاركة المثقفين والطلاب من الطبقة الوسطى، وما إلى ذلك.

وفي عام 1957، بعد هزيمة معركة الجزائر (التي صورها ببراعة جيلو بونتيكورفو في فيلم يحمل نفس الاسم)، دعت جبهة التحرير الوطني إلى إضراب وطني لمدة ثمانية أيام، مما أدى إلى شل البلاد بأكملها. كان الإضراب في المقام الأول بقيادة عناصر من الطبقة العاملة، إلا أنه عرف مشاركة الشعب الجزائري ككل، مما كشف عن القوة الهائلة للعمال وكذلك الدعم الهائل الذي كانت حركة التحرير تحظى به.

كانت المشكلة في تلك التحركات هي أن قيادة جبهة التحرير الوطني، البرجوازية الصغيرة، كانت تعتبر نضالات العمال مجرد وسيلة لكسب النفوذ في المفاوضات داخل الأمم المتحدة، وتقديم نفسها على أنها الممثل "الشرعي" الوحيد للشعب الجزائري أمام ما يسمى بـ"المجتمع الدولي". لم تنظر قيادة جبهة التحرير الوطني في أي وقت من الأوقات إلى حركة الإضرابات باعتبارها وسيلة لإعداد وتنظيم قوى الطبقة العاملة نحو القيام بانتفاضة ثورية جماهيرية.

لقد لعبت الطبقة العاملة دورا هاما جدا في حرب التحرير الوطني الجزائرية.

جنود جيش التحرير الوطني خلال حرب الاستقلال الجزائرية عام 1958

لكن هناك عنصر آخر. كان هناك حوالي 300 ألف عامل جزائري في فرنسا، وكانوا يعملون في مصانع كبرى. ففي مصنع رينو بيلانكور، كان هناك 2000 عامل جزائري، يقبعون في الدرجات الأدنى لسلم الأجور، في قطاع صهر المعدن على سبيل المثال، حيث كانوا يمثلون حوالي 60% من القوى العاملة. لقد لعبوا دورا كبيرا في النضال من أجل التحرر الوطني، من خلال خوضهم للإضرابات، وتمويل الحركة، وكان لهم دور حاسم في مظاهرة 17 أكتوبر 1960 في باريس، التي قُتل فيها المئات على يد الشرطة الفرنسية.

وبالتالي فإنه حتى في بلد مثل الجزائر في خمسينيات القرن العشرين، حيث كانت الطبقة العاملة تمثل نسبة صغيرة من السكان، فإنها تستطيع، بل وينبغي لها، أن تلعب الدور القيادي في أي نضال ثوري، وذلك لسببين رئيسيين: أولا، بسبب الطريقة التي تتمكن بها الطبقة العاملة من تطوير وعي جماعي نتيجة لاستغلالها من قبل نفس رب العمل وفي ظل نفس الظروف. وثانيا، لأن الطبقة العاملة، في أي مجتمع رأسمالي، لديها القدرة على إيقاف الإنتاج وشل المجتمع، وهي قوة لا يملكها الفلاحون والبروليتاريا الرثة. كما أن التناقض الرئيسي في قلب أي مجتمع رأسمالي هو التناقض الموجود بين العمال وبين الرأسماليين، حيث أن استخراج فائض القيمة من الطبقة العاملة هو الآلية التي يتم من خلالها تراكم رأس المال.

يمكن لفئات أخرى أن تلعب دورا هاما في الحركة الثورية، خاصة في بلد مثل الجزائر، حيث يشكل الفلاحون أغلبية السكان، لكن الطبقة العاملة وحدها هي القادرة على توفير قيادة مستقلة يمكنها الإطاحة بكل من الإمبريالية وبرجوازيتها العميلة في المستعمرات.

لقد أثبتت كل التجارب التاريخية أن الفلاحين غير قادرين على لعب دور مستقل في النضال الثوري. وذلك لثلاثة أسباب رئيسية: أولا، طبقة الفلاحين هي طبقة غير متجانسة على الاطلاق، وتتكون من شرائح مختلفة، بدءا من الفلاحين الذين لا يملكون أرضا، إلى صغار الفلاحين، وصولا إلى الفلاحين المتوسطين والأغنياء الذين يستغلون العمل المأجور. وهذا يعني أن بعض الفلاحين يستغلون في الواقع فلاحين آخرين. ثانيا، السمة الأساسية المسيطرة على نظرة الفلاح هي رغبته في امتلاك الأرض، والتي تتلخص في شعار "الأرض لمن يزرعها". وهذا يعني، مع استثناءات قليلة جدا، أن الفلاح يطور نظرة فردانية، وهي نظرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة ملكيته الفردية. ثالثا هو أنه حتى لو استولت حركة ثورية على السلطة في المدن بمساعدة جيش الفلاحين، فإنه سيتوجب على هؤلاء الفلاحين العودة إلى قطعة أرضهم. وبالتالي، لا يمكنهم، كطبقة، أن يحتفظوا بالسلطة.

العنف

في بداية الكتاب يتحدث فانون عن العنف، وهو محق تماما في أمر واحد: لا يمكن مقارنة عنف المضطهَدين أو مساواته بعنف المضطهِدين. يجب على المرء أن يفهم أن عنف المضطهَدين هو نتيجة عقود من القمع الوحشي، والاعتداءات، وقمع الشعور القومي. وفي هذا هو على حق.

لكنه مخطئ فيما يتعلق بالعنف من ناحيتين: الأولى هي عندما يصف العنف باعتباره **تجربة تطهيرية ضرورية**، من وجهة نظر فردية وجماعية: «بالنسبة للشعب المستعمَر، إن هذا العنف، لأنه يشكل عملهم الوحيد، يكسب شخصياتهم صفات إيجابية وخلاقة. إن ممارسة العنف ترصهم كبنيان واحد... وعلى مستوى الأفراد، يعتبر العنف قوة تطهير. إنه يحرر المواطن الأصلي من عقدة النقص ومن اليأس والتقاعس. إنه يجعله شجاعا ويعيد له احترامه لذاته»[14].

إن هذه المبالغة في دور العنف، والتي تنبع ربما من تكوين فانون في الطب النفسي، كشفت عن ضعف خطير في تحليله. من المؤكد أن عقلية المضطهَدين تتغير خلال الثورة والعمل الجماعي، مما يساعد على اكتشاف قوة الحركة الجماهيرية ويخلق عند الجماهير الثقة في قواها الخاصة. لكن هذا لا يتطلب أن يقوم كل فرد بقتل عميل للقوة الاستعمارية أو بتفجير قنبلة.

كما أن عجز فانون عن تطبيق تحليل طبقي منسجم قاده أيضا إلى الوصول إلى استنتاجات خاطئة تماما. فبعد أن وجه انتقادا صحيحا لدور البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمَرة، انتقل إلى القول بأن المشكلة تكمن في الأساليب التي استخدمت لتحقيق الاستقلال في بلدان مثل السنغال، والتي تم تحقيق الاستقلال فيها، كما يوضح فانون، عبر الوسائل السلمية والمفاوضات والتسويات. فجاء الاستقلال هبة من قبل القوة الاستعمارية السابقة، **ولهذا** السبب سارت الأمور بشكل خاطئ.

ويرى أنه إذا تم استخدام العنف الثوري للإطاحة بالمستعمِرين وطردهم، فإن "الشعب"، بعد أن يكون قد قام بالكفاح المسلح، سيبقى مسيطرا على الحركة بعد الاستيلاء على السلطة، ولن يسمح للبرجوازية بالوصول إلى السلطة. يقول: «حتى لو كان الكفاح المسلح رمزيا وتمت تعبئة الأمة من خلال حركة سريعة لإنهاء الاستعمار، فإنه يكون لدى الشعب الوقت الكافي ليرى أن التحرير كان عمل الجميع وأن القائد ليست لديه أية ميزة خاصة... وعندما يشارك الشعب بالعنف في معركة التحرر الوطني، فلن يسمح لأحد بأن ينصب نفسه على أنه "محرر"». ويضيف: «إن وعي الشعب، الذي ينيره العنف، يتمرد ضد أي تهدئة»[15].

لقد أثبتت التجربة الجزائرية خطأ فانون. مرت الثورة الجزائرية، بعد نيل الاستقلال عام 1962، بمرحلة أولية جذرية للغاية تمثلت في الاستيلاء على الأراضي،

واحتلال المصانع، والإدارة الذاتية للعمال، وتأميم الصناعات. لكن سرعان ما تم عكس ذلك تماما من خلال انقلاب بومدين عام 1965 وتأسيس نظام بيروقراطي رأسمالي دكتاتوري. وهذا بالضبط ما كان فانون يحذر منه، ويريد منع حدوثه.

حقيقة أن الثورة الجزائرية قامت من خلال الكفاح المسلح، باستعمال العنف، لم تمنع حدوث نفس الانحطاط. المسألة الحاسمة ليست متعلقة بدرجة العنف المستخدم في النضال من أجل الاستقلال، بل بالطبيعة الطبقية للقيادة وبرنامجها. وتقع المسؤولية عن ذلك بشكل رئيسي على عاتق الحزبين الشيوعيين الفرنسي والجزائري، اللذين تخليا عن الموقف اللينيني الصحيح.

إن النظرية الخاطئة من شأنها أن تؤدي إلى أخطاء في الممارسة العملية، وقد ارتكب فانون أحد هذه الأخطاء عندما كان سفيرا للحكومة الجزائرية المؤقتة. ففي ذلك الوقت، كان فانون يتعامل مع مجموعات مختلفة في جميع أنحاء القارة كانت تطلب المساعدة من الجزائريين في نضالها. وفي أنغولا، اتصلت مجموعتان من تلك المجموعات بجبهة التحرير الوطني الجزائرية. إحداهما كانت UPA (اتحاد شعوب أنغولا) بقيادة هولدن روبرتو والأخرى كانت MPLA (الحركة الشعبية لتحرير أنغولا).

وبدلا من أن ينظر إلى سياسات تلك المجموعات، أو محتواها الطبقي، أو أي عوامل أخرى من هذا القبيل، ركز فانون على شيء واحد فقط وهو: أي من المجموعتين هي التي تريد بدء الكفاح المسلح في أقرب وقت ممكن. أرادت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا القيام ببعض الأعمال التحضيرية وبناء القواعد في المدن قبل شن الكفاح المسلح. وقد دفعه ذلك إلى اختيار الأسوأ بين المجموعتين، أي: مجموعة هولدن روبرتو، اتحاد شعوب أنغولا[16].

هذه المنظمة التي كانت قائمة على أساس قبلي، **والتي كانت تتلقى بالفعل المال من الولايات المتحدة**، صارت فيما بعد جبهة التحرير الوطني لأنغولا، إحدى القوى الرجعية الرئيسية خلال الحرب الأهلية الأنغولية بعد الاستقلال. كانت مدعومة من الولايات المتحدة والصين والدكتاتور الزائيري الرجعي، موبوتو سيسي سيكو، وقاتلت في نفس الجانب مع حزب الاتحاد الوطني للاستقلال الكلي الأنغولي (UNITA) الرجعي ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ضد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا والكوبيين في معركة كويتو كوانافالي الشهيرة. وبموافقة فانون ودعم من جبهة التحرير الوطني الجزائرية، شن اتحاد شعوب أنغولا عملية توغل مسلح فاشلة وسيئة الإعداد إلى أنغولا، انطلاقا من الكونغو في عام 1961، مما أدى إلى كارثة.

إذا أخذت العنف باعتباره معيارك الوحيد، فمن المحتم أن ترتكب كل أنواع الأخطاء. ستكون هناك منظمات تؤيد العنف لجميع الأسباب الخاطئة، والتي لديها منظور خاطئ، وسياسات خاطئة. وهكذا انتهى الأمر بفانون إلى دعم مجموعة كانت مدعومة أيضا من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وبعد سنوات قليلة كان يقف في نفس الجانب الذي كان يقف فيه **نظام الفصل العنصري** في جنوب إفريقيا.

الرأسمالية أم الاشتراكية؟

كان فانون كذلك في حيرة شديدة بشأن نوع المجتمع الذي على الثورة الجزائرية أن تبنيه. هل هو مجتمع اشتراكي، أم مجتمع رأسمالي؟ يتضمن كتابه إجابات مختلفة عن هذا السؤال، حيث أنه يناقض نفسه. فتارة يقول: «إن اختيار النظام الاشتراكي، النظام الموجه بالكامل نحو الشعب ككل والقائم على مبدأ اعتبار الإنسان أثمن الثروات، سيسمح لنا بالمضي قدما بسرعة أكبر وبشكل أكثر انسجاما»[17].

هواري بومدين

لكنه في فقرة أخرى يقول: «إن المواجهة الأساسية التي كانت تبدو وكأنها بين الاستعمار ومناهضة الاستعمار، وفي الواقع بين الرأسمالية والاشتراكية، قد **بدأت تفقد بعض أهميتها بالفعل**. إن ما يهم اليوم، والسؤال الذي يلوح في الأفق، هو الحاجة إلى إعادة توزيع الثروة»[18]. كيف يمكنك إعادة توزيع الثروة إذا تجنبت الاجابة عن سؤال هل الرأسمالية أو الاشتراكية؟

ثم يضيف:

«يجب على البلدان المتخلفة أن تبذل قصارى جهدها لإيجاد قيمها وأساليبها الخاصة والأسلوب الذي يجب أن يكون خاصا بها. إن المشكلة الملموسة التي نجد أنفسنا أمامها ليست مشكلة الاختيار، مهما كلف الأمر، بين الاشتراكية والرأسمالية **كما حددها أناس من قارات أخرى ومن عصور أخرى**»[19].

ما يقوله، إذن، هو أن الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية لم يكن ذا أهمية بالنسبة للجزائر في منتصف القرن العشرين، كما لو كان الأمر يتعلق بأوروبا في القرن

التاسع عشر. ما هو البديل الذي قدمه لهذا "الاختيار الخاطئ"؟ كان بديله هو "حركة عدم الانحياز"، التي تأسست في مؤتمر باندونغ عام 1955. والتي تأسست في سياق الصراع بين الكتلة الدبلوماسية المتحلقة حول الاتحاد السوفياتي الستاليني، وبين الكتلة الإمبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حاولت عدد من بلدان العالم الثالث أن تتوازن بين المعسكرين والحصول على مزيد من الاستقلالية.

يشبه ذلك بعض الأفكار المتداولة اليوم حول الطابع التقدمي لـ"عالم متعدد الأقطاب". لكن علينا أن نؤكد أن حركة عدم الانحياز ومؤتمر باندونغ لم يناضلا أبدا من أجل التحرر الوطني ولم يكن لهما أي محتوى تقدمي على الإطلاق. لقد ضما جميع أنواع البلدان. بعضها كان قد ألغى الرأسمالية، مثل يوغوسلافيا، لكن البعض الآخر كان ممالك شبه إقطاعية رجعية، مثل المملكة العربية السعودية والكويت والمغرب، بل وكان بعضها متحالفا بشكل وثيق مع الإمبريالية الأمريكية. وكان من المفترض أن يكون هذا هو البديل عن "الاختيار الزائف بين الاشتراكية والرأسمالية"!

صحيح أن بعض نقاط ضعف الفكر السياسي لفانون نبعت، بطبيعة الحال، من خيانة الستالينية. فالحزب الشيوعي الستاليني في فرنسا خان الثورة الجزائرية، ولم يكن الاتحاد السوفياتي ينشر الثورة العالمية، بل كان يتبنى "التعايش السلمي". وهو ما لم يكن بديلا جذابا للغاية، فذهب فانون يبحث عن طريق ثالث.

لكن ولسوء الحظ، دفع ذلك بفانون إلى استخلاص بعض الاستنتاجات الساذجة للغاية. حيث يقول في كتابه إن البلدان المستعمَرة يجب أن تناضل من أجل التحرر الوطني من خلال النضال العنيف، ثم تعمل على إقناع البلدان الإمبريالية أنه **من مصلحتها السماح بالتنمية الوطنية لتلك البلدان المستقلة حديثا ومساعدتها على ذلك:**

«وبقدر ما تم التخلي عن العالم الثالث وحكم عليه بالتراجع، أو على الأقل بالركود، بسبب أنانية وشر الأمم الغربية، فإن الشعوب المتخلفة ستقرر مواصلة تطورها داخل إطار الاكتفاء الذاتي الجماعي. وهكذا سيتم حرمان الصناعات الغربية بسرعة من أسواقها الخارجية. ستعمل الآلات على تكديس منتجاتها في المستودعات وسينشأ صراع لا يرحم في السوق الأوروبية بين الصناديق الائتمانية والمجموعات المالية. إغلاق المصانع وتأخر دفع رواتب العمال والبطالة كل ذلك سيجبر الطبقة العاملة الأوروبية على الانخراط في نضال مفتوح ضد النظام الرأسمالي. عندها **ستدرك الاحتكارات أن مصالحها الحقيقية تكمن في تقديم المساعدات للبلدان المتخلفة، مساعدات غير محدودة ودون الكثير من الشروط** (...).

علينا، على العكس من ذلك، **أن نؤكد للبلدان الرأسمالية ونشرح لها** أن المشكلة الأساسية في عصرنا ليست الصراع بينها وبين النظام الاشتراكي. لا بد من إنهاء الحرب الباردة، لأنها لن تؤدي إلى أية نتيجة. ويجب أن تتوقف خطط نشر الأسلحة النووية في العالم، ويجب تقديم **استثمارات ومساعدات تقنية واسعة النطاق للمناطق المتخلفة**»[20].

التشوهات

وباختصار، يمكننا القول إن هناك على الأقل نقطتين قويتين وهامتين للغاية في "معذبو الأرض". النقطة الأولى هي ذلك الانتقاد الشديد للغاية من البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمَرة والتحذير منها. والنقطة الثانية هي أنه لا يمكن تحقيق التحرر من الاستعمار إلا من طرف الجماهير نفسها من خلال الثورة.

وينعكس هذا في حقيقة أن فانون، الذي كان شخصا متعلما من الطبقة المتوسطة من جزر المارتينيك في منطقة البحر الكاريبي، قرر أن يشارك في النضال في البلد الذي يقيم فيه، ودافع عن حق الشعب الجزائري في الثورة ضد عنف المضطهِدين.

لكن إذا كنا سنبحث في الكتاب عن مساهمة مفيدة أو عن مخطط للاستراتيجية الثورية في البلدان التي تهيمن عليها الإمبريالية، فإنه يحتوي على العديد من الأفكار المشوشة والأفكار الخاطئة بشكل واضح والتي تؤدي إلى نتائج عكسية.

وعلاوة على ذلك، فقد تم تشويه أفكار فانون بشكل مريع من قبل الأكاديميين في الجامعات. يتمتع فانون بشعبية كبيرة في تلك الأوساط، حيث يلتقطون الجوانب الأكثر غموضا من بين ما قاله، ويحرفون أفكاره، ويقلبونها ويجعلونها شيئا غير مفهوم تماما، ولا علاقة له بما قاله أو فعله فانون بالفعل.

ولإعطاء مثال واحد فقط نشير إلى تنظيم مجموعة من الأكاديميين في إحدى الجامعات الكندية لندوة عن فانون عام 2022، حيث كتبوا عن "جغرافيات فانون"، ومن بين ما جاء فيها:

«إن فانون، عبر نصوصه، هو الحكم على المعرفة الجغرافية، وهذه الموضعية تزوده بنوع من الدقة الخرائطية التي تتمسك بالاستعمار وتحطمه في الوقت نفسه... لا يمكن التنظير لجغرافيات فانون على أنها مغلقة أو محتواة. كتاباته يمكن مشاركتها ومناقشتها وممارستها بشكل تعاوني، وهذا النوع من السعة يضفي إحساسا متعدد التخصصات ومنفتحا بالمكان»[21].

يكاد يكون من المستحيل فهم ولو كلمة واحدة مما قيل هنا، وهذا أمر مقصود.

ليس من قبيل الصدفة أن يعتمد أكاديميو ما بعد الحداثة المناهضون للاستعمار بشكل كبير على فانون، فيلتقطون العناصر الأكثر غموضا وارتباكا في كتاباته، ويركزون بشكل خاص على كتاباته حول الطب النفسي. إن كل ما يهمهم هو "إنهاء استعمار العقل". إنهم مجرد ثرثارين يقتصرون على التأمل في سيرورات التفكير الداخلية الخاصة بهم.

أما فانون فإنه، على النقيض منهم، كان ثوريا. لقد أصر على أن يكون له دور قتالي داخل الحركة، وهو ما رفضه قادة جبهة التحرير الوطني الذين قرروا أنه يمكن أن يلعب دورا أكثر فائدة في مناصب أخرى. إنه يستحق التعامل معه باعتباره ثوريا، ومن واجبنا أن نشير إلى عيوب منهجه في الاستراتيجية الثورية بالإضافة إلى نقاط قوته.

أي طريق إلى الأمام؟

الغالبية العظمى من البلدان المستعمَرة سابقا حققت اليوم استقلالها الرسمي، لكن وكما حذر فانون، فإنها بقيت تابعة للإمبريالية، تحت حكم برجوازياتها "الوطنية"، وما تزال جماهير العمال والفلاحين مضطهَدة.

لقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة انتفاضات جماهيرية شجاعة في مختلف البلدان، الواحد منها تلو الآخر، في مصر وتونس والسودان ولبنان والعراق وتشيلي والإكوادور، وغيرها الكثير. لا يوجد نقص في البطولة والشجاعة والاستعداد للنضال من أجل التحرر الحقيقي.

إن المطلوب هو تسليح الطليعة الثورية في تلك البلدان بفهم نظري واضح للطريق إلى الأمام، من حيث القوى الطبقية المشاركة في الثورة والسياسة التي يجب عليها أن تتبناها. ولتحقيق ذلك نحتاج إلى العودة إلى لينين والأيام الأولى للأممية الشيوعية.

الثورة السودانية أبريل 2019

لا يمكن للبلدان الخاضعة للسيطرة أن تحصل على تحرر حقيقي إلا من خلال الإطاحة بالإمبريالية. وهذه المهمة لا يمكن للبرجوازية الوطنية أن تقوم بها، لأنها غير قادرة وغير راغبة في لعب أي دور تقدمي (مثلما أشار فانون بشكل صحيح) وهي مرتبطة بآلاف الروابط بالإمبريالية الأجنبية.

لا يمكن كسر قيود الهيمنة الإمبريالية إلا من خلال نهوض الطبقة العاملة، التي تضع نفسها على رأس الأمة. سيتم دمج المهام الديمقراطية الوطنية مع المهام الاشتراكية من خلال مصادرة الشركات، ليس فقط الشركات المتعددة الجنسيات، بل أيضا شركات الرأسماليين المحليين. وأخيرا لا يمكن للثورة أن تكتمل داخل الحدود الوطنية، بل يجب أن تصبح أممية في نطاقها. لا يمكن للبلدان المتخلفة أن تحقق مستقبلا من التنمية الاقتصادية والحرية الحقيقية إلا من خلال الثورة الاشتراكية العالمية.

مراجع وهوامش:

1: In Toward the African Revolution, Grove Press, NY, 1988, pp 76, 90
2: F Fanon, The Wretched of the Earth, Penguin, 2001, pg. 84
3: ibid, pg. 59
4: ibid, pgs. 122-123
5: ibid pgs, 142.143
6: ibid, pg. 161
7: V I Lenin, 'Report Of The Commission On The National and The Colonial Questions', Lenin Collected Works, Vol. 31, Progress Publishers, 1965, pg 139
8: F Fanon, The Wretched of the Earth, Penguin, 2001, pg 31
9: ibid, pg 41
10: ibid, pg 103
11: ibid, pg. 109
12: ibid, pg. 86. Emphasis added.
13: See: A Aabid, 'La grève historique des dockers d'Oran', El Watan, 13 February 2010
14: F Fanon, The Wretched of the Earth, Penguin, 2001, pg. 73-74
15: ibid, pg 74
16: See: ibid., pg 107
17: ibid, pg. 78
18: ibid, pgs. 77-78
19: ibid, pg. 78
20: ibid, pg. 83 (خط التشديد من عندي)
21: J Aguiar et al., "Impermanence : On Frantz Fanon's Geographies", Antipode Online, 18 August 2021

جرائم الإمبريالية الفرنسية في الكاميرون

إن النضال الذي خاضه شعب الكاميرون ضد القمع الإمبريالي يتضمن العديد من الدروس للثوريين في جميع أنحاء أفريقيا والعالم. واليوم، لا يزال من الممكن رؤية إرث الحرب القذرة التي شنتها الإمبريالية الفرنسية لسحق هذا النضال. في هذا المقال، يشرح الرفيق **جول ليجوندغ** كيف حكمت فرنسا الكاميرون، والأساليب التي استخدمتها للحفاظ على هيمنتها، حتى بعد الاستقلال الرسمي للبلاد في عام 1960.

شنت الإمبريالية الفرنسية، بين عامي 1955 و1970، حربا شرسة على الشعب الكاميروني من أجل إبقاء البلد تحت سيطرتها. وفي حين أن الجرائم التي ارتكبتها الإمبريالية الفرنسية في الجزائر خلال نفس الفترة قد تم الاعتراف بها الآن (على مضض) من قبل معظم السياسيين البرجوازيين، فإن جرائم الطبقة السائدة الفرنسية في الكاميرون ما تزال موضع إنكار أو تقليل من شأنها.

لقد بدأت تصدر العديد من الدراسات التي تسلط الضوء على الأساليب التي حافظت بها الإمبريالية الفرنسية على قبضتها على الكاميرون، حتى بعد استقلالها الرسمي في عام 1960. وهو تطور ينبغي على الشيوعيين أن يرحبوا به، بغض النظر عن محدودية الاستنتاجات التي يتوصل إليها هؤلاء المؤلفون الأكاديميون. إن دراسة جرائم الإمبريالية الفرنسية في الكاميرون، والنضال الذي خاضه اتحاد شعوب الكاميرون (UPC)، وهزيمته في نهاية المطاف، تحمل جميعها دروسا مهمة للنضال ضد الإمبريالية اليوم.

الاستعمار

لم تكن الكاميرون في الأصل مستعمرة من قبل فرنسا. ففي ستينيات القرن التاسع عشر، كانت الشركات الألمانية قد أنشأت مراكز تجارية على ساحل خليج غينيا، بهدف تصدير بضائعها إلى داخل القارة الأفريقية. وفي عام 1885، أكد مؤتمر برلين السيادة الألمانية على ما أصبح يعرف باسم "الكاميرون".

لم يكن الدافع وراء تلك الموجة الاستعمارية الكبرى في القرن التاسع عشر، والتي قسمت آسيا وأفريقيا بين حفنة من القوى الإمبريالية، هو نزعة الغزو عند عدد قليل من الضباط العسكريين أو السياسيين المتعطشين للسلطة، ولا نية "إيصال الحضارة" إلى تلك القارات، بل كان الهدف الرئيسي وراء الاستعمار هو الرغبة في ضمان مجالات لتصدير رأس

المال، والحصول على مصادر المواد الخام، والاستيلاء على الأسواق من طرف القوى الكبرى. وقد تم تحقيق أرباح هائلة من خلال الاستغلال الوحشي للسكان المحليين، في حين أن وضع تلك الأسواق الجديدة تحت السيطرة المباشرة للدول الاستعمارية مكنها من تحصينها ضد المنافسة من طرف القوى الأخرى عن طريق الاحتكار القانوني، أو عن طريق الرسوم الجمركية الباهظة.

لقد تطورت الرأسمالية الألمانية في وقت متأخر عن منافسيها، وبالتالي وصلت متأخرة إلى ذلك السباق من أجل الهيمنة الإمبريالية. وعندما شرعت في البحث عن المستعمرات في ثمانينيات القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال قد احتلوا بالفعل جزءا كبيرا من أفريقيا وآسيا.

كان ذلك الوضع غير مقبول من وجهة نظر الرأسمالية الألمانية. فمع نمو اقتصادها، تعرضت ألمانيا لضغوط متزايدة بسبب افتقارها إلى منافذ لمنتجاتها ورؤوس أموالها. ولذلك دخلت في مواجهة مع القوى الاستعمارية القائمة بالفعل وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا. كانت تلك المواجهة هي التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى.

بعد هزيمة ألمانيا عام 1918، تم تقسيم مستعمراتها القليلة بين المنتصرين. ولإضفاء طابع "إنساني" على ذلك التقسيم، منحت عصبة الأمم (سلف الأمم المتحدة) تلك المستعمرات وضعا خاصا: وضع أراضي "الانتداب". من الناحية الرسمية كانت "السلطة المنتدبة" مسؤولة عن العمل على "تنمية" الشعوب الأصلية حتى تصبح مستقلة. أما من الناحية العملية، فقد تمت إدارة الأراضي الخاضعة للانتداب، من قبل المستعمرين الجدد، مثلها مثل جميع المستعمرات الأخرى. أما بالنسبة لعصبة الأمم "مغارة اللصوص"، على حد تعبير لينين، فلم يكن لديها ما تقوله في هذا الشأن.

وهكذا تم تقسيم الكاميرون الألمانية في عام 1919. تم ضم منطقتان صغيرتان في الشمال الغربي إلى ممتلكات الإمبراطورية البريطانية، في حين حصلت فرنسا على أغلبية الكاميرون. قامت فرنسا بحرمان السكان الأصليين من جميع الحقوق الديمقراطية، وفرضت عليهم العمل القسري. وسيطرت الشركات الفرنسية بالكامل على اقتصاد البلد. فعملت على استغلال زيت النخيل والموز والمطاط والكاكاو وغيرها من الموارد وهو ما حقق أرباحا هائلة للبرجوازية الفرنسية، التي وجدت في تلك المستعمرات أسواقا مهمة، فأصبحت من أهم الشركاء التجاريين لفرنسا في الثلاثينيات.

اتحاد شعوب الكاميرون

هزت الحرب العالمية الثانية الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية. تعرضت هيبة فرنسا لضربة قوية بفعل هزيمة عام 1940 والاحتلال النازي لها. وعلاوة على ذلك، كان زعيم "فرنسا الحرة"، شارل ديغول، قد وعد بضمان حقوق جديدة للسكان الأصليين من أجل كسب دعمهم لفرنسا خلال الحرب.

لكن في نهاية الحرب، كانت نتائج تلك الإصلاحات الموعودة مثيرة للسخرية. تلك الحقوق القليلة الممنوحة مكنت حفنة من السكان الأصليين المتميزين من الجلوس في الجمعية الوطنية في باريس. لكن الأوضاع بقيت على حالها على العموم. أخضعت السلطات الاستعمارية السكان لسيطرة قاسية وقمع شرس. ففي شتنبر 1945، على سبيل المثال، اندلع إضراب عمال السكك الحديدية في دوالا وسرعان ما اتخذ طابع حركة جماهيرية واسعة. قتلت القوات الفرنسية ما يقرب من 100 شخص جراء حملة القمع. حتى أن المضربين تعرضوا للقصف بالطائرات.

كانت تلك هي الفترة التي شهدت تشكيل "حلقات الدراسة الماركسية" في المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا. اجتمع هؤلاء العمال الشباب من السكان

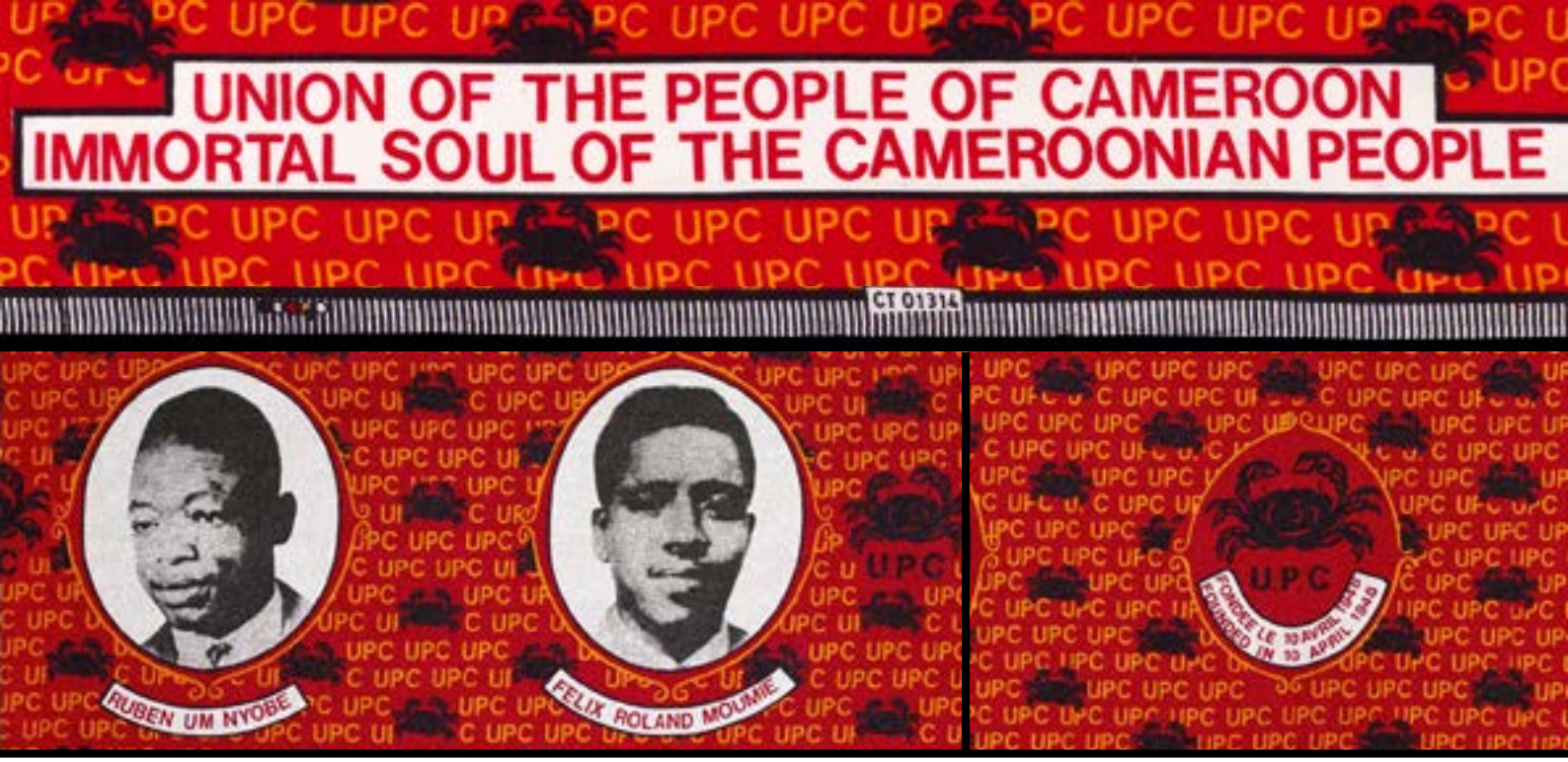

الأصليين حول نقابيين فرنسيين، كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي الفرنسي، واكتشفوا أفكار الحركة العمالية الأوروبية وناقشوا المشاكل السياسية التي تواجه المستعمرات. وفي الكاميرون، نظم المعلم غاستون دونات حلقة صغيرة شارك فيها عدد من موظفي القطاع العام من السكان الأصليين. تعرض دونات للطرد في النهاية من قبل الشرطة، لكن تلك الحلقات هي التي أسفرت عن ظهور قادة الحركة السياسية الرئيسية في النضال من أجل الاستقلال: اتحاد شعوب الكاميرون.

تأسس اتحاد شعوب الكاميرون رسميا في عام 1948 ونما بسرعة، ويرجع الفضل في ذلك بشكل خاص إلى روابطه الوثيقة مع الحركة العمالية الكاميرونية والنقابات العمالية، التي جاء منها معظم كوادر الحزب، بدءا من زعيمه الرئيسي: روبن أم نيوبي. فمن 100 عضو فقط في عام 1948، أصبح لديه 7.000 عضو بحلول عام 1949 و14.000 بحلول عام 1950. وفي النصف الأول من الخمسينيات، كان لديه ما يقرب من 20.000 عضو غطت أنشطتهم البلاد بأكملها تقريبا.

كان "الأبيسيستيون"[1]، كما كانوا معروفين، مناضلين حازمين ولم يترددوا في مواجهة القمع الاستعماري، لكن برنامجهم كان إصلاحيا بشكل كامل. كان هدفهم الرسمي هو إجبار القوة الاستعمارية على احترام شروط الانتداب الذي منحته عصبة الأمم وأكدته الأمم المتحدة في عام 1946، أي: إعداد الكاميرون للاستقلال. ولتحقيق ذلك، كان اتحاد شعوب الكاميرون يعتزم الالتزام الصارم بالإطار القانوني الذي فرضه الاستعمار الفرنسي، كدليل على جديته وحسن نيته وإرسال الشكاوى إلى الأمم المتحدة، التي توقع منها رد فعل إيجابي.

ادعى اتحاد شعوب الكاميرون أنه يقف فوق كل "الانقسامات الأيديولوجية"، أي: الانقسامات الطبقية. وكانت الفكرة هي توحيد "جميع الكاميرونيين" في النضال ضد الاستعمار. وفي عام 1953، أكد نيوبي أن «الشعوب المستعمَرة لا يمكنها أن تتبع سياسة حزب واحد، ولا سياسة دولة واحدة، ناهيك عن اتباع سياسة رجل واحد. فالشعوب المستعمَرة تصنع سياساتها الخاصة، وهي سياسة التحرر من نير الاستعمار»[2].

كان غياب المنظور الطبقي المحدد بوضوح أحد العيوب الرئيسية في سياسة اتحاد شعوب الكاميرون. لم يشمل برنامجه مطلب الإصلاح الزراعي، الذي كان من الممكن أن يساعد في تعبئة الفلاحين الفقراء، لكنه كان سيثير غضب الزعماء التقليديين، ولا مطلب سيطرة العمال على المصانع القليلة في الكاميرون.

برجوازية الشعوب الأصلية

كانت العقبة الأولى في طريق اتحاد شعوب الكاميرون هي اعتقاده، الذي لا أساس له على الإطلاق، بأن الأمم المتحدة يمكنها مساعدة الشعوب المستعمَرة. إن الأمم المتحدة، مثلها مثل عصبة الأمم في أيامها، ليست مستقلة عن الطبقات الاجتماعية أو القوى الإمبريالية الكبرى. وبناء على ذلك، فإن شكاوى اتحاد شعوب الكاميرون إلى تلك المؤسسة لم تثر سوى اللامبالاة، أو في أحسن الأحوال، بعض الاحتجاجات اللفظية البحتة.

كانت أوهام قادة اتحاد شعوب الكاميرون حول دور الأمم المتحدة بمثابة امتداد لرفضهم تبني وجهة نظر طبقية محددة بوضوح. لقد سعوا إلى الوقوف "فوق" الطبقات الاجتماعية. ويجب القول إن هذا الخطأ الجسيم، في ذلك الوقت، كان منسجما مع ما كان أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي الستالينيون يعلمونه في "الحلقات الماركسية" التي نظموها في المستعمرات. وقد تم تلخيص الفكرة وراء هذا الخطأ بشكل جيد للغاية من قبل أحد منظري الحزب الشيوعي الفرنسي في

ذلك الوقت، إيف بينوت، في عام 1960:

«إن وجود الحقيقة الاستعمارية يجعل من الوحدة في النضال الوطني أولوية، فوق أي اختلافات قد تنشأ داخل الأمة المستعمَرة... وطالما أن الهيمنة الاستعمارية موجودة، فإن سيرورة التمايز الطبقي تكون بالضرورة مقنَّعة وبطيئة بسبب متطلبات النضال الوطني، ولا يمكن لهذه السيرورة أن تتسارع إلا بعد الاستقلال»[3].

وبعبارة أخرى فإنه باسم "مطالب النضال الوطني"، لا ينبغي للطبقة العاملة الكاميرونية أن تسعى إلى قيادة ذلك النضال وإضفاء طابع اشتراكي عليه، بل يجب عليها بدلا من ذلك أن تحاول "توحيد جميع الكاميرونيين".

كانت هذه السياسة تتناقض بشكل مباشر مع الواقع الموضوعي. فخلافا لاعتقاد إيف بينوت، كان السكان الأصليون منقسمين بالفعل على أسس طبقية. على سبيل المثال، اعتمدت القوة الاستعمارية لتأمين سيطرتها، على من يسمون بـ"الزعماء الأصليين". والذي كان من المفترض أن يكونوا قادة "تقليديين"، لكن في الواقع كان يتم اختيارهم من طرف الإدارة الاستعمارية، التي اعترفت بسلطتهم وحولتهم إلى عملاء رسميين لها، مفضلة الموالين لها من بينهم في حين أزاحت الآخرين. وهكذا فقد أدت الهيمنة الفرنسية إلى تعزيز الانقسام الطبقي بين الزعماء وبين الفلاحين الفقراء.

كما تطورت أيضا طبقة عاملة صغيرة من بين السكان الأصليين، والتي كانت تضم عمالا في عدد قليل من الشركات الحديثة التي تم تأسيسها في المدن الكبرى مثل دوالا وياوندي، بالإضافة إلى العديد من صغار الموظفين في الإدارة الاستعمارية. وأخيرا، أدى تطور الرأسمالية في الكاميرون إلى ظهور برجوازية تجارية صغيرة، بل وحتى ظهور برجوازية محلية جنينية، عملت كوسيط لرأس المال الفرنسي، واحتلت المقاعد الممنوحة للكاميرون في الجمعية الوطنية الفرنسية.

لم تكن لهذه الطبقات الاجتماعية نفس المصالح. كانت البرجوازية المحلية الصغيرة تعتمد بشكل كامل على الإمبريالية الفرنسية، ولم تكن لديها أية رغبة في الانفصال عنها. في حين كان الزعماء التقليديون، من جانبهم، معادين بشكل جذري لأي إصلاح زراعي، والذي بدونه من المستحيل انتشال جماهير الفلاحين من الفقر. ولذلك كان على الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء أن يتواجهوا ليس فقط مع النظام الاستعماري، بل أيضا مع جزء من السكان الأصليين الذين استفادوا منه. وعليه فإن اتحاد شعوب الكاميرون من خلال محاولته توحيد كل تلك الطبقات في نضال مشترك واحد، كان يحكم على نفسه بالفشل.

ديغول في حفل استقبال في باريس للأفارقة الذين يعيشون في فرنسا

الثورة الدائمة

لا يقتصر هذا الوضع على الكاميرون وحدها. بل يمكن العثور عليه في جميع البلدان التي تطورت فيها الرأسمالية في وقت متأخر، وجاءتها من الخارج من خلال تدفق رأس المال الأجنبي. ولإيجاد الحل لمشكلة مماثلة في روسيا القيصرية، طور الماركسي ليون تروتسكي نظريته حول "الثورة الدائمة" في عام 1905. وبما أن البرجوازية الروسية كانت في الوقت نفسه خاضعة لمصالح المستثمرين الإمبرياليين، ومرتبطة بكبار ملاك الأراضي وتابعة للدولة القيصرية، فإنها كانت عاجزة عن النضال ضد أي منهم بشكل جدي وإخراج البلاد من حالة التخلف الشديد التي تعيشها.

لذلك، كما أوضح تروتسكي، كان يجب أن تقع قيادة الثورة في أيدي الطبقة العاملة، التي كان عليها أن تفوز بدعم الفلاحين، وتعمل، على هذا الأساس، على الاستيلاء على السلطة. عندها تستطيع الطبقة العاملة إكمال مهام الثورة الديمقراطية البرجوازية، أي: الإطاحة بالاستبداد القيصري وضمان الحقوق الديمقراطية؛ وتحقيق المساواة للقوميات المضطهَدة في الإمبراطورية؛ ومصادرة ملكية الأرستقراطية والكنيسة؛ وتوزيع الأراضي على الفلاحين. إضافة إلى أنها، من خلال استيلائها على السلطة، ستبدأ حتما في تنفيذ مهام الثورة الاشتراكية، والتي لا يمكن تعزيزها إلا إذا تطورت الثورة على نطاق أممي.

كان هذا المنظور الذي تبناه البلاشفة في عام 1917، بفضل أطروحات أبريل للينين، هو الذي أدى إلى انتصار الثورة الروسية. ومع ذلك، فقد تم التخلي عنه بشكل كامل من طرف الردة الستالينية الرجعية في الاتحاد السوفياتي، والتي فرضت على الأممية الشيوعية نهج سياسة انتهازية، "مرحلية"، تجاه الثورة في المستعمرات. ففي جميع أنحاء العالم، ربطت الأحزاب الشيوعية الستالينية العمال الطليعيين بقاطرة ما يسمى بالبرجوازية "التقدمية"

أو "الوطنية" في المستعمرات، وهو ما أدى إلى نتائج كارثية.

ومع ذلك فقد بقيت نظرية الثورة الدائمة، منذ ذلك الحين، نظرية لا غنى عنها لجميع البلدان الخاضعة لنير الاستعمار أو الإمبريالية. إن النضال من أجل التحرر الوطني الحقيقي كان وما يزال جزءا لا يتجزأ من النضال الطبقي والنضال من أجل الاشتراكية. وتاريخ الكاميرون هو خير دليل على ذلك، لكنه دليل سلبي بشكل مأساوي.

القمع الشرس

على الرغم من أن مطالب وأساليب اتحاد شعوب الكاميرون كانت معتدلة للغاية، فإنه حتى المطلب الديمقراطي البسيط بالحقوق المتساوية لكل من السكان الأصليين والمستعمِرين كان هجوما مباشرا على النظام الاستعماري. وعلاوة على ذلك، فقد كان اتحاد شعوب الكاميرون يدعو أيضا إلى إنهاء الهيمنة الفرنسية على أفريقيا ويعلن تضامنه مع "النضال البطولي" للشعب الفيتنامي ضد الاستعمار الفرنسي. أثار كل هذا عداء صريحا من جانب الإدارة الفرنسية والمستعمِرين، وكذلك عداء تلك الشريحة المميزة من السكان الأصليين الذين استفادوا من الاستعمار وتطلعوا إلى الحفاظ على الوضع الراهن.

تعرض اتحاد شعوب الكاميرون لمضايقات مستمرة. وتمت مداهمة مقرات الحزب بشكل ممنهج، وتم الاستيلاء على أرشيفه، واعتقال نشطاءه أو ضربهم في كل مرة حاولوا فيها تنظيم أي نشاط عام. كما نظمت السلطات الاستعمارية حملة دعائية منهجية ضد الحزب. وقدم الكهنة الكاثوليك دعمهم لتلك الحملة الصليبية ضد ما يسمى بالخطر "الشيوعي والوثني".

ولإضعاف الحزب، لم تتردد الإدارة الفرنسية في إنشاء أحزاب محلية منافسة لاتحاد شعوب الكاميرون، والتي تبنت هي أيضا شعارات استقلالية لكنها أعطتها محتوى مختلفا: فعلى سبيل المثال، كانت تلك الأحزاب تدعو إلى "الاستقلال"، لكن داخل "الاتحاد الفرنسي"، الذي كان الاسم الرسمي الجديد للإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية. وبدعم من السلطات الاستعمارية، فازت تلك الأحزاب العميلة بجميع الانتخابات عن طريق حشو صناديق الاقتراع. ففي مذكراته، تفاخر الموظف الاستعماري، غي جورجي، بأنه هو من صنع الحياة السياسية للرئيس الكاميروني المستقبلي أحمدو أهيدجو، حيث قال: "لقد انتخبته مندوبا إلى الجمعية الإقليمية. لقد نجحنا عمليا في إقناع الناس بالتصويت له عن طريق حشو صندوق الاقتراع بأوراق التصويت"[4]. كان هذا الاستهزاء بالديمقراطية مفيدا للغاية للقوى الاستعمارية لأنه مكنها من أن يكون تحت تصرفها "ممثلون منتخبون" للشعب الكاميروني، يمكنهم بعد ذلك التباهي بهم في جمعيات الأمم المتحدة.

في ظل هذه الظروف، أصبح اتحاد شعوب الكاميرون أكثر راديكالية، وفي عام 1955، طالب باستقلال الكاميرون الفوري، خارج الاتحاد الفرنسي. وفي نهاية ماي 1955، بعد أن حظرت السلطات الاستعمارية مرة أخرى مظاهرات اتحاد شعوب الكاميرون، اندلعت أعمال شغب في العديد من المدن وتم قمعها بشراسة. وانتهزت الإدارة الاستعمارية هذه الذريعة لشن حملة إرهابية شرسة ضد الحزب. تم نهب مقراته في جميع أنحاء البلاد، وإضرام النار فيها. كما عملت السلطات أيضا على حشد زعماء السكان الأصليين الموالين لفرنسا، الذين شكلوا ميليشيات لذبح أنصار الحزب. وفي يوليوز 1955، تم حظر الحزب رسميا. فاضطر نشطاؤه وقادته الذين نجوا من الاعتقال والاغتيال إلى العمل السري. لقد كانت تلك بداية الحرب التحررية التي كان من المقرر أن تجري في الظل.

الحرب التحررية

في حين تمكنت حرب التحرير الجزائرية، التي اندلعت في نهاية عام 1954، من أن تحظى بالتغطية على صفحات الصحافة البرجوازية في فرنسا، فإن قمع الأبيسيستيين الثوريين تم تجاهله إلى حد كبير. ومع عدم وجود أي دعم مادي ولا أسلحة حديثة، لكن مع دعم شعبي قوي في العديد من المناطق، تعرضت المقاومة التي شنها الحزب لقمع شرس من قبل الجيش والشرطة الفرنسيين، وكذلك عملائهم الكاميرونيين.

وكما حدث في الهند الصينية (فيتنام) والجزائر، فقد استهدفت قوات القمع السكان المدنيين لحرمان الحزب من قاعدة دعمه. لقد "نزحت" قرى بأكملها، أي تم ترحيلها. وفي الوقت نفسه، لم يتم التغاضي عن المصالح الاقتصادية المباشرة للإمبرياليين: فقد أُجبر السكان النازحون في بعض الأحيان على العمل لدى الشركات الفرنسية.

أصبح التعذيب والإعدامات، والتي غالبا ما يتبعها تمثيل علني بالجثث، أمرا شائعا. فبعد مقتله على يد الجيش الفرنسي في عام 1958، مثلت القوات الفرنسية بجثة روبن أم نيوبي في قريته. وفي بعض المناطق، وخاصة في غرب البلاد، تم ذبح قرى بأكملها على يد الجيش الفرنسي والقوات المساعدة له. وامتد القمع إلى ما هو أبعد من حدود الكاميرون: فقد تم اغتيال أحد قادة الحزب، فيليكس مومييه، على يد المخابرات الفرنسية في جنيف. وفي المجمل، فقد أدى القمع إلى مقتل ما لا يقل عن عشرات الآلاف، وربما يصل الرقم إلى 200 ألف، وسقوط عدد لا يحصى من الجرحى.

لكن وعلى الرغم من ذلك القمع المتواصل، فقد أظهرت ثورة اتحاد شعوب الكاميرون صمودا بطوليا استمر حتى أوائل الستينيات. ولم تتم "تصفية" آخر مقاتلي

الحـزب إلا عـام 1970، أي بعـد عقـد مـن حصـول الكامـيرون رسـميا عـلى "الاسـتقلال".

الاستقلال الشكلي

منـذ عـام 1958 فصاعـدا غـيرت الإمبريالية الفرنسـية موقفهـا فيـما يتعلـق بمسـألة الاسـتقلال. فبعـد مواجهتهـا بذلـك العـدد المتزايـد من حـركات التحـرر الوطنـي، اختارت اسـتبدال السـيطرة الاسـتعمارية المبـاشرة بالهيمنـة غـير المبـاشرة. كانـت الفكـرة بسـيطة: تحويـل المسـتعمرات الأفريقيـة إلى دول صغـيرة مسـتقلة رسـميا، لكنهـا في الواقـع تحـت حكـم طغـاة موالـين لفرنسـا. وإخضـاع اقتصادهـا ودفاعهـا وسياسـتها الخارجيـة للسـيطرة الفرنسـية المبـاشرة، تحـت سـتار "التعـاون" و"المسـاعدة".

اتخـذت هـذه السياسـة، التـي تـم تبنيهـا منـذ عـام 1956 تحـت اسـم "الحكـم الـذاتي الإقليمـي"، عـدة أشـكال متتاليـة قبـل أن تبلـغ ذروتهـا في عـام 1960، عندمـا أصبحـت 14 منطقـة فرنسـية في أفريقيـا دولا مسـتقلة رسـميا. لكـن الغالبيـة العظمـى منهـا بقيـت معتمـدة بشـكل كامـل عـلى الإمبرياليـة الفرنسـية.

كان "المستشـارون" الفرنسـيون هـم مـن يضعـون ميزانيـات تلـك الـدول، ويديـرون جيوشـها، ويشرفـون عـلى إداراتهـا. وكانـت عملتهـا تطبـع في باريـس مـن قبل بنك فرنسـا. وسـمحت اتفاقيـات الدفـاع السريـة لفرنسـا بالتدخـل عسـكريا متـى رغبـت في ذلـك. فبـين عامـي 1960 و1990، تدخلـت القـوات الفرنسـية حـوالي 20 مـرة في أفريقيـا جنـوب الصحـراء. وبطبيعـة الحـال، قامـت الأنظمـة الجديـدة بتدليـل الـشركات الفرنسـية، وكانـت تتلقـى في المقابـل الرشـاوى، والتـي انتهـى قسـم منهـا في جيـوب الساسـة الفرنسـيين. كانـت هـذه بدايـة مـا أصبـح يعـرف باسـم "أفريقيـا الفرنسـية".

وقـد كانـت الكامـيرون واحـدة مـن تلـك البـدان الـ 14 المسـتقلة رسـميا. وفي عـام 1960، أسـس السـياسي المـوالي لفرنسـا، أحمدو

موكب في دوالا في يوم الاستقلال، 1 يناير 1960

أهيدجـو، دكتاتوريـة وحشـية. وبتوجيـه مـن المستشـارين الفرنسـيين، طـاردت الشرطـة والجيـش المعارضـين، بـدءا ممـن تبقـى عـلى قيـد الحيـاة مـن الأبيسيسـتيين.

صـارت أوضـاع اتحـاد شـعوب الكامـيرون أكـثر صعوبـة بسـبب حقيقـة أن هدفـه الرئيـسي، الـذي هـو الاسـتقلال، قـد تـم تحقيقـه رسـميا. ومـع افتقـاره إلى أي منظـور يتجـاوز ذلـك الهـدف، ودون برنامـج اشـتراكي يمكـن أن يسـاعده في تعبئـة العـمال والفلاحين الفقـراء ضـد هيمنـة الـشركات الفرنسـية وكبـار ملاكي الأراضي، اختفـى الحـزب تدريجيا تحـت ضربـات الدولـة.

وفي الوقـت نفسـه، في عـام 1961، نجحـت الإمبرياليـة الفرنسـية في وضـع يدهـا عـلى أجـزاء مـن المسـتعمرات البريطانيـة السـابقة. وباسـم "الوحـدة الوطنيـة"، تـم ضـم نصـف الكامـيرون البريطانيـة تحـت سـتار "جمهوريـة الكامـيرون الفيدراليـة". وبعـد أقـل مـن عقـد مـن الزمـان، ألغيـت معظـم الحقـوق القوميـة للأقليـة الناطقـة باللغـة الإنجليزيـة، وتـم إلغـاء الحكـم الـذاتي للكامـيرون البريطانيـة السـابقة.

المنظورات

إن الـدروس المسـتفادة مـن حـرب الكامـيرون "المنسـية" هـي الآن أكـثر أهميـة مـن أي وقـت مـضى. فاليـوم تواجـه هيمنـة الإمبرياليـة الفرنسـية عـلى مسـتعمراتها السـابقة تحديـا كبـيرا في جميـع أنحـاء أفريقيـا. لكـن فرنسـا مـا تـزال حـاضرة في الكامـيرون. وتواصـل الـشركات الفرنسـية نهـب ثـروات البلـد.

إن عواقـب هـذه الهيمنـة الإمبرياليـة واضحـة. فعـلى الرغـم مـن أن الكامـيرون بلـد غنـي بـالأراضي الخصبـة والمـوارد الطبيعيـة (النفـط والكوبالـت والحديـد واليورانيـوم، ومـا إلى ذلـك)، فـإن 40% مـن سـكانه يعيشـون تحـت خـط الفقـر، و34% لا يسـتطيعون الوصـول إلى ميـاه الـشرب، ونحـو 65% يعانـون مـن البطالـة الجزئيـة (إمـا عاطلـون عـن العمـل أو يشـتغلون في أعـمال عرضيـة وهشـة).

إن نظـام الإرهـاب الـذي أسسـه أهيدجـو في عـام 1960 لم يختـف مـع رحيلـه في عـام 1982. فقـد حافـظ خلفـه، بـول بيا، عـلى روح ذلـك النظـام، إن لم يكـن عـلى شـكله أيضـا. بـول بيا الـذي ظـل في السـلطة لأكـثر مـن 40 عامـا، تمـت "إعـادة انتخابـه" في عـام 2018 بعـد فـوزه بأكـثر مـن 70% مـن الأصـوات في انتخابـات شـهدت تزويـرا واسـع النطـاق. لكـن ذلـك لم يمنـع وزيـر الخارجيـة الفرنـسي

> اختارت [الإمبريالية الفرنسية] استبدال السيطرة الاستعمارية المباشرة بالهيمنة غير المباشرة. كانت الفكرة بسيطة: تحويل المستعمرات الأفريقية إلى دول صغيرة مستقلة رسميا، لكنها في الواقع تحت حكم طغاة موالين لفرنسا. وإخضاع اقتصادها ودفاعها وسياستها الخارجية للسيطرة الفرنسية المباشرة، تحت ستار "التعاون" و"المساعدة".

آنذاك، جان إيف لودريان، من إرسال "أطيب تمنياته لبيا بمناسبة النجاح". وقبل بضعة أشهر من تلك الرسالة اللطيفة، كان نظام بيا قد أطلق العنان لحرب أهلية -ما تزال مستعرة لحد الآن- ضد سكان المناطق الناطقة باللغة الإنجليزية في البلد.

لذا يظل السؤال قائما: كيف يمكن تحرير الكاميرون من الهيمنة الإمبريالية؟ إن البرجوازية الكاميرونية -الضعيفة والفاسدة حتى النخاع- غير قادرة على تحدي الامبريالية، ناهيك عن الإطاحة بها. فهي تعيش بشكل أساسي على الإعانات التي تتلقاها من الشركات الأجنبية ونهب الميزانيات العامة. إنها غير قادرة على أن تعارض بشكل جدي سواء نظام بيا أو حُماته الإمبرياليين. إنها جزء لا يتجزأ من النظام، وتتغذى على فتات النهب الإمبريالي لموارد الكاميرون.

ينعكس هذا في طبيعة أحزاب المعارضة البرجوازية أو الإصلاحية، غير القادرة على تصور مستقبل للكاميرون خارج السيطرة الإمبريالية. والمثقفون الكاميرونيون "التقدميون"، الذين أحبطت معنوياتهم ديكتاتورية بول بيا الطويلة والشرسة، يناقشون ما إذا كان من الأفضل للكاميرون، بعد تحرير نفسها من باريس، أن تخضع لهيمنة الإمبريالية الصينية أو الروسية.

إن الإمبرياليتين الروسية والصينية تحاولان بالفعل إزاحة الإمبريالية الفرنسية من مواقعها التاريخية في أفريقيا الوسطى، وتحققان نجاحا في ذلك. في يونيو 2021، اشتكى السفير الفرنسي لدى الكاميرون من أن «الحصة السوقية التي تسيطر عليها الشركات الفرنسية في الكاميرون انخفضت من 40% في التسعينيات إلى 10% في الوقت الحاضر». لأن الصين «تهيمن عمليا على كل عقود البنية التحتية في الكاميرون». لكن هذا لا علاقة له بالنضال ضد الإمبريالية.

إن الشركات الصينية تستغل العمال الأفارقة بقسوة مشابهة لقسوة نظيراتها الفرنسية، وعندما تقوم الصين بإقراض الأموال للحكومات الأفريقية، فذلك لكي تقوم ببناء بنى تحتية مخصصة لتسهيل استغلالها الإمبريالي للقارة. إن استبدال باريس بموسكو أو بكين لن يحسن وضع العمال والفلاحين الكاميرونيين قيد أنملة.

واليوم، كما كان الحال قبل الاستقلال، أصبح المخرج الوحيد للشعب الكاميروني هو الثورة الاشتراكية. تبقى الطبقة العاملة الكاميرونية هي القوة الاجتماعية الوحيدة القادرة على تنظيم نفسها بشكل مستقل، وتوحيد كل المستغَلين معا وقيادتهم إلى النصر. لكن ذلك ليس ممكنا إلا إذا تم تنظيمها في حزب شيوعي ثوري مستقل.

لا يمكن فصل هذا المنظور عن منظور تطور الثورة في خليج غينيا ككل، وخاصة في نيجيريا التي تمتلك أقوى طبقة عاملة في المنطقة. تعمل أزمة الرأسمالية على زعزعة استقرار الحكم الرأسمالي في جميع أنحاء العالم. إن النظام القديم في أفريقيا ينهار مع تصاعد المزاج الثوري في أنحاء القارة. ويتعين على جيل جديد من الشيوعيين، المسلحين بدروس الماضي، أن يواجهوا المهام التي يفرضها التاريخ: مهام التحرر من الاضطهاد الإمبريالي، والقضاء على العوز، وتحقيق التحرر الاشتراكي للجنس البشري بأكمله.

مراجع وهوامش:

1: الأبيسيستيون (Upecists) اسم مستمد من الحروف الأولى لاسم الحزب باللغة الفرنسية (UPC) -المترجم-.

2: R Um Nyobé, "Déclaration à la presse française", in A Sighoko Fossi, Discours politiques, L'Harmattan, 2007, pg 183, our translation

3: Y Benot, "L'Afrique en mouvement : La Guinée à l'heure du plan", La pensée, no. 94, November-December 1960.

4: T Deltombe, M Domergue, J Tatsita, Kamerun !, La Découverte, 2011, pg 116.

لينين: بم نبدأ؟

خلال إعدادنا لمقال عن كراس "بم نبدأ؟" في إطار سلسلتنا "لينين خلال عام"، التي نتتبع فيها كتابات لينين، أعدنا قراءة الترجمة العربية لكراس لينين، الذي كتب عام 1901، وقد تبين لنا عدم دقة الترجمات العربية المتداولة، خاصة الصادرة عن دار التقدم. لذا قررنا في هيئة تحرير مجلة "الحرية والشيوعية"، إعادة ترجمة هذا الكراس الهام الذي حدد فيه لينين العديد من التكتيكات والأساليب التي لعبت دورا رئيسيا في بناء قوى الحركة الشيوعية في روسيا.

لقد صار سؤال: "ما العمل؟" في السنوات الأخيرة يطرح على الاشتراكيين الديموقراطيين الروس بإلحاح خاص. ليس السؤال مطروحا حول الدرب الذي علينا اتباعه (كما كان عليه الحال في أواخر العقد التاسع وأوائل العقد العاشر)، بل حول الخطوات العملية التي يتعين علينا أن نخطوها في الدرب المعروف وبأي طريقة. إنه سؤال حول أسلوب وخطة النشاط العملي. ولا بد من الاعتراف بأننا لم نحل بعد هذه المسألة المتعلقة بطابع النضال ووسائله، والتي هي أساسية بالنسبة لحزب عملي، وما تزال تثير خلافات جدية تدل على اضطراب وتذبذب ايديولوجي مؤسفين. فمن جهة يحاول التيار "الاقتصادوي"، الذي هو أبعد من أن يكون قد مات، أن يبتر ويضيق العمل في حقل التنظيم السياسي والتحريض السياسي. ومن جهة أخرى هناك تيار الانتقائية اللامبدئية الذي يرفع رأسه باعتزاز كما من قبل، متكيفا مع كل "ميل" جديد، وغير قادر على التمييز بين متطلبات الساعة وبين المهام الأساسية والحاجات الدائمة التي تجابه الحركة ككل. وهذا التيار، كما هو معروف، قد تحصن في صحيفة "رابوتشييه ديلو"[1]. والبيان "البرنامجي" الأخير لهذه الصحيفة -وهو عبارة عن مقالة مدوية بعنوان مدو "الانعطاف التاريخي" (العدد 6، "ليستوك" رابوتشييه ديلو[2])- يؤكد بجلاء خاص الوصف الذي أعطيناه لها. فبالأمس فقط، كان هناك شغف بـ"الاقتصادوية"، وغضب شديد ضد الإدانة الحازمة لـ"رابوتشايا ميسل"[3]، ومحاولة لتلطيف لهجة بليخانوف الذي طرح مسألة النضال ضد الحكم المطلق. أما اليوم فهي تستشهد بقول ليبكنخت: «إذا تغيرت الأحوال في 24 ساعة، تعين تغيير التكتيكات أيضا في 24 ساعة»، وهناك حديث عن "تنظيم كفاحي قوي" لأجل الهجوم المباشر، لأجل مهاجمة الحكم المطلق، وعن "التحريض الثوري السياسي الواسع بين الجماهير" (كم نحن حازمون الآن: سواء على المستوى الثوري أو السياسي!)؛ وعن "الدعوات المستمرة للاحتجاج في الشارع"؛ و"تنظيم مظاهرات ذات طابع سياسي حاد (كذا!) في الشوارع" وما إلى ذلك.

يمكننا ربما أن نعرب عن سرورنا بفهم "رابوتشييه ديلو" السريع للبرنامج الذي طرحناه في العدد الأول من "إيسكرا"[4] والداعي إلى تشكيل حزب قوي جيد التنظيم، هدفه ليس فقط الحصول على تنازلات معزولة، بل اقتحام قلعة الحكم المطلق نفسه؛ لكن الافتقار إلى أي وجهة نظر محددة لدى هؤلاء الأفراد لا يمكن إلا أن يثبط سعادتنا.

"رابوتشييه ديلو" تذكر اسم ليبكنخت عبثا بالطبع. إن تكتيكات التحريض فيما يتعلق ببعض المسائل الخاصة، أو التكتيكات المتعلقة ببعض تفاصيل تنظيم الحزب، يمكن أن تتغير خلال أربع وعشرين ساعة؛ لكن وحدهم الأشخاص الذين لا يملكون أي مبدأ من يمكنهم تغيير وجهة نظرهم، في أربع وعشرين ساعة، أو في أربعة وعشرين شهرا، حول الحاجة، بشكل عام ودائم ومطلق، إلى منظمة للنضال وإلى التحريض السياسي بين الجماهير. من السخافة الاحتجاج باختلاف الظروف وتغير الفترات: فبناء منظمة كفاحية والقيام بالتحريض السياسي أمران ضروريان في ظل أي ظروف "سلمية رتيبة"، في أي فترة، بغض النظر عن مدى تميزها "بتراجع الروح الثورية". وعلاوة على ذلك، فإنه في مثل هذه الفترات بالتحديد، وفي مثل هذه الظروف بالتحديد، حيث يكون هذا النوع من العمل ضروريا بشكل خاص، لأنه في أوقات الانفجارات والغليان يكون الأوان قد فات لتشكيل المنظمة؛ يجب أن يكون الحزب في حالة استعداد لبدء النشاط في أي لحظة. "يجب تغيير التكتيكات في 24 ساعة!". ولكن، لأجل تغيير التكتيكات، يجب أولا أن تكون هناك تكتيكات؛ فبدون تنظيم قوي متمرس بالنضال السياسي في جميع الظروف وفي كل الأوقات، لا يمكن الحديث عن أي خطة عمل منهجية، ترتكز على مبادئ ثابتة وتطبق بثبات، خطة تستحق لوحدها اسم التكتيك. دعونا، في الواقع، نتأمل المسألة؛ يقولون لنا إن "الظرف التاريخي" قد طرح أمام

РОССІЙСКАЯ СОЦІАЛЬ-ДЕМОКРАТИЧЕСКАЯ РАБОЧАЯ ПАРТІЯ

ИСКРА

№ 1 ДЕКАБРЬ 1900 ГОДА № 1

الغلاف الأمامي للعدد الأول لجريدة أيسكرا

حزبنا مسألة "جديدة تماما" هي مسألة الإرهاب. كانت المسألة "الجديدة تماما" بالأمس، هي مسألة التنظيم السياسي والتحريض؛ أما اليوم فهي الإرهاب. أليس من الغريب أن نسمع أناسا نسوا مبادئهم إلى هذا الحد الفادح وهم يطالبون بتغيير جذري في التكتيكات؟

ومن حسن الحظ أن "رابوتشييه ديلو" مخطئة. إن مسألة الإرهاب ليست مسألة جديدة على الإطلاق؛ ويكفي أن نذكر بإيجاز بوجهات النظر الراسخة للاشتراكية الديمقراطية الروسية حول هذا الموضوع.

نحن لم نرفض قط الإرهاب[5]، من حيث المبدأ، ولا نستطيع أن نرفضه. إن الإرهاب هو أحد أشكال العمل العسكري الذي قد يكون مناسبا تماما، بل وضروريا، في مرحلة محددة من المعركة، نظرا لحالة محددة للقوات وفي ظروف محددة. لكن النقطة المهمة هي أن الإرهاب، في الوقت الحاضر، لا يطرح بأي حال من الأحوال كعملية للجيش في الميدان، كعملية مرتبطة بشكل وثيق ومتكاملة مع النضال بأكمله، بل كشكل مستقل من الهجمات العرضية التي لا علاقة لها بأي جيش. وبالفعل لا يمكن للإرهاب أن يكون غير ذلك عندما

لينين سنة 1895

لا تكون هناك منظمة ثورية مركزية وعندما تكون المنظمات الثورية المحلية ضعيفة. ولذلك، فإننا نعلن بشكل قاطع أنه في ظل الظروف الحالية، تعتبر وسيلة النضال هذه في غير وقتها وغير ملائمة؛ وأنها تصرف انتباه المناضلين الأكثر نشاطا عن مهمتهم الحقيقية، وهي المهمة الأكثر أهمية من وجهة نظر مصالح الحركة ككل؛ وأنها تشوش تنظيم القوى، ليس قوى الحكومة، بل قوى الثورة. ولا نحتاج إلا أن نتذكر الأحداث الأخيرة: فقد رأينا بأعيننا اندفاع جماهير العمال و"الشعب العادي" في المدن إلى النضال، في حين يفتقر الثوريون إلى هيئة أركان من القادة والمنظمين. وفي ظل هذه الظروف ألا يهدد انتقال أشد الثوريين عزما إلى الإرهاب، بإضعاف تلك الفصائل الكفاحية التي يمكن عليها وحدها تعليق آمال جدية؟ ألا يهدد هذا بقطع الصلة بين المنظمات الثورية وبين تلك الجماهير المبعثرة من المستائين والمحتجين والمستعدين للنضال، لكنهم ضعفاء بحكم تبعثرهم ذاته؟

والحال هو أن الضمانة الوحيدة لنجاحنا تكمن في هذه الصلة. نحن أبعد ما نكون عن إنكار أهمية ووزن الضربات البطولية المنفردة، لكن من واجبنا أن نحذر بكل حزم من الولع بالإرهاب، ومن اعتباره الوسيلة الرئيسية والأساسية للنضال، كما يميل الكثيرون إلى ذلك في الوقت الحاضر. إن الإرهاب لن يستطيع أبدا أن يصبح عملا عسكريا عاديا: فهو في أحسن الأحوال لا يصلح إلا كواحد من الأساليب المستعملة خلال هجوم حاسم. لكن هل يسعنا في الظرف الراهن أن ندعو إلى مثل ذلك الهجوم الحاسم؟ إن "رابوتشييه ديلو" تعتقد، على ما يبدو، أنه في وسعنا ذلك. وهي، على كل حال، تصيح: "شكلوا طوابير هجومية! ". لكن هذا ناتج مرة أخرى عن الحماسة أكثر من العقل. فالسواد الأعظم من قوانا الحربية يتألف من متطوعين ومتمردين. ليست لدينا من القوات الدائمة غير بضع فصائل صغيرة، ناهيك عن أن تلك الفصائل غير معبأة، وغير مترابطة فيما بينها، وغير مدربة على الانتظام في طوابير عسكرية على العموم، فبالأحرى في طوابير هجومية. وفي مثل هذه الأحوال، يجب أن يكون واضحا لكل من يستطيع أن يرى ظروف نضالنا العامة، دون أن ينساها عند كل "انعطاف" في مجرى الأحداث التاريخي، أن شعارنا في الظرف الراهن لا يمكن أن يكون هو "شن الهجوم"، بل يجب أن يكون: "ضرب حصار محكم حول قلعة العدو". وبتعبير آخر: إن مهمة حزبنا المباشرة لا يمكن أن تكون دعوة جميع القوى الموجودة إلى الهجوم الآن بالذات، بل يجب أن تكون الدعوة إلى خلق تنظيم ثوري قادر على توحيد جميع القوى وعلى قيادة الحركة، لا بالاسم وحسب، بل بالفعل أيضا، منظمة تكون مستعدة على الدوام لتأييد كل احتجاج وكل غليان والاستفادة منه لزيادة وتعزيز القوات المقاتلة الصالحة للمعركة الفاصلة.

إن دروس أحداث فبراير ومارس[6] كبيرة الدلالة إلى حد أنه من المشكوك فيه أن نجد الآن اعتراضات مبدئية على هذا

الاستنتاج. لكن المطلوب منا في الوقت الحاضر ليس الحل المبدئي للمسألة، بل الحل العملي. وليس المطلوب أن نوضح لأنفسنا طبيعة التنظيم المطلوب وغايته على وجه الدقة، بل المطلوب أن نرسم خطة معينة للتنظيم لكي يمكن الشروع ببنائه من جميع الجوانب. ونظرا لإلحاح المسألة وأهميتها، نعتزم من جهتنا أن نعرض على الرفاق مسودة مشروع سنبسطه بمزيد من التفصيل في كراس نهيئه للطبع[7].

من وجهة نظرنا إن نقطة الانطلاق لأنشطتنا، والخطوة العملية الأولى لإنشاء المنظمة المنشودة، أو دعونا نقول: الخيط الأساسي الذي، إذا اتبعناه، سيمكننا من أن نطور تلك المنظمة ونعمقها ونوسعها باستمرار، ينبغي أن تكون هي تأسيس جريدة سياسية لعموم روسيا. إن الجريدة هي أكثر ما نحتاج إليه؛ فبدونها يستحيل القيام بدأب وانتظام بالدعاية والتحريض المبدئيين والشاملين، الذين يشكلان المهمة الدائمة والرئيسية للاشتراكية-الديموقراطية على العموم، وتشكلان، على وجه الخصوص، المهمة الملحة في الوقت الراهن، حيث ينتشر الاهتمام بالسياسة وبمسائل الاشتراكية بين أوسع فئات السكان.

لم يسبق أن كانت هناك حاجة ملحة مثلما هو الحال اليوم لتعزيز ذلك التحريض المتفرق في شكل عمل فردي ومنشورات محلية، وكراريس محلية، وما إلى ذلك، بالتحريض المعمم والمنهجي الذي لا يمكن القيام به إلا بمساعدة الصحافة الدورية. ويمكن القول دون مبالغة إن وتيرة وانتظام طباعة (وتوزيع) الصحيفة يمكن أن تكون بمثابة معيار دقيق لمدى متانة بناء هذا القطاع الأساسي والأكثر أهمية من أنشطتنا النضالية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون صحيفتنا صحيفة لعموم روسيا. إذا فشلنا، وطالما فشلنا، في توحيد جهودنا للتأثير على الشعب والحكومة عن طريق الكلمة المطبوعة، فسيكون من الطوباوية التفكير في قدرتنا على الجمع بين وسائل أخرى، أكثر تعقيدا وصعوبة، ولكنها أيضا أقوى فاعلية لممارسة النفوذ. تعاني حركتنا في المقام الأول، سواء على المستوى الإيديولوجي أو العملي والتنظيمي، من حالة التشرذم، ومن الانغماس شبه الكامل للأغلبية الساحقة من الاشتراكيين الديمقراطيين في العمل المحلي، مما يضيق آفاقهم ونطاق أنشطتهم ومهارتهم في الحفاظ على السرية واستعدادهم. وهذه الحالة من التشظي بالتحديد، هي التي يجب على المرء أن يبحث فيها عن الجذور العميقة للاضطراب والتذبذب المذكورة أعلاه. إن الخطوة الأولى نحو القضاء على هذا القصور، نحو تحويل الحركات المحلية المتنوعة إلى حركة واحدة لعموم روسيا، يجب أن تكون هي تأسيس صحيفة لعموم روسيا. وأخيرا، ما نحتاجه بالتأكيد هو صحيفة سياسية. فمن دون صحيفة سياسية لا يمكننا تصور وجود حركة سياسية تستحق هذا الاسم في أوروبا اليوم. وبدون هذه الصحيفة لا يمكننا أن ننجز مهمتنا، والتي هي تركيز جميع عناصر السخط السياسي والاحتجاج، وبالتالي تلقيح الحركة الثورية للبروليتاريا. لقد اتخذنا الخطوة الأولى، وأيقظنا في الطبقة العاملة الشغف بالتشهير "الاقتصادي" المصنعي. ويجب علينا أن نخطو الخطوة التالية: ينبغي لنا أن نوقظ الشغف إلى التشهير السياسي بين جميع فئات السكان الواعية بعض الشيء. ولا ينبغي أن يثبط عزائمنا ما نراه اليوم من ضعف وندرة ووجل في أصوات التشهير السياسي. فهذا ليس بسبب الخضوع الشامل للاستبداد البوليسي، بل لأن أولئك القادرين والمستعدين للقيام بمهمة الفضح ليس لديهم منبر يتحدثون منه، ولا جمهور متحمس ومشجع، ولا يرون في أي مكان بين الشعب قوة تستحق بذل الجهد للتوجه إليها بشكواهم من الحكومة الروسية "الجبارة". لكن كل هذا يتغير بسرعة اليوم. فهناك مثل هذه القوة، إنها البروليتاريا الثورية، التي أظهرت استعدادها، ليس فقط للاستماع إلى الدعوة إلى النضال السياسي ودعمها، بل للانخراط في المعركة بجرأة. نحن الآن في وضع يسمح لنا بتوفير منبر لفضح الحكومة القيصرية على الصعيد الوطني، ومن واجبنا أن نفعل ذلك. ويجب أن يكون ذلك المنبر صحيفة اشتراكية ديمقراطية.

تُظهر الطبقة العاملة الروسية، على عكس بقية الطبقات والشرائح الأخرى في المجتمع الروسي، اهتماما مستمرا بالمعرفة السياسية وتُظهر تعطشا متواصلا وواسع النطاق (ليس فقط في فترات الاضطرابات الشديدة) للأدبيات الثورية. وعندما يكون مثل هذا الطلب الجماهيري واضحا، وعندما يبدأ بالفعل تدريب القادة الثوريين المحنكين، وعندما يجعل تركز الطبقة العاملة منها السيدة الفعلية في الأحياء العمالية في المدن الكبرى وفي المستوطنات الصناعية والمجتمعات المحلية، يصير من الممكن تماما للبروليتاريا أن تؤسس صحيفة سياسية. ومن خلال البروليتاريا، ستصل الصحيفة إلى البرجوازية الصغيرة في المدن، والحرفيين الريفيين، والفلاحين، وبذلك تصبح صحيفة سياسية شعبية حقيقية.

ومع ذلك، فإن دور الصحيفة لا يقتصر فقط على نشر الأفكار، والتثقيف السياسي، وكسب الحلفاء السياسيين. فالصحيفة ليست مجرد داعية جماعي ومحرض جماعي، بل هي أيضا منظم جماعي. ويمكن تشبيهها، في هذا الصدد، بالسقالات التي تحيط بمبنى قيد الإنشاء، والتي تحدد معالم البناية وتسهل التواصل بين البنائين، مما يمكنهم من توزيع العمل وعرض النتائج المشتركة التي حققها عملهم المنظم. وبمساعدة الصحيفة، ومن خلالها، من الطبيعي أن تتشكل منظمة دائمة تنخرط ليس فقط في الأنشطة المحلية، بل في العمل العام المنتظم، وتدرب أعضائها على متابعة الأحداث السياسية بعناية، وتقدير أهميتها وتأثيرها على مختلف فئات السكان، وتطوير وسائل فعالة

للحزب الثوري للتأثير على تلك الأحداث. إن مجرد المهمة التقنية المتمثلة في تزويد الصحيفة بالمواد بانتظام وتوزيعها بشكل منتظم سوف يتطلب شبكة من الوكلاء المحليين للحزب الموحد، الذين سيحافظون على اتصال مستمر مع بعضهم البعض، ويعرفون الوضع العام للأمور، ويعتادون على أداء مهامهم المفصلة في العمل لعموم روسيا، واختبار قوتهم في تنظيم الأعمال الثورية المختلفة. ستشكل شبكة الوكلاء[8] هذه الهيكل العظمي لنوع التنظيم الذي نحتاجه على وجه التحديد: تنظيم كبير بما يكفي ليشمل البلد بأكمله؛ تنظيم واسع ومتعدد الجوانب بدرجة كافية لتحقيق تقسيم صارم ومفصل للعمل؛ ورابط الجأش بما فيه الكفاية ليكون قادرا على القيام بعمله بثبات تحت أي ظرف من الظروف، وفي جميع "المنعطفات المفاجئة"، وفي مواجهة جميع الطوارئ؛ ومرنا بما فيه الكفاية ليكون قادرا، من ناحية، على تجنب معركة مفتوحة ضد عدو قوي، عندما يركز العدو كل قواته في مكان واحد، وقادرا، من ناحية أخرى، على الاستفادة من أخطائه ومهاجمته في الوقت الذي لا يتوقعه والمكان الذي لا يتوقعه. نحن نواجه اليوم مهمة سهلة نسبيا تتمثل في دعم المظاهرات الطلابية في شوارع المدن الكبرى؛ وربما سنواجه غدا مهمة أكثر صعوبة تتمثل، على سبيل المثال، في دعم حركة العاطلين عن العمل في منطقة معينة، والتواجد في مواقعنا في اليوم التالي للعب دور ثوري في انتفاضة للفلاحين. يجب علينا اليوم أن نستفيد من الوضع السياسي المتوتر الناجم عن الحملة التي شنتها الحكومة ضد الزيمستفو؛ وقد نضطر غدا إلى دعم السخط الشعبي ضد تعسف قوات القيصر والمساعدة، عن طريق المقاطعة، والتنديد، والمظاهرات، وما إلى ذلك، في جعل الأمور ساخنة للغاية بالنسبة لها بحيث يجبرها على التراجع بشكل علني. لا يمكن تطوير هذه الدرجة من الاستعداد الكفاحي إلا من خلال النشاط المستمر للقوات النظامية. فإذا وحدنا قوانا لإصدار جريدة عامة، فإن هذا العمل سيدرب ويبرز أمهر الدعاة، وكذلك أبرع المنظمين، وأكثر قادة الحزب السياسيين موهبة، ممن يستطيعون عند الاقتضاء أن يرفعوا شعار المعركة الحاسمة ويقودوا تلك المعركة.

وفي الختام لا بد من بضع كلمات لتجنب سوء الفهم المحتمل. لقد تحدثنا باستمرار عن الإعداد المنهجي والمخطط له، لكنه ليست في نيتنا، بأي حال من الأحوال، الإشارة إلى أنه لا يمكن الإطاحة بالحكم المطلق إلا من خلال حصار منظم أو عن طريق هجوم منظم. إن مثل هذا الرأي سيكون سخيفا وعقائديا. فعلى العكس من ذلك، من الممكن تماما، ومن الأكثر احتمالا تاريخيا، أن ينهار الحكم المطلق تحت تأثير إحدى الانفجارات العفوية أو التعقيدات السياسية غير المتوقعة التي تهدده باستمرار من جميع الجهات. لكنه لا يمكن لأي حزب سياسي يرغب في تجنب المقامرات المغامرة أن يبني سياساته على توقع مثل تلك الانفجارات والتعقيدات. يجب أن نسير في طريقنا الخاص، ويجب أن نواصل عملنا المنتظم بثبات، وكلما قل اعتمادنا على ما هو غير متوقع، كلما قلت فرصة أن نفاجأ بأي "منعطفات تاريخية".

أعضاء رابطة سان بيترسبورغ للنضال من أجل تحرير العمل سنة 1897

مراجع وهوامش:

1: "رابوتشييه ديلو" (قضية العمال) – صحيفة ذات نزعة "اقتصادوية"، صحيفة اتحاد الاشتراكيين الديمقراطيين الروس في الخارج. صدرت بشكل غير منتظم ونُشرت في جنيف من أبريل 1899 إلى فبراير 1902 تحت رئاسة هيئة تحرير مكونة من ب. ن. كريتشيفسكي، وأ.س. مارتينوف، وف. ب. إيفانشين. صدرت منها 12 عددا.
انتقد لينين آراء جماعة "رابوتشييه ديلو" في كتابه "ما العمل؟".

2: "ليستوك" رابوتشيفو ديلا (ملحق "رابوتشييه ديلو") صدرت منها ثمانية أعداد في جنيف، على فترات غير منتظمة، بين يونيو 1900 ويوليوز 1901.

3: "رابوتشايا ميسل" (الفكر العمالي)، جريدة "اقتصادوية"، صحيفة اتحاد الاشتراكيين الديمقراطيين الروس في الخارج، صدرت من أكتوبر 1897 إلى دجنبر 1902. صدر منها 16 عددا: صدرت الأعداد من 3 إلى 11 والعدد 16 في برلين، والأعداد المتبقية في سان بيترسبورغ. حُررت من طرف ك. م. تاختريف وآخرون.
وصف لينين آراء الصحيفة بأنها نسخة روسية متنوعة من الحركة الانتهازية العالمية، وانتقدها في عدد من مقالاته المنشورة في إيسكرا وفي أعمال أخرى بما في ذلك "ما العمل؟".

4: الاشارة هنا إلى مقال "المهام العاجلة لحركتنا"، الذي نشر افتتاحية للعدد الأول دجنبر 1900.
إيسكرا (الشرارة) ـ أول صحيفة ماركسية غير شرعية لعموم روسيا، أسسها لينين في عام 1900. كان تأسيس صحيفة كفاحية للماركسية الثورية هو المهمة الرئيسية التي واجهت الديمقراطيين الاشتراكيين الروس في ذلك الوقت.
وبما أن نشر صحيفة ثورية في روسيا كان مستحيلا، بسبب الاضطهاد البوليسي، فقد وضع لينين، عندما كان ما يزال في المنفى في سيبيريا، كل تفاصيل خطة نشر الصحيفة في الخارج. وعندما انتهت فترة نفيه في يناير 1900، بدأ على الفور في وضع خطته موضع التنفيذ. في فبراير، أجرى مفاوضات مع فيرا زاسوليتش، التي جاءت بشكل غير قانوني إلى سان بيترسبورغ من الخارج، حول مشاركة مجموعة تحرير العمل في نشر صحيفة ماركسية لعموم روسيا. انعقد ما يسمى بمؤتمر بسكوف في أبريل، بمشاركة لينين، ومارتوف (تسديرباوم)، وبوتريسوف، ورادشينكو، و"الماركسيون الشرعيون" (ستروف وتوغان-بارانوفسكي). ناقش المؤتمر مسودة إعلان هيئة التحرير الذي صاغه لينين حول برنامج وأهداف صحيفة عموم روسيا (إيسكرا) والمجلة العلمية والسياسية (زاريا). زار لينين عددا من المدن الروسية -سان بيترسبورغ، وريغا، وبسكوف، ونيجني نوفغورود، وأوفا، وسامارا- وأقام اتصالات مع المجموعات الاشتراكية الديمقراطية والديمقراطيين والاشتراكيين الأفراد وحصل على دعمهم لإيسكرا. في غشت، عندما وصل لينين إلى سويسرا، عقد هو وبوتريسوف كونفرانس مع مجموعة تحرير العمل حول برنامج وأهداف الصحيفة والمجلة، وحول المساهمين المحتملين، وحول تشكيلة هيئة التحرير، وحول مشكلة المقر. وللحصول على تقرير مفصل لتأسيس إيسكرا، انظر مقالة "كيف كادت "الشرارة" أن تنطفأ".
صدر العدد الأول من "إيسكرا" لينين في لايبزيغ في دجنبر 1900؛ نُشرت الأعداد التالية في ميونيخ. ابتداء من يوليوز 1902 نُشرت في لندن. ومن ربيع عام 1903 في جنيف.
كانت هيئة التحرير تتألف من لينين، وبليخانوف، ومارتوف، وأكسيلرود، وبوتريسوف، وزاسوليتش. كان السكرتير الأول لهيئة التحرير هو سميدوفيتش ليمان. وابتداء من ربيع عام 1901، تقلدت هذا المنصب كروبسكايا، التي كانت مسؤولة أيضا عن جميع المراسلات بين إيسكرا وبين المنظمات الاشتراكية الديمقراطية الروسية. كان لينين في الواقع رئيس التحرير والشخصية القيادية في إيسكرا. نشر مقالاته حول جميع المسائل المهمة المتعلقة بتنظيم الحزب والنضال الطبقي للبروليتاريا في روسيا وتناول أهم الأحداث في الشؤون العالمية. أصبحت "الإيسكرا"، كما خطط لينين، مركزا لحشد قوى الحزب، ومركزا لتكوين قادة الحزب. تم تنظيم مجموعات ولجان تابعة لحزب العمل الاشتراكي الديمقراطي الروسي في عدد من المدن الروسية (سان بيترسبورغ، وموسكو، وسامارا، وغيرها) على أساس الخط السياسي لإيسكرا. ظهرت منظمات إيسكرا وعملت تحت القيادة المباشرة لأنصار لينين ورفاقه: باومان، وبابوشكين، وغوسيف، وكالينين، وكرزيزانوفسكي، وآخرون. ولعبت الصحيفة دورا حاسما في النضال من أجل بناء الحزب الماركسي، وفي هزيمة "الاقتصاديين"، وفي توحيد حلقات الدراسة الاشتراكية الديمقراطية المشتتة.
بمبادرة وبمشاركة مباشرة من لينين، قامت هيئة التحرير بوضع مشروع برنامج الحزب (نُشر في إيسكرا، العدد 21) وحضرت لعقد المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي، الذي انعقد في يوليوز وغشت 1903. وبحلول الوقت الذي انعقد فيه المؤتمر، كانت أغلبية المنظمات الاشتراكية الديمقراطية المحلية في روسيا قد وحدت جهودها مع إيسكرا، ووافقت على برنامجها وخطتها التنظيمية وخطها التكتيكي، وقبلتها باعتبارها جهازها القيادي. وبموجب قرار خاص، نوه المؤتمر بالدور الاستثنائي الذي لعبته إيسكرا في النضال من أجل بناء الحزب، واعتمد المؤتمر الصحيفة باعتبارها الصحيفة المركزية للحزب. ووافق على هيئة تحرير تتألف من لينين وبليخانوف ومارتوف. وعلى الرغم من قرار المؤتمر، رفض مارتوف المشاركة، وقام لينين وبليخانوف بتحرير الأرقام من 46 إلى 51. وفي وقت لاحق، انتقل بليخانوف إلى موقف المناشفة وطالب بوضع جميع المحررين المناشفة القدامى، على الرغم من رفض المؤتمر لهم، في هيئة التحرير. لم يوافق لينين على ذلك، وفي 19 أكتوبر (1 نوفمبر، بالتقويم الجديد) 1903، غادر هيئة تحرير إيسكرا لتعزيز موقعه داخل اللجنة المركزية وليخوض من هناك النضال ضد الانتهازيين المناشفة. وقد قام بليخانوف وحده بتحرير العدد 52 من إيسكرا. وفي 13 (26) نوفمبر 1903، قام بليخانوف، بمبادرة منه وفي انتهاك لإرادة المؤتمر، بضم جميع المحررين المناشفة القدامى إلى هيئة التحرير. وابتداء من العدد 52، حول المناشفة "إيسكرا" إلى صحيفة لهم.

5: الارهاب الذي يدور عنه الحديث هنا، هو تلك العمليات التي كانت تستهدف كبار المسؤولين في الدولة (وزراء، قادة شرطة قمعيون، جواسيس، أعضاء منظمة المائة السود، بل والقيصر نفسه). ولا علاقة لهذا المفهوم كما كان يستعمل في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وبين استعماله في وقتنا الحالي مع صعود تيارات رجعية تستهدف المدنيين بطريقة عشوائية. المترجم.

6: يشير هذا المقطع إلى الأعمال الثورية الجماهيرية للطلاب والعمال -المظاهرات السياسية والاجتماعات والإضرابات- التي جرت في فبراير ومارس 1901، في سان بيترسبورغ، وموسكو، وكييف، وخاركوف، وكازان، وياروسلافل، ووارسو، وبيلوستوك. وتومسك وأوديسا ومدن أخرى في روسيا.
إن الحركة الطلابية في 1901-1900، والتي بدأت بمطالب أكاديمية، اكتسبت طابع العمل الثوري ضد السياسة الرجعية للنظام القيصري الاستبدادي؛ وقد حظيت بدعم العمال المتقدمين ولاقت استجابة من جميع فئات المجتمع الروسي. كان السبب المباشر للمظاهرات والإضرابات في فبراير ومارس 1901 هو فرض التجنيد الإجباري على 183 طالبا من طلاب جامعة كييف كإجراء عقابي لمشاركتهم في اجتماع للطلاب. شنت الحكومة هجوما شرسا على المشاركين في التحركات الثورية. وقامت الشرطة والقوزاق بتفريق المظاهرات والاعتداء على المشاركين؛ واعتُقل مئات الطلاب وطردوا من الكليات والجامعات. في 4 (17) مارس 1901، تم تفريق المظاهرة في الساحة أمام كاتدرائية كازان، في سان بيترسبورغ، بوحشية خاصة. كانت أحداث فبراير ومارس دليلا على النهوض الثوري في روسيا. وكانت مشاركة العمال في الحركة تحت شعارات سياسية ذات أهمية كبيرة.

7: الإشارة إلى كتاب لينين ما العمل؟ الأسئلة الملحة لحركتنا.

8: سيكون مفهوما، بالطبع، أن هؤلاء الوكلاء لا يمكنهم العمل بنجاح إلا باتصال وثيق مع اللجان المحلية (المجموعات، حلقات الدراسة) لحزبنا. وعلى العموم، لا يمكن بالطبع تنفيذ الخطة التي نعرضها برمتها إلا بتوفر الدعم الأكثر نشاطا من جانب اللجان التي حاولت في مناسبات متكررة توحيد الحزب والتي نحن على يقين من أنها ستحقق هذا التوحيد -إن لم يكن اليوم، فغدا، إن لم يكن بطريقة، فبأخرى. لينين.

التيار الماركسي الأممي

SCAN ME